محاكمات الثورة

كتاب الخامس

أعده
ال كيره

صدر عن:
تب شئون
كمة الثورة

محمود سليمان غنام

الجزء الأول

المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة

وزارة الارشاد القومى
مصلحة الاستعلامات

محاكمات الثورة

اعداد
كمال عبد الحميد كبره
رئيس مكتب شئون محكمة الثورة

المضبطة الرسمية
لمحاضر جلسات محكمة الثورة

الكتاب السادس

صادر عن :

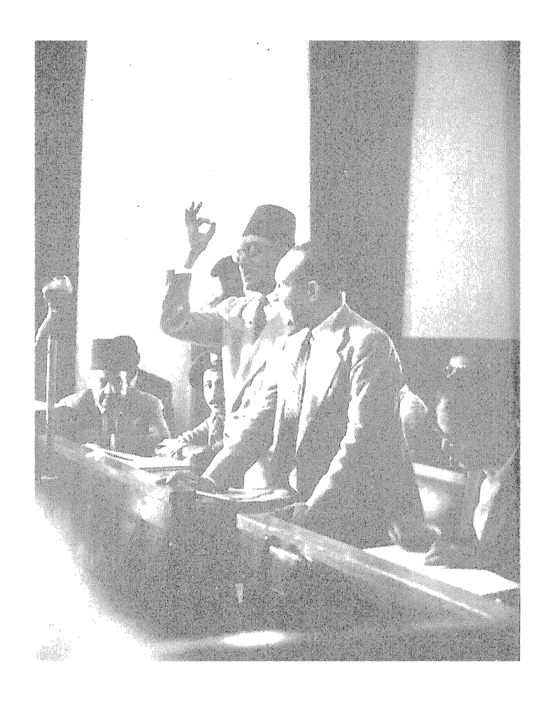
مكتب شئون محكمة الثورة
القاهرة : ٦٨ شارع قصر العيني ت ٢٤٥٣٤

فلسفة محاكمات الثورة

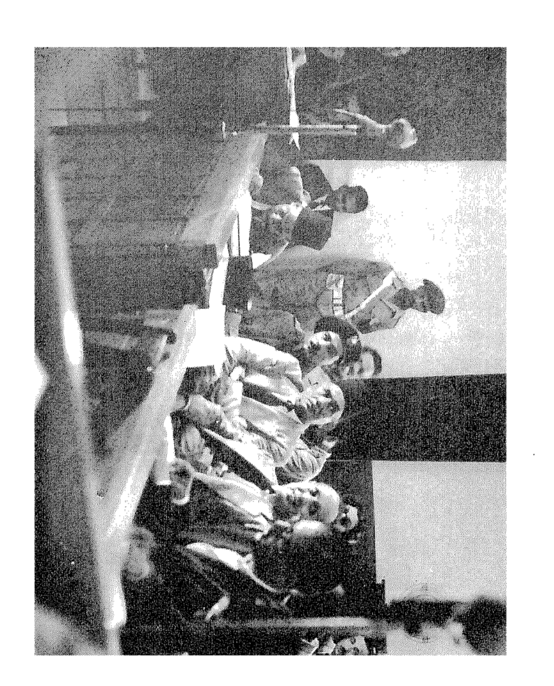
بسم الله الرحمن الرحيم

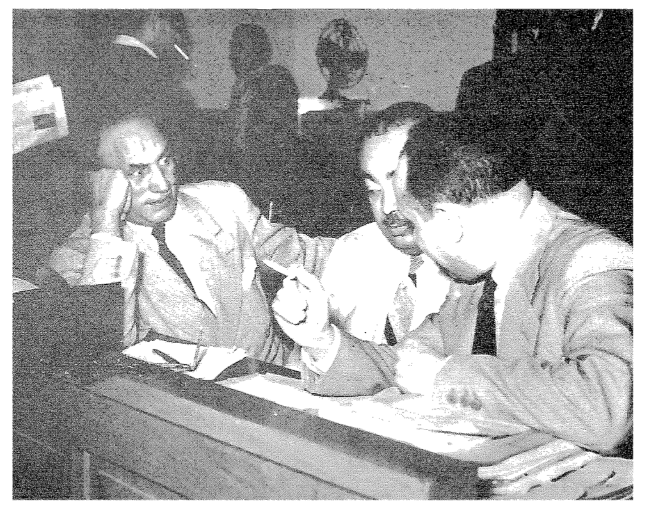
(وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ، وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا)

صدق الله العظيم

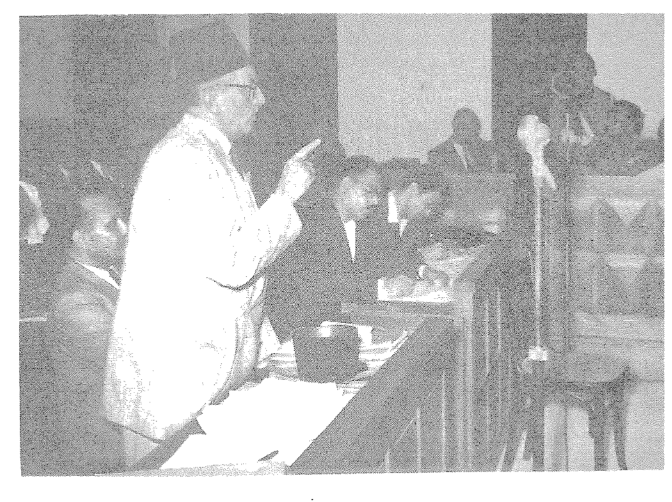


كان سليمان غنام يقف ليدفع عن نفسه الاتهام .





المتهم سليمان غنام أثناء الاستراحة يتشاور مع محاميه وفى عينيه علامات الحسرة والجزع .



سليمان غنام يقول « أنا لا أحب أن أتحمل وحدى مسئولية الوزارة كلها ».

محضر
الجلسة التاسعة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم السبت ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى انور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المدعى والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

استؤنف نظر القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس ـ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة التاسعة عشرة من جلسات محكمة الثورة ..

الدفاع :

لنبدأ الآن فى نظر الجزء الثالث من الادعاء الثانى .

الدكتور صلاح الدين ـ نعم لنبدأ فى **الجزء الثالث من الادعاء الثانى :**

لعل هذا الجزء أوضح من سابقيه تدليلا على ان هـذا الرجل لم يكن يتصرف فى أى شأن من الشـئون التى يعهد بها اليه الا على أساس من الذمة والضمير والمصلحة العامة • ويشترك هذا الجزء مع الجزأين السابقين فى ان المسألة ترجع الى تاريخ سابق عما وجـده **غنام** فى وزارة التجارة والصناعة •اذ ترجع المسألة الى سنة ١٩٤٧ حيث انتهى التزام **شركة الملح والصودا** فيمـا يتعلق **بملاحات المكس** ، واضطرت الحكومة اذ ذاك أن تـكلف الشركة بالاستمرار فى تشغيل هـذه الملاحات سنة أخرى ، اذ لم تكن قد استعدت بعد فيمن يحل محـل الشركة فى هذا العمل ، وفى ٢٨ مايو سـنة ١٩٤٨ ، طرحت أمر هذه الملاحات فى مناقصة عامة بعد ان انتهى العام أو قبل ان ينتهى العام ، وذلك استعدادا لهـذا الانتهاء ، فكما سبق لى أن ذكرت : فقد كلفت شركـة الملاحات فى تشغيل هذه الملاحات سنةأخرى •

ولقد تقدم فى هذه المناقصة شركتان ، **شركة الملح والتعدين** التى هى محور هذا الجزء من الادعاء ، وشركة أخرى هى فى الواقع ثلاث شركات ، وهذه الشركة تسمى **الشركة المالية والصناعية** ، وهى تشتمل على : **الشركة المالية والصناعية وعلى شركتين اخريين ، احداهماالشركة الاولى التى كان لها الامتياز وهى شركة الملح والصودا ، وشركة اخرى هى شركة ملاحات بورسعيد ، وشركة الملح والصودا شركة انجليزية ، وشركة ملاحات بورسـعيد شركة يغلب فيها الصالح الفرنسى والصالح الايطـالى،** حتى مصرت بعد ذلك فى سنة ١٩٥٢ ولقد كان عطـاء شركة الملح والتعدين التى هى محور هذا الجزء من الادعاء أفضل العطاءات • قبلت جميع الشروط التى وضعتها الحكومة ، فى حين ان الشركة الاخـرى او الشركات

الثلاث بتعبير أدق ، لم تقبل هذه الشروط كما وضعتها الحكومة • كذلك الحال فيما يتعلق بالاتاوة • فقد قبلت أن تدفعها للحكومة • يعنى كان موقفها افضل من الشركة الاخرى ، وكذلك الحال فيما يتعلق بسعر الملح الذى يباع للجمهور على مختلف انواعه ، فقد كان السعر الذى حددته هذه الشركة أقل من السعر الذى حددته الشركة الثانية • هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كان هذا السعر الذى حددته الشركة ، أفضل من السعر الذى كان محددا فى التسعير الجبرى • فرسا المزاد على هذه الشركة لكل هذه الاعتبارات ، ولكن حين يرسو المزاد لاينتهى الا من عند هذا الحد ، بل يجب بعد ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة ، لكى نعطى هذه الشركة الالتزام بمقتضى القانون ، فلا بد اذن من تقديم الامر الى البرلمان وتقديم الامر الى البرلمان - كما لايخفى على حضراتكم - يحتاج الى وقت ، وقد يقصر أو يطول هذا الوقت ، وكثيرا مايطول هذا الوقت ، وكل ذلك كان فى سنة ١٩٤٨ ، فرئى أن تكلف الشركة بالرغم من عدم صدور القانون بالالتزام حتى لاتتعطل المصلحة ، وحتى يستمر استخراج الملح • أقول : رئى أن تكلف هذه الشركة بتشغيل الملاحات ريثما تتم الاجراءات • وبالفعل صدر لها هذا التكليف فى سنة ١٩٤٨ ، واستمر التكليف عاما ثم بعد ذلك جدد هذا التكليف عن هذه الملاحات ذاتها سنة أخرى ، وأقف هنا قليلا لكى استنتج واعرض على عدالتكم انه لم يكد يفهم أن تكلف الشركة بهذا التكليف ثم بعد ذلك يجدد هذا التكليف الا إذا كانت الشركة قد أثبتت بالفعل ، وبخاصة بعد مرور العام الاول انها شركة صالحة تستطيع أن تقوم بالعمل ، والا لما كان هناك معنى على الاطلاق لان يجدد لها أمر التشغيل عاما آخر بعد أن انتهى العام الأول الذى يعتبر هنا فى حكم التجربة •

ولم يقف الامر عند هذا الحد ـ وقد كانت هناك ملاحات أخرى تدعى **منيس وبليس وبلطيم** ـ هـذه الملاحات ، كلفت هذه الشركة ايضا فى سنة ١٩٤٩ بعـد التجربة الاولى التى أثبتت الشركة فيها انها قادرة على العمـل أقول : كلفت هذه الشركة بأن تنهض وان تشغل هـذه الملاحات الجديدة · ثم بعد ذلك عرض الامر على البرلمان، وأقره مجلس النواب فى سنة ١٩٤٩ ، واقـرار مجلس النواب للقانون بعد ذلك ، يجب ان يؤخذ منه ويستدل منه أيضا أنه قد ثبت لمجلس النواب أن الشركـة قادرة عـلى أن تبدأ عملها وان تسـتمر فيه ، لانه قد ثبت بالتجربة انها صالحة للاستمرار فى العمل ·

فى سنة ١٩٤٩ وفى سنة ١٩٥٠ عرض الامر على مجلس الشيوخ وهنا وحين يعرض الامر على مجلس الشـيوخ ـ كما لايخفى على عدالتكم بطبيعة الحال ـ يمـر أولا باللجنة المختصة ، وهذه اللجنة هى لجنة التجـارة والصناعة ، ثم ينتهى الامر من هذه اللجنة المختصـة ، ويقدم الى جلسات المجلس · فلننظر اذن كيف جرى الامر فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، وكيف كان على الاخص موقف هذا الرجل فى هـذه اللجنة ، فالموقف واضح فى جميع الجلسات ، ولا يمكن أن يؤخذ منه أى شبهة يمكن أن توجه الى هذا الرجل ، بل بالعكس ان كان هناك مايمكن ان يقال فى حق هذا الرجل ، فلن يكون هناك الا كل مايشرفه ، ويثبت انه رجل مدقق ذو ذمة وذو ضمير ، وانه ماكان يبحث الا عن وجـه المصلحة العامة

وفى اللجنة ، عرض الامر اول ماعرض فى جلسـة ١٩٤٩/٧/١٩ · وكان لسه **غنام** ماجاش فى الوزارة ، ولا كانش فى الحزب الذى ينتمى اليـه ؛ ولا كانش

الحزب حتى قد تولى الحكم ، ولما عرض هذا الامر على اللجنة فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ ، رأت اللجنة تأجيل الجلسة الى ١٩٤٩/٨/٢ ، ثم أحيل الامر بعد ذلك ، وهنا أرجو أن ألفت النظر الى سلسلة هذه التأجيلات ، لان الوضع يتلخص فى انه عندما جاء هذا الموضوع الى المجلس ، كان وضع جماعة يريدون رغم مرور عامين على تقديم الامر الى مجلس الشيوخ أن يؤجلوا وأن يؤجلوا الى مالانهاية ، ولهم فى ذلك مصلحة وقدأرادوا أن يكون هذا الرجل ــ وكان وزيرا وقتئذ ــ مطية هذه المصلحة، فأبى عليهم هذا ٠

الرئيس ــ يقدر الدفاع يفسر لنا الغرض من التأجيل كان ايه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه الموضوع ده أجل فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ وده وضع يكاد يكون طبيعيا ، لان الموضوع لسه فى أدوار البحث الاولى وبعدين أجل فى جلسة ١٩٤٩/٨/٢ وبعدين حصلت فترة الانتخابات ــ ويجب أن يكون هذا أيضا واضحا ــ فعندما تكون هناك فترة انتخابات مابيكنش هناك مجلس نواب ٠ ولذلك بتتوقف جلسات مجلس الشيوخ ٠ وبعد الانتخابات ، أعيد بحث الامر فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ ، وكانت اللجنة برياسة **الاستاذ صليب سامى ، والاستاذ صليب سامى** هو رئيس لجنة التجارة والصناعة فى مجلس الشيوخ منذ وقت طويل ويكاد يكون رئيسها دائما ، لانه رجل له صلة بوزارة التجارة والصناعة ، فقد تولى أمرها مرات قبل **غنام وبعد غنام** ٠ وانا هنا أريد أن أوضح موقف الاستاذ **صليب سامى** ٠

عقدت هذه اللجنة برياسة **صليب سامى** ، وكان هناك مندوبون من قبل وزارة التجارة والصناعة

ووزير التجارة والصناعة موكلي ما كانش بيحضر اللجنة بنفسه ، علشان نفترض انه له أغراض كما يريد أن يقول زميلنا ممثل الادعاء . لانه اذا كان هناك مسألة تهم موكلي ، ويريد أن يتبناها كان يبقى حريصا على أن يحضر اجتماعات اللجنة بنفسه ، ولكنه لم يحضر الا جلسة واحدة .

الرئيس ــ أول مرة نظر فيها طلب الشركة كان فى ١٩٤٨/٩/٧ .

الدكتور صلاح الدين ــ كان فى سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ــ طيب وأجل اد أيه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ نظر الموضوع فى اللجنة اللى بيقال أن غنام دافع فيها عن الشركة .

الرئيس ــ قبل الانتخابات أجل الموضوع سنة مش كده ؟

الدكتور صلاح الدين ــ قبل الانتخابات أجل الموضوع فترة قليلة .

الرئيس ــ طيب وكان امتى أول مرة نظر فيها هذا الموضوع فى اللجنة ؟

الدكتور صلاح الدين ــ فى ١٩٤٩/٧/١٩ يعنى فى اول النصف الثانى من سنة ١٩٤٩ ، واللجنة اللى نظر فيها الموضوع ده ــ وموكلى كان له كلام فيها ــ كانت فى يناير سنة ١٩٥١ . وبعدين عرض الموضوع فى جلسة ٦ فبراير ، وزى مابقول لحضراتكم : فضل الموضوع يؤجل من جلسة الى جلسة ، وكان دائما يحضر مندوبون من وزارة التجارة والصناعة ، وماكانش **غنام** بيحضر وكان فى الجلسة أحد مندوبى وزارة التجارة والصناعة واسمه الاستاذ الدفراوى وهو اللى طلب تأجيل البحث ، وكان الكلام ده فى عهد **غنام** ، والموظف ده بطبيعة الحال لايستطيع أن يطلب التأجيل الا اذا كانت عنده تعليمات

من **غنام** . ومن هذا يتبين لحضراتكم ان هذا الرجـــل ماكانش بيخفي شيء ، لا عن مجلس الشـــيوخ ولا عن اللجنة ، يعني الرجل ده ماكانش بيخفي شيء على الاطلاق قلت لحضراتكم أن **الدفراوي** هو اللى طلب التأجيـــل . تعرفوا ليه ؟ لبحث ماقد يرد للوزارة من شكاوى بسبب مخالفة شروط الاستغـــلال . الوزارة هى اللى بتطلب التأجيل ، وهى اللى بتعطل عمل اللجنـــــة ، وهى اللى بتبدى السبب ، وهو انه فيه شكاوى كثيرة ضـــد الشركة والوزارة تريد أن تتحقق منها . فأجلت الجلسة ليوم ١٩٥٠/٣/٦ ، ولما اجتمعت ، وكانت برضـــــه برياسة **صليب سامي** أشار الرئيس الى ما قيل فى الجلسة السابقة عن الشكاوى. وقال : انه أجاب **الدفراوى** الى طلب التأجيل لبحثها ثم قال «**ولكنى أعتقد أن هـــذه الشكاوى ـ سواء أكانت من التجار أم من المستهلكين ـ لاعلاقة لها بموضوع التعاقد**» ده كلام **صليب سامي** رئيس اللجنة ، وهو حجة من أكبر حجج القانون فى هذا البلد ومن ناحية أخرى ، فقد كان مستشارا ملكيا ، اذن فهو يدرى كل ما يقول ، ويدرى أين تقف حدود المسائل التى تعطل الموافقة على التزام الشركة ، ويدرى أين حـــدود المسائل الاخرى التى وان اعتبرت مخالفات فملهـــاش دعوة بعقد الشركة . **دى عبارة عن مخالفات تموينية** . يعنى زى دكان بيبيع لهذه الشركة ، أو فرع من الفروع أو مكتب من المكاتب التـــابعة للشركة . وحررت له مخالفات تموينية علشان بيبيع بأكثر من السعر المحدد فى التسعيرة ، أو ممتنع عن البيع بتاتا ، أو ممتنع عن البيع بالسعر المحدد فى التسعيرة أو ان الجوال جـديد والا قديم ، وتأثير هذا على السعر . كل المسائل دى نسميها مخالفات تموينية ، والمخالفات التموينية دى حأبين لحضراتكم موقف **غنام** منها كان ايه ... نرجـع

مرجوعنا لكلام **صليب سامى** ٠٠ يقول : ولكنى أعتقد أن هذه الشكاوى ـ سواء أكانت من التجار أم من المستهلكين ـ لاعلاقة لها بموضوع التعاقد ، وانما علاقتها بوزارة التموين ٠ فلها أن تضع الاجراءات اللازمة ، حتى تمنع أسباب هذه الشكاوى ٠ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمشروع تقدم الى مجلس النواب فأقره ، ثم أحيل الينا فرأت اللجنة ـ بفضل تدقيقها ـ أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان : أحدهما خاص بالنقاوة ٠٠ وكان فى الاول الالتزام ماش على ماهو عليه ، ولكن اللجنة رأت أن تلزم الشركة أيضا بشروط أخرى ، وفى هذه الحالة تضطر وزارة التجارة والصناعة الى ان تأخذ موافقة الشركة ٠ فاذا ماوافقتش الشركة فلا حق لوزارة التجارة والصناعة فى ذلك ولا للجنة ، ولكن التصرف يبقى للبرلمان نفسه ، فأما انه يقر الالتزام أو لا يقره ٠ ولكن الشركة برضه وافقت على هذه الشروط الجديدة ٠ بعد كده ارجع لكلام **صليب سامى** ٠٠٠ يقول : «**فرأت اللجنة بفضل تدقيقها أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان أحدهما خاص بالنقاوة ، وثانيهما خاص بالنعومة ، وعلى ذلك تأجل البحث ريثما يصل الينا رد الشركة ، وقد قبلت الشركة ماطلب منها ، وكان المفروض بعد قبول الشركة أن تقر وتنهى التعاقد فى اول جلسة ، اذ لا اعتراض عليه**» امتى الكلام ده بيقال؟ فى ٦ مارس سنة ١٩٥٠ ، يعنى قبل الهنا بسنة ، احنا فى يناير وفبراير سنة ١٩٥١ ٠ و**صليب سامى** بيقول الكلام ده فى ٦/٣/١٩٥٠ ٠ كان بيقول : انه كان المفروض بعد قبول الشركة لهذين الشرطين اللذين اشترطتهما لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ٠٠ يقول : «**كان المفروض بعد قبول الشركة أن تقر وأن يتم التعاقد فى أول جلسة ، اذ لا اعتراض عليه**» ولكن حضرة مدير المناجم طلب التأجيل ٠ يعنى الوزارة

هى اللى طلبت التأجيل ... ايه اللى حصل بعد كده ؟ اللى حصل ان الجبالى قال : «**لقد كلفنى معالى الوزيرأن أطلب من حضراتكم تأجيل البحث مدة أخرى حتى يستطيع فى أثنائها دراسة الموضوع دراسة كاملة**» .. أهو ده عيبه! عيب غنام انه كل مايجيله موضوع يموته بحثا وتدقيقا الى أن يقتنع به ... وهنا الرئيس ـ رئيس اللجنة يعنى ـ ابتدأ يعارض الوزارة فى طلب التأجيل ، وعضو من الاعضاء كمان اعتبر انه ليس للوزارة أن تطلب التأجيل . وقال ان ده شغل اللجنة ، مش شغل الوزارة ، واذا أرادت الوزارة أن تبحث وتدقق فى المشروع ، تبقى تسحبه أحسن . وهنا أرجع بحضراتكم الى ما قاله **صليب سامى رئيس اللجنة : « اذا رأى حضرات الاعضاء اعطاء فرصة أخرى لمعالى الوزير ، فلا مانع عندى ولقد كان من رأيى أن تنتهى اليوم**» وهنا قال أحد حضرات أعضاء اللجنة : «**وهل من حق الوزير أن يطلب التأجيل** » فرد عليه الرئيس قائلا : « **هذا أمر اللجنة ، وانما للوزير الحق فى سحب المشروع وليس من شك فى أنه لايملك التحكم فى اللجنة ، ولكن اذا أجبناه الى طلبه فيكون ذلك من باب المجاملة والذوق** » وهنا قال **السيد اللوزى : «كنا نود ان تبين الحكومة وجوه اعتراضها حتى تستبين الامور» فرد الجبالى وقال : «ان معالى الوزير يقصد من التأجيل الدراسة**» فرد عليه حضرة العضو قائلا : « **الواقع أن التأجيل المتكرر يسىء سمعة الحكومة** » فرد رئيس اللجنة وقال : « **ومن شأنه أيضا أن يضعف الثقة بها**» . وهنا تدخل فى المناقشة واحد من أصحاب المصالح الاخرى ، وهو عضو فى اللجنة ولم يمتنع عن أن يشترك فى هذه المناقشات ، وان يوجه هذه المناقشات لما فيه مصلحة الشركة الاخرى ، وهى شركة ملاحات بورسعيد التى سبق لنا اننا قلنا عنها : ان الصالح

الغالب فيها هو الصالح الايطالى ، والصالح الفرنسى الى أن مصرت • وأرجو هنا أن تلاحظوا حضراتكم آن هـــذه اللجنة مصرية ، واحنا بندقق معاها كل هذه التدقيقات وستتبينون حضراتكم من كل هذا انه ماكانش فيه حاجة أبدا يمكن ان تؤخذ على **غنام** ازاء قيامه بواجبه كمصرى، فهو لم يعطل مصالح هذه الشركة • وستتبينون حضراتكم أن المدة الطويلة التى مرت على هذا النحو وعلى ماسيأتى من نحو هذا ، كان له أثر سىء جدا فى أن تقوم الشركة بالتزاماتها ، تلك المدة الطويلة التى تسبب فيها أمثال هذا الرجل ، ــ واقصد هنا عضو اللجنة ــ **الذى كانت له مصلحة معينة فى أن يعاكس هذه الشركة لحساب الشركة الايطالية الفرنسية** ، وامثاله بعض موظفى الوزارة وانا هنا عند حسن ظنكم ، فلن اتعدى حدودى ولن أتكلم الا بالقدر الذى يتعلق بالقضية فقط • هذا التعطيل هـــو الذى اوقع الشركة بعد ذلك فى الحرج ، مش فى وقت **غنام** بل فى سنة ١٩٥٢ ، وما قالته النيابة بشأن ماقدم الى مجلس الوزراء فى العهد المبارك الحالى والذى بنــاء عليه قرر مجلس الوزراء رفع يد الشركة • وقد رفعت قضية الى مجلس الدولة ، واحنا على أى حال لا شأن لنا بها على الاطلاق ، اذ انهمن المفهوم أن ينتهى الامر بنا فى فبراير سنة ١٩٥١ •• ثم بعد ذلك تجد أمور وأمور وأمور ••• هذه الامور تنتهى بمجلس الوزراء فىعهدكم السعيد الى أن يتصرف هذا التصرف •• يبقى انا دخلى ايه بأه ؟؟ •• **أحمد عطا الله** تكلم علشان يؤيد الحكومة لان الحكومة كانت طالبة التأجيل ، وهو عاوز يعطل • فيقول : «**من حق الحـــكومة أن تقول أريد أن أدرس الموضوع ، لا سيما وان العطاء عمل فى ظروف لم يستبن فيها الرأى السليم فى استغلال الملاحات ، وكذا أرى أن توافق اللجنة على طلب الحكومة** » ••• وانتوى الامـــر بأن

قبل التأجيل ، وتحدد فى هذه المرة لعقد الاجتماع ثلاثة اسابيع ، واعتبرت الثلاثة أسابيع كافية لان ينتهى الموظفون من بحثها وعندئذ قال الرئيس فى ذلك «**تكلمت مع الوزير**» .. (وكان قام كلمه بالتليفون) «**وهو يرجو اللجنة قبول آخر تأجيل، وانتهيت معه على ثلاثة أسابيع**» وفى جلسة ١٩٥٠/٤/١٥ - وبرضه اللجنة كانت برياسة **صليب سامى** - الرئيس شرح الوقائع وقال : انه لم ترد لنا نتيجة بحث الشكاوى ثم قال : «**وفى هذه الاثناء قابلت معالى وزير التجارة والصناعة ، فأخبرنى بأنه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد الشركة قائمة بالعمل على أحسن وجه**» مش أول مرة قالها فى البرلمان علشان يخدع الاعضاء ، بل ده كان فى اول بحث اللجنة التى تستطيع أن تطلب من الوزارة اقامة الدليل على هذا ... ما كانش الكلام ده معه فى الجلسة علشان بعدها يقال : انه أدلى ببيان كاذب عن سوء قصد لتضليل الشيوخ ، حتى يجعلهم يوافقون على القانون .. لا .. وانما حصل هذا فى أثناء بحث اللجنة فى المرة الاولى .. هو بيقول الكلام ده بناء على أنه يحقق بنفسه كما تفعلون انتم .. دول الجماعة اللى بيقعدوا فى مكاتبهم ويحكموا على الامور دول لهم حكم ، ولكن **سليمان غنام** راح مكتب الشركة وحقق ثم انتقل الى محطة بولاق الدكرور انتقالا مفاجئا ، وده كان أول انتقال ويمكن ده البعض يقول انه ماكانش مفاجىء .. ولكن الانتقال الثانى لايمكن التشكيك فى انه كان مفاجئا . عمل ايه ؟ ده مسك التليفون وطلب - الله يرحمه - مدير السكة الحديد **الدكتور سيد عبد الواحد** وقال له أنا عاوز آجى افتش ، وحالا تدوروا لى على عربة أو قطار من قطارات الملح اللى بتشحن فيها شركة الملح والتعدين الملح ، علشان آجى افتشها . وطبعا **غنام** ماكانش عارف

سيد عبد الواحد حيوديه فين ··· ياترى بولاق الدكرور ··
ياترى بنها ·· ياترى اسكندرية ·· وطبيعى القطر ده
متنقل · وبعدين بعد البحث ، **المرحوم سيد عبد الواحد**
وجد ان القطار موجود فى بولاق الدكرور ، فقال **لغنام** :
ان القطار موجود فى بولاق الدكرور · فراح **غنام**
واخذ معاه أكثر من ثلاثة موظفين من موظفى الوزارة ،
وكلهم من المختصنين ، واحد كيماوى علشان يشوف
درجة الصفاء والنعومة ، وواحد وزان علشان يتحقق
من الوزن ، وواحد علشان يشوف الخيش ·
راح **غنام** ومعاه الموظفين دول وفاجأوا بضاعة
الشركة فى محطة بولاق الدكرور · وبعد كده كله راح
فتش على الملاحات ، وفتش على الشركة وكان مصحوبا
بوكيل الوزارة **مصطفى ماهر** ومدير المناجم **الدكتور
الدفراوى والدكتور برسوم ، كان غنام** مصحوبا بهؤلاء
فى المرة الاولى وفى المرة الثانية ، فهذا الرجل مش
بيخبى حاجة ابدا بل انه بيعمل علشان يبحث عن الحقيقة
ودلوقتى يرجع مرجوعنا الى اللى كنا بنقوله من كلام
اللجنة ، واحب أقول لحضراتكم · انه من أهم مايعرض
عليكم كلام **صليب سامى** اللى هو رئيس اللجنة ·· يقول
**«وفى هذه الاثناء قابلت معالى وزير التجارة والصناعة فأخبرنى
بأنه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد
الشركة قائمة بالعمل على أحسن وجه ، وعاين الشئون
والتعبية والشوالات ، فوجدها على أتم مايكون ، ثم عاين
التخزين ، فوجده يكفى الاستهلاك المحلى كفاية تامة ،
وبناء على ذلك فان معاليه لايعارض هذا المشروع وانه يقر
الاتفاقية»** ·· ثم بعد هذا ، فى الجلسة التالية فى
١٧/٤/١٩٥٠ جه **غنام** وحضر اجتماع هذه اللجنة ،وهى
اللجنة الوحيدة التى حضرها هذا الرجل الذى يقال
عنه : انه له أغراض، فاذا كان صحيح له أغراض ماكانش

حضر اجتماع اللجنة دى بس ، بـل كان حضر من أول الاجتماعات لآخرها . واحب أقول لحضراتكم هنا : ان اللجنة لما تيجي تكتب تقريرها ففي الغالب بيـكون لتقريرها ده أكبر الاثر فى توجيه المجلس ، لان اللجنة بيبقى ممثل فيها جميع الأحزاب ، والشيء اللى بيمر فى اللجنة سهل بيروح المجلس بيبقى من أسهل ما يكون أنه يمر فيه . وهذا هو الحال فيما يتعلق بهذا الموضوع فيما عدا بعض الاشخاص اللى لهم نواح أخرى ، ولهم مصالح أخرى ، ويروحوا يشـوشروا على الموضوع ، وهنا أحب أقول لكم : ان اللى كان بيشوشر على الموضوع كان وكان وكان . بلاش الموظفين ... واحد اسمه « **نسـيم رومانو** » وده كان موظفا عند الشركة ، ومختصا بمسائل الخيش ، وطردته الشركة من خدمتها ، واثنان كانا فى وقت من الأوقات عضوين فى مجلس ادارة الشركة ، بل كانا عضـوى مجلس الادارة المنتـدبين ، وهـذان الاثنان قررت الجمعيـة العموميـة بعد ذلك بنـاء عـلى خلاف وقع بينهما وبين رئيس الشركه وأعضـاء مجلس الادارة الآخـرين انهما يعـزلان . فلمـا عزلا وقفا للشركة بالمرصاد ، وآخرين كانوا بيطمعوا فى أن الشركة تعطيهم كميات من الملح لاقبل لها بها لكى يحتكروا الملح فى البلاد ، وبعد كده إنا جاى لكم فى الاحكام اللى صدرت لمصلحة الشركة ، وبرئت الشركة من كل مانسب لها ، وما قال عنها هؤلاء وهؤلاء ، ومن بينهم هؤلاء الذين طالبوا الشركة بهذا الطلب الذى أسلفت الاشارة اليه ، فلما لم تجبهم الشركة الى ماطلبوا كانوا من أكثر المتحاملين على الشركة ، فراحوا يحاربوها . راح هؤلاء يحاربوهـا وكذلك فعلت **شركة الملح والصودا الانجليزية وشركـة بورسعيد الفرنسية** ... راح يحاربها كل هؤلاء الموتورين لان كان لهم مصلحة فى هذا ، فالشركة دى فوتت عليهم هذه

المصلحة ... بعد كده نرجع تانى للجنة ... جه **غنام** فى هذه الجلسة . وهنا يقول الرئيس تمهيدا لتقديم **غنام :**

«لقد ذكرت فى الجلسة السابقة ماصرح به معالى وزير التجارة عن نتيجة دراسته وتحقيقه الشكاوى التى قدمت ضد الشركة » وهنا قال **غنام : « يجب أن نفرق بين هذه الشكاوى وحق الالتزام ، اذ ان حق الالتزام أمر ينفصل عن الشكاوى » يعنى هو لم يهمل الشكاوى .. وبعدين** يقول : **وقد حققت هـــذه الشكاوى بنفسى لا سـيما مايختص منها بمسألة الشوالات، اذ قالوا عنها أنها قديمة وتقدم للجمهور على اعتبار انها جديدة ، وقد تحريت الامر وفاجأت عربات السكة الحديد التى يشحن فيها الملح ، والتى تقصد الوجه القبلى . كمـا رافقنى موظفان من الوزارة لانه قيل ايضا ان هناك نقصا فى الوزن ، ولكنى وجدت الشوالات جديدة ، كما ان الوزن لم يكن به نقص وقد حرر محضر بذلك ، كما ارسلت الى مراقبة الاسعار بالوجه القبلى بمراقبة هذا الامر ...»** شوفوا بأه ده . لم يكتف بأنه تحقق مرتين .. مرة بالاسكندرية ومرة فى بولاق الدكرور ... لا .. بل يقول : « **كما أرسلت الى مراقبة الاسعار بالوجه القبلى بمراقبة هذا الامر ، وقد اتضح أن بعض هذه الشكاوى كان على حق»** . اتضـح ده امتى ومن مين ؟! اتضح هذا من تحقيق مراقبـة الاسعار ... حتى الحاجة اللى قال عليها **غنام** لم تكن على حق ، وانا اقول كلام على مسئوليتى وانا كنت طلبت ضم قضايا فى هذا الصدد ، وما زال الوقت متسـعا أمام المحكمة ، علشان تجيب كل القضايا دى ، التى أقول بأعلى صوتى : إنه لم يحكم فى أى قضية منها ضد الشركة . **غنام** امامه التحقيق الادارى بتاع المصلحة بتاعته ... هو بيقول لهم ان الشكاوى دى كانت على حق .. فأين هو اذن الذى يخفى معلومات عن اللجنة أو عن المجلس .

انا حاقول لكم الكلام الخاص بمجلس النواب ، وبعدين حاقول لكم الكلام الخاص بمجلس الشيوخ ، ومنه حتعرفوا اذا كان **غنام** فى أى وقت من الاوقات أخفى حاجة أو انه كان كاذبا أو متعمدا ذلك علشان يضلل الشيوخ والا لأ • وحتعرفوا ان **غنام** ماكانش كده انما غيره هو اللى كان كده •• **الواقع ان مماكنا نشكو منه فى العهود الماضية انه ييجى الوزير لاسباب حزبية فينقض ماأبرمه الوزير السابق** ••• ولما جه **غنام** كان عنده من الرجولة والتجرد من الحزبية ماجعله مضرب الامثال •• وهنا انتقل الى **عطا الله** ، هذا الذى سبق ان أشرت اليه وده كان من أكبر الوفديين •• كان رئيس لجنة الوفد فى بورسعيد وابن شيخ قديم من أكثر الناس اتصالا بالحزب الذى كان منتميا اليه ، وهو الذى أصبح بعد أبيه عمدة الوفد وشيخا فى مجلس الشيوخ منذ زمن طويل •

الرئيس ـ انتم كنتم بتسموا الواحد من دول عمدة الوفد ، وعمدة السعديين ؟

الدكتور صلاح الدين ـ انا أقصد يعنى عماد الناحية •• يعنى اللى كان بيعتمد عليه الحزب بالمعنى اللغوى مش بالمعنى الادارى • **عطا الله** ده جه **لغنام** وأراد أن يضغط عليه لدرجة أنه راح واشتكاه **للنحاس** باشا ، واستخدم هذا السلاح وقال له : الشغل ده كان فى عهد السعديين • فلم يسمع منه هذا الكلام ايضا ، لانه لايريد أن يبحث الا عن المصلحة ••• ويقول **غنام** بعد ذلك : « **وقد اتضح أن بعض هذه الشكاوى كان على حق ، ولكن هذا لاشان له بابطال عقد الالتزام ، أما مسالة الاسعار فان مخالفتها يحققها القضاء ، كما اننى انتقلت الى ملاحة المكس وتفقدت الحالة هناك ، ووجدت أن هناك تيارات غريبة، اذ تصلنى خطابات غفل من الامضاء ، وبعضها متشابه**

**يطعن مرسلوها فى بعض حضرات الشيوخ أو الموظفين.
كما ان الجرائد تتعرض لهذا الموضوع ممن لهم مصلحة
خاصة ، لكن الوزارة لاغرض لها الا تحقيق المصلحة العامة»**
كانت تكتب مقالات طويلة عريضة فى الجرائد ، كانت
هذه المقالات ليست الا اعلانا مدفوعا ثمنه من خصوم
الشركة . وكانت الشركة تجيب مقالة هى كمان ترد بها
على المقالات اللى كانت بتنكتب ضدها . وهذا هو ماسماه
غنام تيارات مختلفة حار بينها ، فترك الامر كله بين
يدى اللجنة والبرلمان . ان **غنام** يقول **«كما ان الجرائد
تتعرض لهذا الموضوع »** فهل بعد هذا يقول ان **غنام**
كان يخفى شيئا ؟ ازاى ده ! ده كان بيقول اللى فيه
الكفاية . ده بيقول : **«كما ان الجرائد تتعرض لهذا
الموضوع ممن لهم صلة خاصة ، ولكن الوزارة لاغرض لها
الا تحقيق المصلحة العامة ، وانا من جهتى أنفى كل مايقال
عن حضرات الشيوخ والموظفين»** .. شوفوا حضراتكم
كرامة هذا الرجل الا ليت **غنام** يعامل كما يعامل هو
غيره من الناس ، تيجى له حاجات كتير غفل من التوقيع
ولكنه مش عاوز يتهم أحد فيقول : **«وانا من جهتى أنفى
كل مايقال عن حضرات الشيوخ أو الموظفين ، لانى درست
هذا الموضوع فلم يتبين لى أن أحدا من حضرات الموظفين
له غرض خاص ، كما أنى أرى أن المسألة تحتاج الى
اصلاح شامل ولذلك رأيت أن نعيد النظر فى قانون
المناجم وتعديله ، وفعلا شكلت لجنة ، واستعرضنا المسألة
وانتهينا من دراستها بعد عدة جلسات ..»** ولم يقف عند
هذه المسألة فحسب ، بل وصل الى الاساس فيقول :
**«كما أنى علمت أن شبه حملة قد وجهت الى أحد حضرات
الموظفين الذين شهدوا اجتماع لجنة التجارة بالمجلس ،
وقد تألمت لهذا ونريد أن نسير على تقليد برلمانى ، أرجو
أن تقرونى عليه ، وهو يجب ألا يهمل رأى الشركات أو**

المصالح المتعارضة عند بحث الموضوع » لقد رأى ألا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة ٠٠ فماذا يقال بعد ذلك ؟ ليس معنى هذا الا ان أكون أمينا فى أداء واجبى ٠ مفيش أكثر من كده تدقيق ٠٠ هو يقول اذا كان فيــه مصالح متعارضة ، اســـمعوا رأى الاثنين ، واذا كان الشركة لها مصلحة وتريد أن تحقق مصلحة أو غرضــا غير مشروع ، فهذه تتحفظوا فيها الى أن تأخذوا رأيى ٠ مفيش بعد كده تدقيق فى الدنيا ٠٠ شوفوا حضراتــكم هو بيقول للجنة ايه ، بيقول ايه فى الجلسة الوحيدة اللى حضرها ولم يحضرها قبلها ولا بعدها ٠٠ يقول : «**نريد أن نسير على تقليد برلمانى ، ارجو أن تقرونى عليــه، وهو يجب ألا يهمل رأى الشركات أوالمصالح المتعارضة عند بحث الموضوع ٠ وما هذا الا لاكون أمينــا فى أداء واجبى ولا شك فى انه اذا كان هناك مصلحة معينة لشركة فانى اتحفظ فى ابداء رأى هذه الشركة المعارضة ، ثــم لحضراتكم بعد ذلك أن تقرروا الغاء ٠٠٠**» شـــــوفوا حضراتكم ٠٠٠ هو لم يبدأ بقوله ابقاء بل بـــدأ وقال : الغاء أو بقاء هذا الالتزام ٠ وانا أعرض على حضراتكم نتيجة هذه الدراسة ، ولا أتمسك برأى خاص ، ولحضراتكم الرأى الاعلى ٠٠٠ وبعيد قليل غادر **غنام** اللجنة وروح ، وتركهم يتناقشون مع بعضهم ، بعد أن أعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ٠٠٠ وقد لاحظتم حضراتـــكم كيف أنهى كلامه مع الاعضاء وكيف انه قال : والرأى لكم ، ولكم فى النهاية ٠٠٠ الرأى الاعلى لحضراتكم ٠ ويكرر هذا مثنى وثلاثا ٠

انتقل بعد هذا الى جلسة ٢٢ مايو علشان نكمل سلسلة هذه الجلسات وكانت برضه برئاسة **صليب ســامى** ٠ كل المناقشات اصبحت ــ بعد مابين **غنام** كل ماعنده ــ

أقول: أصبحت كل المناقشات عبارة عن مناقشات موضوعية فى موضوع الالتزام وبعدين راح الموضــوع الى مجلس الشيوخ ... يعنى خلص من اللجنة وراح لمجلس الشيوخ هذا هو موقف **غنام** فى اللجنة ، وقبل ماآجى لموقفه موكلى فى مجلس الشيوخ عاوز أقول : ايه اللى حصل فى اللجنة ؟ اللجنة كانت نتيجة بحثها انها وافقت على الموضوع ماعدا ثلاثة ... واحد مالوش دعوة بالموضوع هو **الاســتاذ عبد السلام محمود** . واثنين كانوا من شركة بورسعيد هما : **أحمد عطا الله وأصلان قطاوى** ، وهما ايضــا من أعضاء مجلس ادارة شركة بورسعيد ، وهى شركة منافسة أما بقية اللجنة فقد وافقت على المشروع .

الرئيس ـ وليه ماتنحوش من الاصل عن نظر الموضوع ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ماتنحوش وكان يجب عليهم انهــــم يتنحوا .

الرئيس ـ وليه ماطلبتوش منهم بذوق أن يتنحوا ليه ؟ هو مفيش لائحة داخلية تنص على ذلك ؟

الدكتور صلاح الدين ـ فيه لائحة داخلية ولكن مفيهاش نص بالشكل ده . واللى بيفترض انه اذا كان لواحد مصلحة، فهو اذا اشترك فى المناقشة يشترك فيها ولو أن له مصلحة، ولكن المفروض أن يكون عنده ذمة وضمير ، دلوقتى احنا فى لجنة بتضع الدستور ، تيجى نقطة زى دى لايمكن اننا نفصل فيها فصلا قاطعا ...

الرئيس ـ المفروض ان اللائحة الداخلية معمولة علشان تنظم المبدأ .

الدكتور صلاح الدين ـ لا . مفيش مايشير اليه سيادة الرئيس .

المتهم ـ دول عملوها للمحامين

الدكتور صلاح الدين ـ أيوه علشان مايخــدش قضية وييجى يترافع فيها فى المجلس .

الرئيس ـ يظهر أن اللائحة مفيهاش تنظيم لهذا .

الدكتور صلاح الدين ـ اكاد أقطع بأنى لا أعـــرف أن فى آى دستور من الدساتير ولا فى أى لائحة داخلية من اللوائح مايذهب اليه سيادة الرئيس من تدقيق الى هذا الحد . والسبب يمكن يكون واضحا ، وهو أن الدستور ينظم العمل والادوات بتاعته ، وهى مجلسان : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .. .والدستور لايفترض ـ وهو ينظم هذا العمل ـ ان دول ناس ماعندهمش ذمة .

الرئيس ـ أهى أخلاق بلدنا كده . وده اللى كان ملموس فكان يجب أن نراعى ذلك فى الدستور .

الدكتور صلاح الدين ـ هذه مناقشة مبدئية ، وسيادة الرئيس يعنى دائما بالمبادىء فلما سألنى قلت له ماكان يجـــرى عليه الامر ، فاذا رأى سيادته أن بلدنا له هـــذا الوضع الخاص فليكن هذا ، وليراع هذا عند وضع الدســتور الجديد .

الرئيس ـ اللى باقوله هو على أساس الوقائع الملموسة .

الدكتور صلاح الدين ـ علشان ناخد بالحاجات دى يحتاج الامر الى وقت . ويتطلب الامر قيام ثورة علشان ...

الرئيس ـ يعنى الحاجات دى لم تكن ملموسة الا بعد قيـــام الثورة .

الدكتور صلاح الدين ـ كان يبقى فيه اصلاح ، ولكن ماكانش بيكون اصلاح **راديكالى ، فمثلا حكاية المحامين ماكننش موجودة فى الاول ، وبعدين عملت .** على أى حال المسألة بتاخد وقت .

الرئيس ـ الاستاذ **غنام** كان وزيرا فى الوزارة ، ودخل اللجنة وشاف ناس كانوا أعضـــاء فى مجلس ادارة الشركة وبينظر فى موضوع يهم هذه الشركة ، كان لازم يفـكر

فى هذه الغلطة • النهارده عضوين ، بكره يمكن يبقوا خمسة مش كان لازم تفكر فى الموضوع ده ؟

الدكتور صلاح الدين ـ فاتنى أن الامر لايمكن أن يقتصر على اللائحة الداخلية لان حرمان احد الاعضاء سواء من حضور بعض اجتماعات اللجان ، أو حرمانه من أن يدلى بصوته كل الحاجات دى تقتضى تعديلا فى الدستور نفسه مش فى اللائحة الداخلية • وهذا من الناحية الشرعية أو من الناحية القانونية • وبعد كده حصل فى مجلس النواب بجلسة ١٧/٤/١٩٥٠ أن وجه الى **غنام** سؤال من النائب المحترم **محمد سالم جبر (هل صحيح انه قدمت للوزارة شكاوى من جميع موزعى الملح بالقطر المصرى ضد شركة الملح بالاسكندرية ذكروا فيها وقائع لمخالفات خطيرة ؟ واذا كان الامر كذلك فما الذى اتخــذته الوزارة من الاجراءات قبل هذه الشركة ؟ ألا يرى معـالى الوزير** ـ وده كلام النائب **محمد سالم جبر ـ انه من المصلحة العامة اعادة النظر فى أمر التكليف الخاص بملاحة المكس بالاسكندرية ؟»** وهكذا تتبينون حضراتكم من هذا السؤال ان السائل سأل وأشار الى المخالفات • واستنتج الوجهة التى يريد أن يصل اليها ، فقال الوزير : قمت بنفسى بتفتيش مفاجىء على الملح المشحون من الشركة الفرعيـة بواسطة السكة الحديد ، والموجود بمحطة بولاق الدكرور وكان معى فى هذا التفتيش أحد حضرات مفتشى الموازين وحضرة مدير المعمل الكيماوى ، وغيرهما من الموظفين الفنيين للتحقق من نظافة الملح ، وحالة الاشولة وصحة وزنها •قمت بزيارة منطقة الاستغلال بالاسكندرية ،ومعى حضرات موظفى الوزارة الفنيين للاطلاع على عمليــة الاستخراج والشحن وكلفت حضرة مفتش الاسعار بمكتب السجل التجارى ، واحب أن أقول لحضراتكم فى هــذا

الصدد : ان مكاتب السجل التجارى تكاد تكون موجودة فى كل بلد من بلاد القطر ، ويقول **غنام** فى رده **على سؤال النائب محمد سالم جبر** : انه لم يكتف بمفتش الاسعار ، بل كلف ايضا مكاتب السجل التجارى فى كل أنحـــاء القطر بالتفتيش على شون الملح بجميع جهـــات القطر من حيث توزيع الملح وتعبئته وبيعه ٠ وهذا مانسميه بالمخالفات التموينية ٠ ثم يقول **غنام** ٠٠٠ وقد أثبتت نتيجة تلك المعاينات وهذا التفتيش فى محاضر ،ومازالت الاجـــراءات مستمرة لتحقيق الوقائع الواردة فيها . ولاشك أن مخالفة يثبت وقوعها تبلغ فورا الى النيابة ـ كما حصل بالفعل ـ لاتخاذ مايلزم نحـــوها ٠ واذا ماصدرت احكام قضائية نهائية بالادانة ضد المسئولين عن ادارة شركة التعدين ، فسوف ينظر فى مدى تأثير هذه الاحكام، سواء بالنسبة لامر التكليف الصادر للشركة أو بالنسبة لمشروع التعاقد المقدم للبرلمان عن هـــذا الاستغلال ، وتجرى اللازم قانونا حسب الاحوال ٠

وهنا قال **محمد سالم جبر : « ان أمر التكليف هـذا معروض على لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ،بعد أن أقره مجلس النواب السابق لصالح شركة الملـــح والتعدين الاهلية بالاسكندرية ، فهلا يرى معى معـالى الوزير أن العدالة والمصلحة تقضيان بوقف نظر هـذا المشروع ، حتى يتم بحث تلك الشكاوى الخطيرة ،والتى منها أن هذه الشركة تخصص ٥ ٠/٠ من ارباحها لاعطائها للموظفين فى حين ان شركة بورسعيد تعطى ٣٠ ٠/٠ ، فرد الوزير وقال : لقد حضرت اجتماعات لجنة التجـارة والصناعة بمجلس الشيوخ اليوم أثناء بحثها هـــذا المشروع وأقرر هنا كما قررت هناك : انه يجب الفصل بين الشكاوى التى تقدم بها بعض الموظفين والمنافسين وبين المشروع المنظور الآن بمجلس الشيوخ ، اذ لايوجد**

مطلقا مايبرر تعطيل المشروع حتى الانتهاء من بحث هذه الشكاوى التى ثبت ان بعضها صحيح والبعض الآخر غير صحيح ... وستتخذ الوزارة الاجراءات القــانونية بخصوص الشكاوى التى ثبتت صحتها بمجرد الانتهاء منها» . هذا هو موقف الرجل ـ هذا الرجل المسكين ـ فى مجلس النواب . بقى موقفه فى مجلس الشيوخ وقبل هذه الجلسة وقبل أن نبدأ بما جرى من نقاش فى مجلس الشيوخ ، أحب أن أقول لحضراتكم مسألة لها أكبر الاثر فى أنكم تحكمون على هذه المناقشات . المسألة دى ايه ؟ المسألة كانت انتهت من اللجنة وراحت المجلس ، فلمـا راحت المجلس ، **المعارضين اللى لهم غرض فى نفوسهم أرادوا أن يعطلوا** ... قالوا ايه ؟ . . **قــالوا : نطلب رد التقرير الى اللجنة** ، هو كان فيه طريقـــة هى انه اذا طلب رد التقرير وقبل مقرر اللجنة والمجلس، يعنى وافقوا على أن يرد التقرير الى اللجنة فان التقرير يرد اليها .. أول مرة المقرر قال طيب **وغنام** وافق على أن يرد التقرير الى اللجنة ، لان دى كانت أول مرة له بعد مابحثت اللجنة المشروع .. فرد التقرير الى اللجنة ... التعطيل الاول **أخذ نحو ستة أشهر** ـ والتعطيل الثانى **أخذ نحو خمسة أشهر** . فراحت اللجنة وبحثت ورجعت مرة ثانية الى مجلس الشيوخ .. وفى المرة الثانية قالوا نطلب اعــادة التقرير مرة أخرى الى اللجنة .. ليه ؟ لان عندنا بيانات وملاحظات نريد أن ندلى بها . طيب وافقوا على هــذا ، يروح التقرير للمرة الثانية مردودا الى اللجنة . تعرفوا الملاحظات والبيانات الجديدة كانت ايه؟ لا ملاحظــات ولا بيانات ولا أى شىء جديد . انما كانت طريقة للتعطيل، واعادة الامر للجنة . وثابت هذا فى تقرير اللجنة . فهم لما قالوا مرة ثانية : ان التقرير يعاد للجنة لابداء ملاحظات وبيانات جديدة، قالت اللجنة فى تقريرها اللى رفعته للمجلس

ونظرا لعدم تقديم أى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على هذا المشروع، رأت اللجنة الموافقة بالاجماع على تقـديم تقريرها الاول فى المدة دى ، حتى اللى كانوا بيعطـلوا قالوا : نقدم التقرير ٠

تعرفوا حضراتكم فى هذه الجلسة رؤى اعادة الموضوع الى لجنة التجارة والصناعة للمرة الثالثة ، ولا يمكن اطلاقا أظن لما ييجى الوزير بعد كل هذا وبعد أن اطمأن ضميره وبعد أن أعطى كل فرصة سواء فى الوزارة أو فى اللجنة وبعد أن مر على المسألة أكثر من سنتين ، وبعد أن أعيد التقرير مرة فمرة أراد اعادته للمرة الثالثة بييجى الوزير ويعارض فى هذا لايمكن أن يقول احد انه بيعمل لمصلحة الشركة ٠

أنا فى مجلس الشيوخ ـ وأستميحكم أن أطيل شوية لكى أريح ضميركم الى مالا نهاية ـ هناك رجل تفتخر به حياتنا البرلمانية ٠ شخص ليس له دعوة بهذا كله هو **الدكتور ابراهيم مدكور** ٠ **الدكتور ابراهيم مدكور** كان معارضا للوزارة ـ وللمعارضة حكمها ـ وهو كمعارض تكلم فى هذه الجلسة ، وقد أشرت فى أولى مرافعتى أنه كان هناك أغراض ٠ ولما قلت اســـماء قلت ووصفت أصحاب هذه الاسماء ٠ واخشى هنا ـ وانا أشـير الى **الدكتور ابراهيم بيومى مدكور** ـ أن يتسرب الى الذهن ان **ابراهيم مدكور** صاحب غرض ٠٠ لا هو رجل برلمانى من طراز عظيم ونزيه ، ومن أكثر الناس تدقيقا واطهـر الناس يدا ٠ وهو من الناس الذين لايصيبهم أى رشاش وهو من الذين يتعاونون تعاونا صادقا مع العهد الحاضر٠

ابراهيم بيومى مدكور هذا هو الذى دارت المناقشـة بينه وبين **غنام** ، وسأمر على قدر الامكان على كل ماقاله **مدكور** وكل ماقاله **غنام** ٠ وايضا كلام الاثنين ان همـه

مختصين اكثر من باقى المجلس كله • وانصافا للحق عاوز أقول لكم كل حاجة يمكن أن يكون لها أهمية ••• والاثنان هما : **المقرر** وهو الرجل الذى ينوب عن اللجنة فى الشرح العام بالمجلس **والاستاذ صليب سامى** رئيس اللجنة فهما يتناوبان هذه المهمة •

فكلام الدكتور مدكور : ارجو من حضراتكم الموافقة على رد التقرير الى اللجنة للاسباب الآتية : « أقــول لحضراتكم ان هذه كانت ثالث مرة يرد فيها التقرير »

وفيما يتعلق بموضوع الامتياز الخاص بالشركة منذ سنة ١٩٤٩ ، ومضى هناك على أمر تكليف هذه الشركة عامان أو أكثر ، وفى تقديرى أن أمر التكليف فرصــة وفرصة لابأس بها توضع تحت رقابة الحكومة واشرافها ، وفى ضوء التجربة التى تمربها،ويمكن أن تحكم الحكومة قبل أن تتقدم للبرلمان حكما أيدته التجربة • هذا ماقلته أن الشركة جربت بالفعل مرة واثنين وكانت نتيجــة التجربة انهم قالوها • فهو يقرر هذا الكلام بنفس هذا المعنى اذ قال : « **تمت رقابة الحكومة واشرافها فى ضوء التجربة التى تمر بها ويمكن أن تحكم الحكومة قبل أن تتقدم للبرلمان حكما واضحا أبدته التجربة وكشفت عنه والذى حدث هو ان مشروع هذا القانون تقدم سنة ١٩٤٩ ونحن الآن فى سنة ١٩٥٢ الى نزاع فى ادارة الحكومة فهى تشرف على أمثال هذه الشركة وفى تقديرى أن هذا الأشراف شرط اساسى لمنح الامتياز • وبدأنا نعرف ماذا أسفرت عنه هذه التجربة وماذا كشفت عنه مصلحــة المحاجر من جانب ، وادارة الشركات من جانب آخــر •** فاستعرضت تقرير اللجنة اليوم ولم أجر شيئا من ناحيته كلام **ابراهيم مدكور** ذو حدين فهو يقول : قل لى التجربة ايه ؟ ولكن فيه حاجة تانية وهو يشير أن المسألة بقى لها

أكثر من سنتين فى المجلس ، وهذا يستدعى حتمـــا التأجيل ، مما استدعى اعادة التقدير الى اللجنة للمرة الثالثة • فهو يطلب من الحكومة أن تقول له : الادارات المختصة عملت ايه ، وحدد الادارات المختصة بادارتين: **ادارة المناجم والمحاجر ، وادارة الشركات** • ومن هنــا أحدد لحضراتكم اختصاص كل ادارة من هاتين الادارتين فيما يتعلق بمراقبة أعمال هذه الشركة • اما اختصاص مصلحة المناجم والمحاجر فهو اختصاص عام وتجــدون حضراتكم التقارير الخاصة بهذه الشركة ، وتقرير اللجنة فى مجلس الشيوخ ومشروع العقد • وحين ترجعون لكل هذه التقارير تخرجون بنتيجة واحدة لاشك فيها ، وهى **أن الاصل فى الالتزام هى مصلحة المناجم والمحــاجر ، والعلاقة المنصوص عليها فى العقد بين مصلحة المناجم والمحاجر وبين الشركة الثانية** ، لها اختصاص صحيح ولكنه محدد بأمرين : الأمر الاول انهم يشوفوا الاتاوة المستحقــة للحكومة ، مسألة حسابية ، مسألة لاينتهى أمرها • ليه ؟ لان الحسابات موجودة ، والحسابات طبعا تأخذ وقتـا طويلا • وامر النزاع يقتضى وجود خبراء علشــان يشوفوا الدفاتر • ويعملوا حسابها مرة واثنتين وثلاثا الحسابات دى أرسلت لادارة الشركات للاختصاص أولا وثانيا لمراقبة تنفيذ قانون الشركات الخاص بالنسـبة للموظفين والعمال المصريين الى جميع موظفى الشركة فيه قانون شركات يقول ٧٥ ٠/٠ ٠٠ الخ وطبعا الى جانب هذا مادام هذا حق لكل مصرى ، يبقى من باب أولى حق لأى ادارة من ادارات الحكومة • وان من رأى مخالفة للقانون عليه أن يبلغ عليها ، وهذا مبدأ من المبادىء المسلم بهـا عند جميع الناس ، يعنى اذا رأى مخالفة من اللى تودى محكمة الجنــايات أو الجنح أو المخالفات يبلغ عنها ، فطبيعى أن يقبل ايضا من ادارة الشركات ولو أن مالهاش اختصاص،

والاختصاص ده يبقى اختصاص مصلحةالمناجم والمحاجر واختصاص مصلحة التموين أصلا وراح لمصلحة التموين من بدرى من قبل الجلسة دى بزمان ، كان صحيح فى وزارة التجارة والصناعة انما ماكانش فى عهد **غنـــام** اختصاص التجارة ، ولكن اختصاص التموين ، ومعذلك يقبل **غنام** من ادارة الشركات كل كلام فى هذا ، ولكن المخالفات هذه اللى حققت مرة واثنتين وثلاثا ، قدمت الى النيابة ، والنيابة رفعت أمرها الى القضاء ، وأن **غنـــام** صرح أكثر من مرة فى كل ناحية من نواحى العمـــل ، سواء أمام اللجان ، أو امام مجلس النواب ، أو امام مجلس الشيوخ أن هناك مخالفات ، وان هذه المخالفات ثبتتعلى الشركة ، وان بعضها أحيل على القضاء · يبقى بعد كده متجيش ادارة الشركات وتقول لازم تتقدم للبرلمـان ، بالعكس · لو كانت من **غنام** كنت أشك فىادارة الشركات والتقرير لاشىء فيه · أقولها واكررهــــــا ولا أحب أن استعمل الفاظا بالمثل · أقولها وأكررها لم يكن هنـاك ماهو منسوب للشركة الا مخالفات تموينية ، وتعـذرنى المحكمة اذ أقرر هنا أن كل هذه المخالفات حكم فيهـا بالبراءة · ويسمح لى سيادة الرئيس أن أقول له : ان محكمة عابدين قالت : أن كل هذه الشكاوى كيدية من جماعة لهم مصالح يريدون الاضرار بالشركة ، وأظنمفيش فى الدنيا بعد كده ·

رد غنام على ابراهيم مدكور بيقولله ايه ؟ بيقـــول له : ان فيه نواحى عاوزين نتبينها ، أية ناحية يقصدها حضرة الشيخ المحترم ؟ يعنى هو حاسس بناحيـــــة وستجدون أن **غنام** يريد الايضاح عن كل شىء · يقـول له : نعمل استجواب ؟ يقول أهلا اعملوا اســـتجواب · يقول له فيه كلام ··· يقول له لازم تقوللنا الكلام عن

مين ؟ . . **غنام** مش الشخص اللى يخفى حاجة ابدا . حتى من الناحية النفسية لما واحد يقول حاجة يقوم يحلق عليه ولكن لما ييجى واحد يتحداه **وابراهيم مدكور** بالفعل تحداه ، قال له ، حاجات محرجة . **وغنام** لم يهرب من هذا ، ولما طلب أن تعاد للجنة قال له **غنام** : اذا كان عندك حاجة قلها هنا .

الرئيس ـ قلت حضرتك انها لما تروح اللجنة من الممكن انها تطبخ بسهولة . **تطبخ ازاى ؟**

الدكتور صلاح الدين : نسبيا .

الرئيس ـ قلت قبل كده : مادام تدرس فى اللجنة تمر غالبا فى المجلس .

الدكتور صلاح الدين ـ سيدى الرئيس بيعصرنى قوى وانا سعيد بكده . والكلام اقصد به مدلولات ومش ضرورى يطبخ اذا كانت المسألة عاوزه طبخ يروح طبعا للجنة ثانى ، ويمكن ماينجحوش فى طبخه . **غنام قال : «واية ناحية يقصدها حضرة الشيخ المحترم» قال مدكور : «شركة من الشركات أعطيت آخر تكليف، وقامت بعملها فهى خاضعة لاشراف وزارة التجارة والصناعة من ناحية عملها وخاضعة لمصلحة المناجم والمحاجر، وخاضعة ايضا لادارة الشركات »** قال هذا وهو نفس الكلام الذى قاله أولا . وفى الواقع **مدكور** فسر بنفسه بنفسه ، اذ فسر الماء بعد الجهد بالماء اذ قال : « **ولاشك ان اى تعاقد مع أية هيئة أمر خطير ، وفى هذا يجب أن نفيد من التجارب قبل الارتباط بالعقد الاول وأود أن ارى على ضوء دراسة اللجنة أن اشراف هذه الجهات ـ سواء فى ذلك مصلحة المناجم أو ادارة الشركات وادارة الشركات بوجه خاص ـ لها شأن فى هذا الموضوع»** بالعكس ـ **ياحضرات القضاة ـ** اللى له شأن فى هذا الموضوع هى **مصلحة المناجم والمحاجر**

أدى هذا الى أن شروط التعاقد وأوامر التكليف قد احترمت ولو لم تحترم ، وهذا عسير • علينا أن نتقدم الى الخطوة النهائية •«**وبناء على ذلك نطلب رد التقرير الى اللجنة لكى توضح لنا نتيجة التجربة التى قدمت**» برضه الختام بتاع كلامه طلب رد التقرير الى اللجنة للمرة الثالثة •

وقال غنام «أعتقد انه لامحل اطلاقا لاعادة هذا التقرير الى اللجنة ، لان هذا التقرير بالذات أعيد عدة مرات الى اللجنة ، ولم تتقدم أى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على مشروع هذا القانون ، أما ما يثيره حضرة الشيخ المحترم ابراهيم بيومى مدكور بأن هناك فرقا بين أمر التكليف وادارة الشركة لان أمر التكليف يكون تحت اشراف الحكومة ، وسواء الشركة تدار بأمر تكليف أو تدار بدون أمر تكليف ، فان رقابة الحكومة موجودة فى الحالين ، ويظهر انه قد تسرب الى ذهن حضرة الشيخ المحترم أن الحكومة هى التى تدير هذا المرفق عندمايكون هناك أمر تكليف، والحقيقة أن الحكومة تشرف فقط ، كماهو الشأن فى أى شركة • أن عقد استغلال أى مرفق قد انتهى سنة ١٩٤٧ وقد سبق أن ناسا عقدوا هذاالامتياز على أن تؤول جميع هذه الشركات الى الحكومة بمجرد انتهاء امتيازها ••

الرئيس ــ انت حتقرأ المضبطة كلها والا ايه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ اذا كان على قراية المضبطة كلهـا ، حناخد وقت لغاية بكره ، فأنا استأذنكم فى قراءة بعض فقرات •

الرئيس ــ اذا كان الامر يهمك احنا مستعدين نسمع ؟

الدكتور صلاح الدين ــ دى نقطة مهمة قوى •

الرئيس ــ السيد غنام ممكن انه يفسر اكثر لانه حافظ الموضوع كويس •

الدكتور صلاح الدين ـ أنا أقدر أفسر أحسن منه ٠

«اذا كان ثمة ملاحظات ٠ فقد سبق أن عهـــدت الى مكاتب التسجيل التجارى ، وجميع البلاد لاجراء تحقيق فى الشكاوى التى ترد الى الوزارة فتبين صحة بعضها من بعض،وقد أحيل الصحيح منها الى النيابة العامة » هذه هى الأولى،والثانية يقول **غنام** انه مستعد لأن يرد فى هذه الجلسة على جميع مايطلب منه فى الجلسة من بيانات واستيضاحات ٠ فما الذى يطلبه حضرة **الشيخ المحترم مدكور ؟** والثالثة « **اذا كان عندك أسماء قلها لنا واذا كان عندك شكوى فى أى انسان قل لنا : اسمه ايه واذا كنت عاوز تعمل استجواب الحكومة يهمها ذلك ، لان الإستجواب يوضح الامر كله على نور، فنحن ليس لدينا مانخفيه** » ايه اللى خرج به **الدكتور مدكور** نفسه فى كل هذا ٠ قال **غنام** كذلك : «**يتفضل بالاطلاع على كل مايريد الاطلاع عليه قبل أن يطلب تحديد البيانات التى يطلبها والوزارة على استعداد لاجابة طلبه**» هذه قاطعة يعنى حتى اذا كان عاوز بيانات أو تقارير بس يقول لى ٠٠٠ **خلصنا من هذا ٠**

عاوز أوضح حاجة بسيطة فيما يتعلق بحق **الدكتور مدكور** نفسه اذا كان يريد أن يتحرى الامر ٠ اللجنـــة تبيح لكل عضو من اعضاء البرلمان أنه يحضر فى أى لجنة ولو لم يكن عضوا فى هذه اللجنة ٠ يعنى كان يقـــدر **الدكتور مدكور** يحضر لجنة التجارة والصناعـــة بس لما يحضر مايتكلمش ، ولا يؤخذش صوته ، ولكن اللائحة احتاطت لهذا وقالت : اذا كان لأى عضو مش من اللجنة أى اقتراحات يبقى فى الحـــــالة دى يكتب اقتراحاته وملاحظاته ، ويبعتها لرئيس اللجنة ، وفى هذه الحـالة يتمكن من أن يشترك فى المناقشـــة ، ولكن لايكون له

صوت . هذا فيمـــا يتعلق بحق **ابراهيم مدكور** . **فى** المادة ١٥٨ مسألة الوقت تنص : **على كل لجنة أن تقدم تقريرا فى ظرف شهر من مدة العمل البرلمـانى عن كل موضوع. يحيله المجلس اليها مالم يحدد المجلس أو اللائحة ميعادا آخر ، فاذا مضى الميعاد ولم يقدم التقرير فلرئيس المجلس أن يطلب من رئيس اللجنة بيان سبب التـأخير وتحديد المدة اللازمة لاتمام عملها . وسيعرض الامـر على رئيس المجلس لمنح المدة ، فاذا لم يقدم التقرير فى الموضـــوع كان للرئيس أن يعرض الامر على المجلس ويتخذ بشأنه مايراه** » . نحن نأخذ على العمل البرلمانى أكبر المآخذ بأنه يعطل الاعمال . فلما تبقى المســـألة فحصت كل هذا الفحص ويراد اعادة التقرير الى اللجنة لثالث مرة يبقى **غنام** مذنبا ؟

الرئيس ـ ارجو الاختصار .

الدكتور صلاح الدين ـ أنا قربت أخلص .. . بعد ذلك أقول لكم عن أمر القضايا اللى حفظ فيها الموضوع **ابراهيـم مدكور** أظن اذا كان هناك من يستطيع أن يحكم على جو الجلسة وان يكون رأيا فى التيارات المختلفة الموجـــودة فى جو الجلسة ، رأيا صائبا لاسيما ولا بد من رأى هؤلاء اللى لهم مصلحة هنا . لا راى هذا المسكين اللى كل ماعمل أى حاجة ــ مع أنه بيدقق فى كل حاجة ـ يبقى موضع اتهام . نشوف الراى اللى خرج به **مدكور** فى صفحة ٩٢ من المحضر انه لم يستمد أى بيانات من أى موظف بادارة الشركات او مصلحة المناجم . وهنا يقول لنا التقرير بتــاع نوفمبر والتقرير بتاع يناير ، وسبق أن قلت وأكرر ثانيا : أن هذين التقريرين ليس فيهما أى شىء أبدا الا مخالفات تموينية ، وفيه مخالفات كثيرة أخرى جاءت بعد ذلـك

فى سنة ١٩٥٢ ٠ مالناش دعوة بها ، فيه الحسـابات المتعلقة بالانارة مالهاش دعوة بالالتزام حتى يثبت منهاأى شىء ، والتهريب جه بعد كده تهريب الاموال الى الخارج لم يكن هناك أى شىء منظور أمام **غنام** ٠

وبياناتى هذه التىأشرتاليها كانت تدورحولنقطتين رئيسيتين : **أولاهما** عملية التوزيع اللى هى المخالفات التموينية التى قلنا عنها ، وما لوحظ عليهـا من بعض الاهمال **والثانية** النظر حول خلاف داخلى بين أعضاء مجلس ادارة هذه الشركة طيب هو ماله ومال كل ده؟!. ومع ذلك يأبى هذا الرجـل ـ كما حصل فى حـكاية شركة سعيدة ـ يأبى سواء له دعوة أو مالوش دعوة ، وهو وزير لوزارة التجارة والصناعة مهمتـه أن يحيى التجارة والصناعة ، يأبى الا أن يدرس عمل الشركات ، فجميع أعضاء مجلس ادارة الشركة لمجرد أن قيل **لغنام** ان هناك خلافا نشب بينهم أراد أن يسوى هذا الخلاف الذى بينهم ٠ الخلاف كان فى أوله لم يصل بعـد الى ما وصل اليه من رفع دعوى بعضهم على بعض، فجمعهم **غنام** فى الوزارة ووصل الى أن يزيل هذا الخلاف بينهـم وبين بعض ، ولا يبغى من هذا الا أن الشركة مرفق عام تقوم بعمل ملح الطعام ، وعاوز الادارة تبقى كويسة ٠

وشركة الورق لما حصل خلاف بين اعضائها بعضهـم البعض من أجل المصلحة أراد **غنام**أن يوفقبينهم جميعا . وفى شركة الاسفنج أيضا وصل الامر بين اعضائها الى القضاء ٠

الرئيس ـ هذا خارج عن موضوعنا خالص ٠

الدكتور صلاح الدين ـ عاوز أبين أن طبيعة رغبة **غنام** التوفيق بين اعضاء الشركات كلها ٠

الرئيس ـ دى مسألة خارجة عن الموضوع .

الدكتور صلاح الدين ـ استطرد من هذا الى أنه فى سنة ١٩٤٧ اللى غنام جرح فيها بكل شناعة ، ونسبت اليه كل جريمة وفيه محكمة من المحاكم مطروح عليها نزاع الاسفنج عاوزه تدور على حارس ، فالمحكمة من تلقاء نفسها لما عرفت عن هذا الرجل انه نزيه اختارته من غير ما هو يتقدم لها ، وتقول فى حيثياتها : **حيث أن المحكمة ترشح للحراسة محمود سليمان غنام استرعت فى ذلك مايأتى أولا أهمية المشروع اللى هو مشروع مصرى ومرفق عام من مرافق الدولة ، والمصلحة تقضى بأن يتعهد الموضوع من بدايته يد أمينة نزيهة مجربة ، حتى لايتعرض المشروع للفشل** » كان هذا الكلام سنة ١٩٤٧ وبعد ذلك من ضمن الاسباب أن المدعى عليهم الثلاثة رشحوه لانه **أولا** : منزه عن الغرض . **ثانيا** : مقدرته واستطاعته . **ثالثا** :مقدرته على الرعاية . **رابعا** : المصلحة العامة . **وخامسا** : ماتبين للمحكمة من انه كان رسول السلام بين جميع الخصوم .

الرئيس ـ كفاية الصفات الحميدة دى كلها .

المتهم ـ ربنا أعلم .

الدكتور صلاح الدين ـ فاتنى أن أذكر من كلام **مدكور** وأشير الى هاتين النقطتين . فبالرجوع الى مضبطة مجلس الشيوخ فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ يبدو منها هذا . ويشهد أيضا أن وزير التجارة حينذاك اشار الى هاتين النقطتين اذ قال : «**ان بياناتى كانت معتمدة على محور السماع ولم اعتد أن أعرض موضوعاتى فى المجلس الا بعد أن يكون لدى مستندات رسمية تؤيدها ، وخصوصا أن الامر يتعلق بشركة حرة خارجة عن المجلس ، لاينصب أمرها على المسئولية الوزارية وحدها ، وطلبت فى نفس الجلسة تأجيل الموضوع الى أن تعرض تقارير المختصين**

في هذا الموضوع على لجنة التجارة والصناعة كي تتأكد من حال الشركة التى يراد منحها حق الاستغلال • ولكن المجلس لم يأخذ بوجهة نظرى » ثم يقول : «لم يكن لدى أدلة قاطعة فى موضوع ما لاسيما أن الامور المالية فى هذا تحرج الانسان • ولأن المنافسة فى السوق الحرة قد تعرض أحيانا الى اشاعات لايصح أن يقف الانسان عندها، اشاعة الحساب هذا الى أن معلومات الصحافة أو مايمكن أن يتلقف عن طريق أو من آخر ، لاتبيح لى عند توجيه المسئولية على أى حال ان اتهم » ثم يقول:«أرى واجبا على أيضا أن أؤكد أن الملاحظات التى أشرت اليها فى مجلس الشيوخ لم تكن تمس الموظفين مطلقا» ويقصد طبعا الموظفين ، ومن باب أولى رئيسهم وهو الوزير «بدليل أنى قلت فى الجلسة نفسها أن الامر لاينصب على المسئولية الوزارية انما ينصب على شركة أريد منحها حق الاستغلال ويجب أن نتأكد من حال هذه الشركة » •

سؤال صريح : هل ترون أن فى اجابة الوزير على سؤالكم ماأبديتموه من ملاحظات مايستشف منها أنه كان محاميا للشركة أو ضالعا معها ؟ هنا نسمع رد مدكور على هذا السؤال «اظلم نفسى واظلم الوزير معى أن أثبت شيئا من ذلك ، وكل الذى دفعنى الى المعارضة فى الموضوع هو مطالبتى باستيفاء البحث ، والوزير نفسه فى الجلسة تعرض للنقطتين اللتين أثرتهما ، وهما موضوع التوزيع والخلاف الداخلى فى مجلس الادارة وقرر علاجهما معا بل سلم فى الجلسة نفسها بأن نقصا فى التوزيع قد تداركه ، وانه قام شخصيا بحملة تفتيشية على محطة بولاق الدكرور ، واطمأن الى الامر ، وانه قرر أيضا أنه جمع بين أعضاء مجلس الادارة وانه لاحظ بعض مخالفات مالية طفيفة ، هى محل

بحث ، وازاء هذا لم يكن أمامى الا أن اسقط الظن كما قدمت ، ولم أكن أطلب الا الاستيفاء مزودا أى دليل قاطع أستطيع أن أواجه الموقف به ، ونفس تسليم الوزير بالنقط التى أثرتها ، وتقريره للوقائع جعلتنى اطمئن الى أن ماأثرته كان له أساس ، وانه علاج بالعقل .» يعنى النتيجة اللى طلع بها **مدكور** أن تقرير **غنام** للوقائع جعلته يطمئن الى أن ماأثاره كان له أساس ، وانه علاج بالعقل **غنام** لم يوقع العقد ليه ؟ لانه منتظر حكم المحكمة فى القضايا التى رفعت .

الرئيس ـ الادعاء لم يقل انه وقع العقد . الادعاء مبنى على نقطة واحدة الدفاع لم يتناولها وهى أن المتهم أمام مجلس الشيوخ أشاد بكفاءة تلك الشركة ونزهها ونوه بقدرتها على الالتزام على غير الحقيقة . اذ كانت تحت يده وقتئذ تقارير المختصين .

البكباشى ابراهيم سامى ـ التقارير أهه .

الدكتور صلاح الدين ـ كل التقارير الموجودة التى تحت يده ليس فيها الا مخالفات تموينية .

البكباشى ابراهيم سامى ـ لأ . فيها مخالفات من كل ناحية.. كلام مدكور اللى قاله الدفاع ماكملوش . لازم يكمل الكلام كله لأنه عمل بالضبط زى : لا تقربو الصلاة ، ووقف ما كملش .

الدكتور صلاح الدين ـ انا كنت حاقرأ كل كلام **مدكور** ولكن سيادة الرئيس طلب منى أن ألخص .

الرئيس ـ طيب ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والاربعين)

(**أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة**) ٠

الرئيس ـ قبل ما يبدأ الدفاع أحب أن أوجه نظره الى أنه يركز بقدر الامكان ٠

الدكتور صلاح الدين ـ عند حسن ظنكم ٠

المسألة الاخيرة اللى كنا بنتكلم فيها هى حكاية التقرير اللى بيقولوا أن **غنام** أخفاه عن المجلس ، وانه فى المجلس أشاد بالشركة ٠ وهذا هو الكلام الذى قاله ، علشان نشوف اذا كان يستحق الوصف ده والا لأ ٠ رجائى من عدالتكم أن ترجعوا الى المضبطة ، وقد تلوت عليكم أقوال **الدكتور مدكور** الذى دارت المناقشة بينه وبين **غنام** والشعور اللى خرج به **مدكور** من هذه المناقشة وهو ماعبر عنه بهذا الكلام الذى تلوته على حضراتكم من محضر لجنة التطهير ، والسؤال الصريح الذى وجه الى **مدكور** «انت شعرت أن الوزير بيدافع عن الشركة هو محامى الشركة» فقال: «أظلم نفسى وأظلم الوزير ٠٠ الخ» هذا هو الشعور اللى طلع به الرجل اللى بيناقش ، وهو الخصم الحقيقى فى هذه المناقشة التى جرت ، وأقصد من هذه الخصومة النزال البرلمانى ، مش خصومة شخصية ٠

أما أن التقارير التى كانت تحت يد **غنام** تحتوى على أشياء أخرى غير المخالفات التموينية ، فهذا مانقطع بعكسه ليه ؟ لان فيما يتعلق بالحسابات انا لاأخفى شيئا،ففيما يتعلق بالحسابات هى من اختصاص ادارة الشركات أصلا ، وقلت لكم: ان فيه حسابات ،والحسابات دى لغاية سنة ١٩٥٢ ألفت لجنة أخرى علشان تراجع هذه الحسابات ، فلا يمكن أن هناك حسابات تراجعها ادارةالشركات ، **وغنام** يوقف القانون المستصدر من مجلس

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة) ٠

الرئيس ـ قبل ما يبدأ الدفاع أحب أن أوجه نظره الى أنه يركز بقدر الامكان ٠

الدكتور صلاح الدين ـ عند حسن ظنكم ٠

المسألة الاخيرة اللى كنا بنتكلم فيها هى حكاية التقرير اللى بيقولوا أن **غنام** أخفاه عن المجلس ، وانه فى المجلس أشاد بالشركة ٠ وهذا هو الكلام الذى قاله ، علشان نشوف اذا كان يستحق الوصف ده والا لأ ٠ رجائى من عدالتكم أن ترجعوا الى المضبطة ، وقد تلوت عليكم أقوال **الدكتور مدكور** الذى دارت المناقشة بينه وبين **غنام** والشعور اللى خرج به **مدكور** من هذه المناقشة وهو ماعبر عنه بهذا الكلام الذى تلوته على حضراتكم من محضر لجنة التطهير ، والسؤال الصريح الذى وجه الى **مدكور** «انت شعرت أن الوزير بيدافع عن الشركة هو محامى الشركة» فقال: «أظلم نفسى وأظلم الوزير ٠٠ الخ» هذا هو الشعور اللى طلع به الرجل اللى بيناقش ، وهو الخصم الحقيقى فى هذه المناقشة التى جرت ، وأقصد من هذه الخصومة النزال البرلمانى ، مش خصومة شخصية ٠

أما أن التقارير التى كانت تحت يد **غنام** تحتوى على أشياء أخرى غير المخالفات التموينية ، فهذا مانقطع بعكسه ليه ؟ لان فيما يتعلق بالحسابات انا لاأخفى شيئا،ففيما يتعلق بالحسابات هى من اختصاص ادارة الشركات أصلا ، وقلت لكم: ان فيه حسابات ،والحسابات دى لغاية سنة ١٩٥٢ ألفت لجنة أخرى علشان تراجع هذه الحسابات ، فلا يمكن أن هناك حسابات تراجعها ادارةالشركات ، **وغنام** يوقف القانون المستصدرمن مجلس

الدكتور صلاح الدين ــ جنح عسكرية العطارين نمرة ١٠١ لسنة ٥٢و١٠٢ لسنة ٥٢ العطارين ، ومستعجلة اسكندرية ٤٢٦ لسنة ٥٢ و٩٧ لسنة ٥٢ و٢٠ لسنة ٥٢ و١١٤ لسنة ٩٥٢ .

البكباشى ابراهيم سامى ــ الاسكندرية برضه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه و ٢٢٨ لسنة ٥٢ غ ، ١٢٨٠ لسنة **٥٢ و ٢٤٦ لسنة ٥٢و٤٩و٩٧ لسنة ٥٢ وقضيةالحراسة التى رفعت بعد ذلك فى سنة ٥٢ المتعلقة بما كان بين الشركة من خلاف حكم فيها ايضا** . وحكم فيها لمصلحة الشركة وهنا فى مصر حكم صادر من محكمة عابدين اكتفى به لانه عمل مبدأ عدم تحايل فى البيع بأكثر من التسعيرة **وحكم محكمة عابدين فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ونمرة القضية ٧١ لسنة ٥٢** . هذا فيما يتعلق بعدم الاخفاء عن البرلمان ولكن تقرير ادارة الشركات أخذ من هذا الرجل كل عناية وحوله أولا على الادارة المختصة .

الرئيس ــ المحكمة فاهمة روح المتهم .

الدكتور صلاح الدين ــ هذا التقرير بالذات احاله الى ادارة المناجم ، وادارة المناجم أخذت رأى الادارة القانونية اللى هى بمثابة المستشار القانونى ، وتسمى بادارة التشريع وادارة التشريع أشرت الى أن كل هذا ينتهى ويعرض بعد أسبوع .

الرئيس ــ المحكمة مكتفية بكل هذا .

الدكتور صلاح الدين ــ فيه حاجة من حقى أنأقولها . اناكنت أشرت الى القضايا المرفوعة الى مجلس الوزراء . وزميلنا **الاستاذ عبد الرحمن صالح** قال لى : **غنام يعرف ايه اللى تم** . وانا سألت **غنام** عن اللى تم فقال لى : انا رفضت . أنا لا أحب أن أجادل فى شئ مش مالى ايدى منه ١٠٠ ٪ فقلت له : طيب مع ذلك أرجو ضم هذه القضايا فاذا

كانت حفظت استخرج منها ماينفعك واذا لم تحفظ انا استخرج منها ماينفعنى • فلم تحفظ • وكل هـــذه القرارات رفعت الى مجلس الدولة • عظيم جدا أنه يبقى عندنا نظام رفع دعوى ضد الحكومة الى ناحية يمكن أن يشتكى الناس اليها وهى مجلس الدولة • وعظيم من العهد الحاضر انه اذا كان لم يقض فى هذا فى مجلس الوزراء ــ ولو انه تالف من بعض رجال مجلس قيـادة الثورة ــ ان يوافق مع ذلك على الالتجاء الى مجلس الدولة ضد أحكام مجلس الوزراء • وهذا ليس أحسن من هذا فى توخى العدالة • فهناك قضايا ، وقضايا أخرى سبق أن أمليت أرقامها • هذه القضايا اللى حصل بشأنهـا فى مجلس الدولة أن قضيتين أبعدتا وواحدة مرفوضة • لان بعض الدوائر تنحت ، ولا تزال هذه القضايا منظورة أمام مجلس الدولة ، سواء فيما يتعلق بوقف التنفيذ ، أو فيما يتعلق بالغاء القرار • والنمرة أقولها لــــكم **١٩١ سنة ٧ قضائية** ، أما الاثنتان اللتان أبعـــدتا **٨ سنة ٧ قضائية والجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٣** •

الرئيس ــ انتقل على : رابعا ، بقه .

الدكتور صلاح الدين ــ الجزء الرابع •

الرئيس ــ بس ركز فى : رابعا وخامسا ، من فضلك .

الدكتور صلاح الدين ــ أنا برضه حاارکز فى الرد على السؤال العام الذى تفضل به سيادة الرئيس عند استجوابه **لغنام** لقد سأل سيادة الرئيس عن موضوع حضــور الوزراء جلسات البرلمان ، وهل كان هناك اهمال فى حضـــور هذه الجلسات ؟ وبعدين طلب الرئيس من المـدعى أن يتحقق ما اذا كانت هناك جلسة لمجلس الشيوخ فى نفس اليوم • ولقد تبين من السؤال ان مجلس الشيوخ كان منعقدا ، وحضره ثمانية من الوزراء •

الرئيس ـ اذا كنت سألت هذا السؤال فلأنى حبيت تفهم **الأوضاع كانت ماشية ازاى ، ولكن دى مش داخلة فى موضوع الادعاء ، وانما تفيد فى تفهم الروح التى كانت تسير بها المسائل •**

الدكتور صلاح الدين ـ بلاش اذن نتكلم عن الميزانية وتحضيرها وموعدها ، لأن سيادة الرئيس يطلب : ان ندخل فى صميم الادعاء•

الرئيس ـ الادعاء هو **ان غنام ادلى بتصريح قال فيه : انالاصلاح قد بدىء فيه فعلا ، وهذا غير الحقيقة •**

الدكتور صلاح الدين ـ هذا الكلام يكاد ينص على ماقالهالادعاء أكثر مما ينصب على كلام **غنام** • لقد قرأ الادعاء ماقاله **غنام** وقال : انه يقول فيه أن العقد قد أبرم • واذارجعنا الى هذه العبارة وجدنا أن هذه العبارة لاوجود لها • **وآدى مضبطة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ وفيها كلام غنام •**

الرئيس ـ هو كان سنة ٥١ ولا سنة ٥٠ ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لا ده كان سنة ١٩٥٠ • وآدى كلام **غنام** ، فهو يقول فضلا عنالاعتبارات الوطنية والتاريخية التى أشار اليها حضرة **النائب المحترم الاستاذ ابراهيم شكرى** فان هناك خبراء انجليز قد عاينوا المحروسة ، وهذه الشركات الانجليزية وان لم ترض بالدخول فى المناقصة الا ان خبراء انجليز قد عاينوا المحروسة ، هذا عدا خبير ايطالى من البحرية الايطالية فحص هو ايضا • وهذا فحصها فى مالطه ، ودى ماجبتهاش النيابة ، لان مافيش فيها حاجة • ونص عبارة الاصلاح : بدىء فيه فعلا ماهياش موجودة ، وكل الذى قيل : هو ان خبراء بحثوا الموضوع ، وقد شرع فى الاصلاح فعلا ما فيش كلمة غير كده ، يبقى ماجاء مما ورد فى الادعاء مالناش دعوة بيه ، لانه مش موجود فى كلام **غنام** • فقد قالالادعاء

انه تعمد ان يقولها ، وقالها كذبا ليضلل المجلس ، وان الوزير قال هذا علشان مصلحة الملك السابق • وغنام لما دافع كان موجودا في المجلس باعتبار انه الوزير الوحيد الذى بقى فى المجلس ممثلا للحكومة ، وجه السؤال من رئيس المجلس الى الاستاذ **عبد المجيد عبد الحق** ، ولكن أظن أن اجابة الاستاذ **عبد المجيدعبد الحق** ماتعفيش مندوب الحكومة من انه يجاوب ، وهو ايضا قد اجاب بما لا يخرج عن اجابة **عبد المجيد عبد الحق** • وبما يتفق مع الواقع الثابت فى الملفات • بناء على شهادة ناس كدول لايمكن أن تتطرق الى أقوالهم الشبهات او الشكوك • **غنام** حضر جلسات مجلس الوزراء اللى بحث فيها الموضوع قبل ما يقره مجلس الوزراء ، ويذهب الى البرلمان لان الموضوع كما تعرفون حضراتكم قبل أن يأتى الى مجلس الوزراء تبحثه لجنة المالية بوزارة المالية بناء على مذكرة ترفعها الوزارة المختصة ،وهى هنا وزارة الحربية والبحرية ، ثم يرسل بعد موافقة اللجنة المالية عليه الى مجلس الوزراء ، والموضوع فى الواقع يرجع الى سنة ١٩٤٩ كما هو ثابت فى أقوال جلال علوبة ، حيث فحصها خبراء انجليز عندما سحبت فى القنال ،وألخص أقواله بكل اختصار • فهو يقول :فىسنة ١٩٤٧ انتدب بالفعل جماعة طلاينة علشان يشوفوا المحروسة ، ويكتبوا تقريرا عنها وده فى أقوال **جلال علوبه** أمام لجنة التطهير ، وثابت فى محاضر لجنة التطهير ص ١٨ ،ومنها يتبين أن فكرة اصلاح اليخت ترجع الى سنة ٤٦ واتجهت النية فى سنة ١٩٤٧ الى اسناد العملية الى الشركة الايطالية • ولقد كتب الديوان الى الوزارة فى أوائل سنة ٤٨ ، ولكن الوزارة رفضت فى عهد النقراشى • واعاد الديوان الكتابة فى هذا الشأن ، فوافق الوزير فى أوائل سنة ١٩٤٩ ، ولكن البرلمان اشترط شرطين : **أن**

تتم موافقة مجلس الوزراء على الاصـــــلاح وان تذلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء العالميين ، على أن يكون مفهوما انه لايرجع الى مجلس النـــواب ، بل الى مجلس الوزراء • اذن كان الموضوع قد انتهى ، ولاشأن للبرلمان به ، ولكن انخفاض سعر العملة أدى الى حدوث فرق فى الاعتماد المفتوح مما تطلب العودة الى البرلمـــان لطلب اعتماد بهذا الفرق • بعد هذا مهما كان الموقف ، فالاعتماد كان قد انتهى أمره ، والشرطـــــــان اللذان اشترطهما البرلمان هما : أن يفحص الخبراء اليخت بقصد المقارنة بين أمرين : الاصلاح أو شراء مركب جـديدة • فالمطلوب هو بحث: هل الأحسن انهم يشترون يختا جديدا او يصلحوا ؟ آدى الغرض من الخبراء، وان يكون الصرف على أساس تقرير الخبراء الجدد مرهونا بموافقة من مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء كان مفوضا من البرلمان فى سنة ١٩٤٩ انه يبت فى الحكاية دى بالقبول ،وانتهت المسألة ، وماكانتش تحتاج الى رجوع للبرلمـــان تانى • ولكن لسوء الحظ انخفضت العملة ، وانخفض ســـــعر الجنيه المصرى ، وقدم الاعتمـــــــاد بطلب رفع تكاليف الاصلاح **من مليون الى مليون و ٣٢٠ ألف جنيه** • وبالبحث وجد أن المذكرة قد رفعت فى عهد الوزارة السابقة على وزارة الوفد • وانها بتوقيع وزير المالية فى ذلك الوقت وهو **الاستاذ عبد الشافى عبد المتعال** • وأرسلت من وزارة المالية الى مجلس الوزراء بالفعل ، ولكن الوزارة سقطت قبل اقرار الاعتماد . وقد جرت العادة على أن الوزارة اذا سقطت ترد المذكرات ثانية الى اللجنة المالية فتعيد النظر فيها من جديد ، وتقدمها الى مجلس الوزراء من جديد ، وليس هذا فى الواقع الا اجراء شكليا • وأقرتها اللجنة المالية من جديد ، وارسلتها الى مجلس الوزراء ، وكان وزير المالية فى الوزارة الوفدية فى ذلك الوقت هـــو

الاستاذ زكى عبد المتعال • وبالرجوع الى المذكرة نجد انه لم يذكر فيه شىء سوى فرق العملة • نيجى للكلمة الدقيقة التى قالها **غنام** وهى : **انه شرع فى الاصلاح فعلا** فنجد ان الاصلاح شرع فيه من بدرى ، من اكتوبر ، وعلى حسب كلام **جلال علوبه** انه حصل فى اكتوبر سنة ٩٤٩ ما يعتبر شروع فى الاصلاح فعلا ! **ازاى جلال علوبة بيقول : ((ان ماكانش فيه فائدة ، وانه كان واضحا ان الملك مصمم ، وان نيته اتجهت من اللحظة الاولى على انه يدى الشركة الايطالية «أورلندو» وان الملك رأى ان الوقت ضاع بين الاخذ والرد والمكاتبات بين الشركات •فأعطى أمره بسفر اليخت الى ايطاليا»** • هو احنا جايين ندافع عن الملك السابق وسوء تصرفه واستبداده وطغيانه ؟ ان كل هذا معروف ، ومجمل ما يقال فى هـذا الصدد هو تحصيل حاصل • وانتم تعرفون هذا خيرا منا • وهل معنى هذا أن يحمل **غنام** مسئولية فساد الملك السابق ؟ يستمر **جلال علوبه** فى أقواله فيقول : **«ان الملك مصر على ان تعطى عملية اصلاح اليخت للشركة الايطاليـــة «أورلندو» وانه لهذا لم تتدخل الشركات الانجليزية فى الموضوع ، لانها عارفه ان مفيش فايدة»** •

الرئيس ـ هو الملك كان عنده حرية التصرف فى التعـــاقد مع أى شركة على كيفه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ لأ طبعا ، ولكن انا حاأورى سيادة الرئيس ايه اللى عمله ، وان كنت انا سأحاول أتمشى مع رغبة سيادة الرئيس فى أن أحصر كلامى فى الموضوع لأ هو ملوش حرية التعاقد ، ولما شاف ان الحكاية أخذت أخذ ورد وواحد بيقول : ان فيه شروطا وضعها البرلمان ـ ولقد ذكرت لحضراتكم ان البرلمان وضع شرطين بتوع الخبراء وان الصرف يكون حسب تقريرهم ـ أعطى أمره

لليخت بالسفر الى ايطاليا . وفى هذا يقول **جلال علوبة :**
«ورغبة الملك اتجهت منذ اللحظة الاولى الى الشركة الايطالية «اورلندو» ولما رأى الملك ان الوقت قد ضاع بين الاخذ والرد والمكاتبات بين الشركات ، أعطى أمره بسفر اليخت الى ايطاليا ، على أن تتم موافقة مجلس الوزراء وتذلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء العالميين ، كما أمرنى الملك ان استدعى أحد الخبراء الايطاليين لمعاينة اليخت المحروسة ، ودراسة مشروع الشركة وفعلا أول ماوصل اليخت الى المياه الايطالية اتصلت بالسلطات البحرية لتعيين من يرون ، وندبوا فعلا كبير مهندسيهم ـ ويحمل رتبة أمير البحار ـ وقد وافق هذا الخبير على مشروع الشركة . وكان من المقطوع به كامر الملك السابق أن هذه الشركة هى التى ستقوم بعملية الاصلاح . وظلت المحروسة فى ايطاليا فى مكانها هذا (حوض الشركة) من ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٩ الى أول ابريل سنة ١٩٥٠ »
ولا تعجبوا من هذا فان الذى يؤيده هو أن **جلال علوبه** **يقول : ((ما دام الملك مصرا . وما دام عرف أن أمر الاصلاح سيسند اليها ...)) .**

الرئيس ـ والحكومة الدستورية كانت فين ؟

الدكتور صلاح الدين ـ والله ماكناش موجودين . ولكن كان فيه حكومة دستورية برضه سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ ماكنتوش لسه انتم جيتم ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ايوه وده الجواب ، وده الحد الفاصل وسيادة الرئيس يعلم ـ وهو سيد العارفين ـ كيف كان الجيش يستخدم فى وقت من الاوقات ضد الحركة الوطنية ، وقد كان الجيش فى يد جماعة تعلموا على يد الانجليز ، وكانوا يوجهون الجيش ضد الحركة الوطنية . وفى كل مناسبة من المناسبات التى كانت تلى فيها

الحكم الوزارة الوفدية كانت تصطدم بالملك السابق ، ولم تكن تخرج من الحكم الا مقالة فى كل مرة من المرات حتى بلغ عدد مرات اقالتها خمسا . ثم بعد ذلك فى آخر مرة جاءت فيها الحكم أرادت أن تجرب تجـربة ، وهى سياسة المهادنة معهذا الملك الطاغية ، وكانت تهدف فى ذلك الى غرضين : **الاول** انه ربما أمكنها التخفيف من طغيانه . ولعلكم تذكرون ما كان يقال عن الوفد ، وعن أن **النحاس** رفع علما على بيته عاوز يعمل رأسه برأس الملك وان **النحاس** قاعد امام الملك ومربع ايديه ، وان **النحاس** عاوز الجمهورية كما سبق أن اتهم **سـعد زغلول** بأنه يطمع فى عرش مصر .

الرئيس ـ انا عاوز اتصور الوقائع على حقيقتها . **حكومة الوفد موجودة بحكم الاغلبية ، وتقدم لها طلب بزيادة اعتمـاد المحروسة ، وكان لسه العقد ماوقعش وفيه زيادة ٣٢٠ ألف جنيه فرق عملة . ماكانتش تستطيع أن تعترض وتلغى القانون ؟**

الدكتور صلاح الدين ـ كانت تستطيع .

الرئيس ـ ولكن ماحصلش .

الدكتور صلاح الدين ـ ايوه ماحصلش

الرئيس ـ ليه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ ربما للسياسة الجـديدة التى رأت انتهاجها ، وخصوصا أن الموضوع كان بت فيه من عهد برلمان سابق ووزارة سابقة والذى كان معروضا عليهم هو اعتماد لفرق العملة .

الرئيس ـ لو حصل هذا كان يقيل الملك الوزارة علشـان ماوافقتش على اعتماد اصلاح اليخت .

الدكتور صلاح الدين ـ لا . ليه ؟ هو مش عبيط . هو بينتظر

ويستنى لها على حاجة ، بعد ان يقوم بتسوىء العلاقات والجو من ناحية المعارضة والبرلمان ٠

الرئيس ـ هل معنى هذه المهادنة اننا نوافق له على كل حاجة ونساعده على كل حاجة ولوكانت ضد المصلحة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ انا أقول : انها جايز ماجتش ، وده فرض جدلى ٠ وانت بتسألنى وانا باأرد ، وان كان هذا لاصلة له بموضوع الادعاء ٠

الرئيس ـ طيب ندخل فى موضوع الادعاء ٠

الدكتور صلاح الدين ـ آن لى أن استنتج أكثر من هذا من هذه الأقوال ٠ آن لى أن استنتج ان الاصلاح بدىء فيه فعلا فمش معقول أن الملك السابق مصر على الشركة «أورلاندو» وانه بعث اليخت الى ايطاليا ، وان يوافق الخبير على مشروع الشركة وما يكونش العمل قد بدىء بالفعل ٠ ويتضح هذا من أقوال **جلال علوبة** ٠ وآدى كلامه فى محضر لجنة التطهير المرة دى فى ص ٢٥ ٠ سئل : **هل كان الملك عندما أمرك بتسفير اليخت الى ايطاليا ، هل كان مفهوما أن تسلم اليخت الى الشركة لتقوم بالاصلاح بمجرد وصولك؟**» ، وجه هذا السؤال اليه فأجاب هذه المرة بحرص شوية ، ولكن برضه برغم احتياطه فان الجواب فيه مايدل دلالة قاطعة صريحة على ان الاصلاح ابتدأ فهو يجيب قائلا : «**كان المفروض أن أمر الملك بسفر اليخت الى ايطاليا لاحراج الوزارة ووضعها امام الامر الواقع ، حتى توافق على اعطاء شركة ((اورلاندو)) وعملية الاصلاح ٠ وقد تم للملك ماشاء ، ولم انفذ تعليمات من الملك السابق بشأن تسليم اليخت للشركة ، وانا من نفسى أعطيت تعليمات بعدم تسليم اليخت للشركة الا لمجرد الفحص الظاهرى ؟** ومش مفروض ابدا أن العمل يبتدىء الا بالفحص الظاهرى ٠

ويستثنى لها على حاجة ، بعد ان يقوم بتسوىء العلاقات والجو من ناحية المعارضة والبرلمان ٠

الرئيس ـ هل معنى هذه المهادنة اننا نوافق له على كل حاجة ونساعده على كل حاجة ولوكانت ضد المصلحة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ انا أقول : انها جايز ماجتش ، وده فرض جدلى ٠ وانت بتسألنى وانا باأرد ، وان كان هذا لاصلة له بموضوع الادعاء ٠

الرئيس ـ طيب ندخل فى موضوع الادعاء ٠

الدكتور صلاح الدين ـ آن لى أن استنتج أكثر من هذا من هذه الأقوال ٠ آن لى أن استنتج ان الاصلاح بدىء فيه فعلا فمش معقول أن الملك السابق مصر على الشركة «أورلاندو» وانه بعث اليخت الى ايطاليا ، وان يوافق الخبير على مشروع الشركة وما يكونش العمل قد بدىء بالفعل ٠ ويتضح هذا من أقوال **جلال علوبة** ٠ وآدى كلامه فى محضر لجنة التطهير المرة دى فى ص ٢٥ ٠ سئل : **هل كان الملك عندما أمرك بتسفير اليخت الى ايطاليا ، هل كان مفهوما أن تسلم اليخت الى الشركة لتقوم بالاصلاح بمجرد وصولك؟»** ، وجه هذا السؤال اليه فأجاب هذه المرة بحرص شوية ، ولكن برضه برغم احتياطه فان الجواب فيه مايدل دلالة قاطعة صريحة على ان الاصلاح ابتدأ فهو يجيب قائلا : «**كان المفروض أن أمر الملك بسفر اليخت الى ايطاليا لاحراج الوزارة ووضعها امام الامر الواقع ، حتى توافق على اعطاء شركة ((اورلاندو)) وعملية الاصلاح ٠ وقد تم للملك ماشاء ، ولم انفذ تعليمات من الملك السابق بشأن تسليم اليخت للشركة ، وانا من نفسى أعطيت تعليمات بعدم تسليم اليخت للشركة الا لمجرد الفحص الظاهرى ؟** ومش مفروض ابدا أن العمل يبتدىء الا بالفحص الظاهرى ٠

عبد المتعال ، ورفعها الى مجلس الوزراء . ثم المذكرة وافق عليها المجلس بعد ماانتهت اليه فى حدود ان ده فرق عملة ، لان العملة كانت خفضت . أما المسألة السياسية فدى تتعلق بالوضع السياسى الذى كان موجودا . والذى أريد أن أقوله : ان **غنام** لم يقل أن العقد أبرم . وكل ما قاله هو أن الاصلاح شرع فيه فعلا. لى أن أتصور أن **علوبة** وقد كان قائدا للبحرية ، بيخفف العبارة فهو يقول : ان اليخت سلم للشركة للفحص الظاهرى ، والفحص الظاهرى ليس فى الواقع الا شروعا أو ابتداء فى التنفيذ ، هناك رجل عظيم زى ماقلنا على الدكتور **ابراهيم مدكور** وهو رجل يستطيع أن يواجه الملك ص ٥٣ من محضر لجنة التطهير التى سئل أمامها **الأستاذ حسين فهمى** ، وقد كان كما قلت من الناس الذين يقولون للملك السابق لأ ، وهو من الناس العظام الذين يستعين بهم العهد الحالى ، **وحدث بعد ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان حوالى ٢٠ سبتمبر وعلى وجه التحديد يوم حريق الذخيرة بالقلعة . وكان يومهاا جتماع لمجلس الوزراء فى المساء ، أخبرنى وزير الحربية الفريق محمد حيدر ان المحروسة تسافر الليلة الى ايطاليا بامر الملك لتنفيذ عملية الاصلاح ، فحذرته من بدء التنفيذ قبل استيفاء كل الشروط الواردة فى قانون الميزانية .** الرجل عمل اللى عليه ولكن هل كان تحذير **حسين فهمى** يوقف الملك عن تنفيذ أغراضه .. ولسه **عبد المجيد عبد الحق** له كلام صريح . وهو الرجل اللى حضر جلسة اللجنة المالية التى بحث فيها هذا الأمر ومنها يتبين بشكل قاطع انه كان مفهوما ان بدء الاصلاح كان قطعيا لاشبهة فيه . وكلام **عبد المجيد عبد الحق** الذى قاله فى الجلسة هو الذى تلاه كلام **غنام** الذى يؤاخذ عليه ، وكلام **عبد المجيد عبد الحق** له أهمية لانه

رد على رئيس المجلس وتلاه غنام ، فقال عبارة «وشرع في الإصلاح فعلا» . هو بيحكى حكاية فى الاول بيقول فيها:
« انه فى مناسبة من المناسبات حضرت حفلة من حفلات الجيش المصرى ، وجلست فى مكان فيه منصة عالية يجلس عليها بعض الضباط العظام . ثم حضر الى ضابط برتبة لواء ودعانى الى الجلوس الى هذه المنصة بناء على طلب حيدر باشا . فذهبت وأفردوا لى مكانا بجوار حيدر باشا ، وفى أثناء الحديث قال لى : الملك غضبان منك جدا علشان اعتراضك على المسائل اللى الملك عاوزها . فقلت مسائل ايه ؟ مسألة المحروسة مثلا ؟ فقال : أيوه . وانا أفهمت الملك انك من المخلصين . فأفهمته ان اخلاصى هو اللى يدعونى الى الاعتراض . وان كل شخص مخلص لازم يرشد الى مافيه الخير ، وخصوصا ان هذه الاعمال مضرة بالعرش ضررا بليغا . وفيه اشاعات بأن هذه المبالغ تدخلها رشوة لبعض رجال الحاشية» . ثم يقول الرجل بعد هذا : انه رأى ان الفريق محمد حيدر - ونقولها انصافا للحق - ممتعضا من تصرفات رجال الحاشية لانهم بيساعدوا الملك السابق على انه يعمل اللى على كيفه » .
ثم يقول : « انه بعد الاجتماع الثانى يتبين من أقوال مندوب البحرية - وهو جلال علوبه - ان التعاقد الذى عقد على الاصلاح فى سنة ١٩٤٩ نص على أن تكاليف الاصلاح ترتفع بنسبة ارتفاع المواد فى السوق العالمية وان الكلام فى التكاليف أو فى التعاقد نفسه عن الاصلاح انتهى أمره حيث تم التعاقد فعلا ، وبذلك لم نجد مفرا من الموافقة على الاعتماد ، لانه كان قد دفع مليون جنيه كما فهمنا . وان اليخت فى المرحلة الاخيرة من اصلاحه، ولا بد من تنفيذ العقد .

فهو يعتبر اذن أن هناك تعاقدا فعلا وذلك كما سمع من أقوال مندوب البحرية .

الرئيس ـ وهو الملك كان يملك المحروسة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ انا عارف ٠

الرئيس ـ والله احنا عاوزين نبيعه ٠

الدكتور صلاح الدين ـ يبقى احسن ٠

الرئيس ـ مايبجى يشتريه بالاموال اللى هربها للخارج ؟

الدكتور صلاح الدين ـ يفهم من هذه الاقوال أن التعاقد تم من سنة ١٩٤٩ ، وبعدين حدث فيه ارتفاع فى السوق العالمية وسقوط سعر الجنيه انتج الفرق ، فطلب اعتماد الـ ٣٢٠ الف جنيه ، ومندوب الملك السابق أو مندوب الوزارة الحاضر أمام اللجنة قال هذا ٠ ولذلك قال **عبد المجيد عبد الحق** مامعناه انتم مجانين تعارضوا ٠ لقد انتهى الكلام فى التكاليف أوفى التعاقد على الاصلاح٠ لقد انتهى أمره وكل مايبحث هو اعتماد فرق العملة ، ولا مفر من الموافقة على الاعتماد ، لانه قد دفع مليون جنيه ، كما فهمت ان اليخت فى المرحلة الأخيرة من اصلاحه ، ولا بد من تنفيذ العقد ٠ فبعد كده قالوا له: مين اللى قال لك ؟ فقال لهم: المندوب ، وكان مندوب البحرية وثابت فى الاوراق انه **جلال علوبه** ٠

الرئيس ـ **عبد المجيد عبد الحق** عضو فى اللجنة المالية مايقدرش يعرف من المندوب كان امتى التعاقد وبدأ الاصلاح امتى؟

الدكتور صلاح الدين ـ سألوه فأجاب بماقلت سابقا ،واللجنة عادة تأخذ كلام المندوب قضية مسلمـــــــا بها ، ولا يتشككوش فى أقوال مندوب الحكومة ، والا يعتبر انه زور فى اوراق رسمية ٠

حضرات القضاة :

لقد طلبنا الاطلاع على محاضر لجنة الشئون الماليـــة بمجلس النواب للاطلاع على ماقيل فى هذا الشأن ، وانا

كنت عضوا فى لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ ، وكانت بتعمل لها محاضر مستوفاة ، وكذلك لجنة المالية بمجلس الشيوخ تسير على هذا الوضع بالذات . وجرت العادة على أن تكون لها محاضر مفصلة تشمل جميع المناقشات ،واذا بنا نجد محضر لجنة الشئون المالية بمجلس النواب ليس فيه سوى أن الأمر عرض على اللجنة ، فقررت اللجنة الشيء الفلانى لانه متعلق بانخفاض سعر العملة وبعدين المحقق راح — وله الحق — وسأل سكرتير عـــام مجلس النواب اشمعنى ليه محاضر لجنة المالية بمجلس الشيوخ تختلف عن محاضر لجنة الشئون المالية بالمجلس ؟ ولماذا تختلف المحاضر فى المجلسين ؟ واذا كانت هذه القاعدة تتبع فى اللجان الاخرى أفليس من الواجب حفظ محاضر مفصلة للجنة الشئون المالية وهى أهمها ؟ قلت لحضراتكم اننى كنت بلجنة الخارجية بمجلس الشيوخ ، واذكر أن محاضرها كان يكتب فيها كل كلمة بالتفصيل ، وهذا يفسر أن الأمور كانت ماشية ازاى . ومع ذلك فلن أكثر من الاستشهاد بكلام **عبد المجيد عبد الحق** ، وأعتقد انه قــد يقال : انه يريد أن يجامل **غنام** ، ولكن ايه الرأى فى كلام **حيدر** ؟

الرئيس — ما تدخلش الاعتقادات فى الموضوع ، الوزارة السابقة اعتمدت مليون جنيه ...

الدكتور صلاح الدين — ان ماقاله **جلال علوبة** وما قاله الاستاذ **عبد المجيد** يؤيده أمران : **أولا** سفر اليخت لايطاليــا ، واستحضار الخبير الايطالى . يبقى فيه تنفيذ والا لأ . **علوبه** يقول : للفحص الظاهرى . ولكن كان هناك بالفعل تنفيذ . مما يتضح من أقوال **الاستاذ عبد المجيد عبد الحق** ومن كلمة **الفريق محمد حيدر** عندما يقول : « **ان الملك السابق قال ابعتوا المحروسة ايطاليا علشان تصــلح** »

واللى يعرف الملك السابق ويفهم روحه يقدر يتصـــور الحقيقة خصوصا وان **علوبه** يقول : «**كان المفروض أن أمر الملك بسفر اليخت الى ايطاليا لاحراج الوزارة ووضعها أمام الأمر الواقع** » . ويبقى كلمة **غنام** اذن كلمة حق . وليس هذا فقط بل انها تحصيل حاصل • ولا يمكن أن تكون عبارة **غنام** القصيرة هذه هى اللى رجحت كفة على كفة ، وهى التى حملت المجلس على انه يوافق على هــذا الاعتماد • لقد وافق المجلس عليه بالاجماع ، دى مسألة منتهية من زمان ، واللجنة المالية موافقة باجماع الآراء والتقرير يفهم منه ان المجلس حيوافق ، لان المســـألة مسألة فرق عملة • **ثانيا** : المجلس لما عرض عليه الامر وافق بالاجماع فلم تكن الموافقة بالاغلبية النسبية ولم تكن الموافقة بأغلبية ١٠٠ ضد ٩٨ مثلا حتى يقال ان كلام **غنام** أقنع اثنين أو ثلاثة • لأ ده كانت الموافقة بالاجماع حتى **ابراهيم شكرى** اللى كان معارضا ماعرفش انصافا للحق ، هل كان حاضرا عملية التصويت أو لأ . المهم ان الموافقة كانت بالاجماع ولكن **ـ ياحضرات القضاة ـ** هل كان مجلس النواب هو وحده المنفرد بالامر ؟ ده كان فيه مجلس شيوخ ولم يثبت على موكلى انه تكلم فى مجلس الشيوخ باجماع الحاضرين ، ماعدا **الاستاذ عبد الســلام الشاذلى** ، ومجلس الشيوخ كان فيه معارضة قوية ضد الحكومة القائمة . وكان فيه كل أقطاب المعارضة الممتازين وهم الذين قدموا بعد ذلك العريضة العظيمة التى ينتقدون فيها الاوضاع للملك السابق • يظهر **ـ ياحضرات القضاة ـ** ان البرلمان اعتبر أن الحكاية خلصت من سنة ١٩٤٩ •

انتهيت من الشطر الرابع من الادعاء الثانى •

الرئيس : ننتقل الى الفقرة : خامسا من الادعاء الثانى الخاصة بشركة سعيدة •

الدكتور صلاح الدين ــ حاضر واظن انا كنت مختصرا فى كلامى .

الرئيس ــ كويس اتفضل ٠

الدكتور صلاح الدين ــ برضه باختصار موضوع اعانة شركة **سعيدة** عرضت على **غنام** مرتين ، مرة فى اللجنة اللى شكلت لبحث الموضوع ومرة فى الدور الثانى للموضوع وتتصل بكلمة قالها فى مجلس الشيوخ ردا على زميلنا **الدكتور ابراهيم مدكور** ٠ فقد سأله سؤالا ورد عليه فيما يتعلق بالاعانة . فهل اللى عمله **غنام** فيه اخلالا فى حق المصلحة العليا واخلال فى حق السلطة العليا للبرلمان الخ كما ورد فى الادعاء؟ مسألة اعانة **شركة سعيدة** لم تمر بسهولة بل عملت لها لجنة ، واللجنة عملت لجنة فرعية ، وكانت اللجنة الكبيرة مكونة منه رئيسا ، ومن **الاستاذ عبد الله اباظه** وكيل الوزارة ، **ومحيى الدين عابدين** مدير ادارة الشركات ، ومدير مصلحة الطيران المدنى أعضاء ٠

الرئيس ــ ايه دخل وزارة التجارة فى مسألة من اختصاص مصلحة الطيران المدنى ؟

الدكتور صلاح الدين ــ كان بيعتبر ان دى شركة وادارة الشركات تابعة لمصلحة الطيران المدنى ٠

الرئيس ــ اعانة شركات الطيران مسألة تخص مصلحة الطيران المدنى منطقيا ٠

المتهم ــ يظهر أن ده كان موضع خلاف ، وبعد كده أغيد الاختصاص لمصلحة الطيران المدنى ، ولدرجة اننى قلت كده **لعبد الله أباظه** ، وانا قلت كده فى تأشيرتى أن هذا الموضوع من اختصاص مصلحة الطيران المدنى ، ووزارة التجارة على أتم استعداد ان تكلف ادارة الشركات بمراجعة الحسابات ، ودفاتر الشركة ٠ وانا قلت هذا لان اذا كانت ناحية مراجعة الحسابات هى اللى جابت لنا الاختصاص ، فاحنا مستعدين للمعاونة كلما طلب الينا ذلك ٠

الرئيس ـ اللجنة اللى قدرت المائة ألف جنيـه كانت من وزارة التجارة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ كانت مشتركة مع مصلحة الطيران المدنى .

المتهم ـ ده كان فى أوائل سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ احنا عاوزين نعرف مين اللى قدر الأعانة ؟

المتهم ـ الاعانة قدرت فى مصلحة الطيران . مصلحة الطيران المدنى هى اللى حددت ووافقت على اعانة المائة ألف جنيه فى سنة ١٩٤٩ ، وبعدين رفعت الورق الى وزير الحربية وهذه حولته الى ادارة الشركات ، وكانت تابعة فى الاصل لوزارة المالية وبعـدين تصـادف ان ادارة الشركات نقلت فى سـنة ١٩٤٩ الى وزارة التجـارة والصـناعة بقى لو كـانت بقيت تابعـة لوزارة المـالية ، ماكانش يبقى لى دعوة بالمـرة ، وكانت تبقى من اختصـاص وزير المـالية . وكفى الله المـؤمنين القتـال . وكان مكتوب لمجلس الوزراء قبل مادخل الوزارة وكل المذكرات دى اتكتبت قبل عهدى وبعدين اتحـركت فى مدتى . وبعد ماانتهت اعانة سنة ١٩٤٩ وصرفت طلبوا منى عمل اعانة سنة ١٩٥٠ . فقلت ماصدقنا خلصنا من اعانة ١٩٤٩ وكتبت لنامصلحة الطيران المدنى تطلب تقرير اعانة ١٠٢ر٢٠٠ جنيه للشركة ، فأنا أشرت وقلت لأ . وقلت لحضرة وكيل الوزارة : ارجو أن تكتب أن ده مش اختصاصنا ، وانه اختصاص مصـلحة الطيران المدنى . وقول لهم قدروا المبلغ فعلا وشوفوه واحنـا مستعدين نعاونكم فى الحسابات والمراجعة . فرد **عبد الرحمن الساوى** وكيل وزارة الحربية وقال : لا . جريا على ماتم فى اعانة سنة ١٩٤٩ انتم المختصين . فأشرت وقلت : انا مصمم وبعدين انا خرجت من الوزارة .

الدكتور صلاح الدين ـ يعنى كان من رأيه أن يعود الامر الى الادارة المختصة ، وان يقوم على أساس التعاون بين الوزارة ولذلك عرض مساعدة ادارة الشركات فى مراجعة الحسابات شكلت لجنة اذن لفحص موضوع الاعانة . وهذه اللجنة مشتركة بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الحربية ، ولكن كان يرأسها **غنام** . وكانت الشركة ممثلة فى هذه اللجنة المشتركة . ثم عملت لجنة فرعيه يرأسها **محيى الدين عابدين** مدير ادارة الشركات وحضرت الموضوع وبحثت الأمر واعادته الى اللجنة الرئيسية ، واجتمعت هذه وقررت الاعانة . وكلام الوزير فى محضر هذه اللجنة يفهم منه انه حمل على الشركة وعلى الخدمة فى خطوطها . وانها أسوأ الشركات . ولكنه مع هذا يجب أن يعتبر أن هذا عهد مضى ، وانه يفرق بين عهدين : بين عهد مضى ، وبين عهد جديد يرمى حقيقة الى الاصلاح ، والى تحسين حال الشركة . وانه اذا كانت الحكومة تقرر الاعانة للشركة ، فانما تقررها على هذا الاساس ، وعلى هذا الاساس وحده . ثم بعد هذا أخذت اللجنة تنظر فى مذكرة اللجنة الفرعية . ووضعت ١٤ شرطا مثل شروط «**ويلسن**» الاربعة عشر . حتى تكون الشركة مقيدة بها وما اظنش فيما يتعلق بالاعانة الاولى التى دفعت أن نتصور وهى دفعة لتمشية الشركة مايمكنش أن تنتظر أن الاربعة عشر شرطا حينفذوا كلهم مرة واحدة ، وان كان تنفيذ هذه الشروط والاشراف عليه من اختصاص وزير الحربية والبحرية ـ ولعله يدهشكم أنه فى هذا المحضر نجد **غنام** يثنى أطيب الثناء على ادارة الشركات ، وعلى مديرها وموظفيه ، على تقريرها القيم والدقة التى توختها فى اعداده ، ودراسة جميع الامور فى الشركة لاعداد هذا التقرير . رجل منصف لا يبغى الا الانصاف ، هو تقديره من أجل هذه الشروط الاربعة

عشر • ثم يذهب الموضوع الى وزارة المالية فتختصر من هذه الشروط ، ولا توافق الا على ستة منها • وترى أن بقية الشروط الاربعة عشر داخلة فيها ، ودى مسألة ملناش دعوة بيها. كما راحت وزارة المالية بقيت الشروط الـ ١٤ بكل اختصار ٦ شروط ، ولكن لما راحت البرلمان تمسكت اللجنة المالية بشروط **غنام** الأربعة عشر ، واللى يهمنى من هذه الشروط كلها الشرط الخاص بتسوية الديون علشان فيه فرق كبير بين تسوية الديون وسدادها ويظهر أن النيابة بتقدمنا علشان ماسددناش ، ولكن احنا تعهدنا بالتسوية ومش بس سوينا الديون ، ولكن دفعنا الديون حتى على أسوأ فرض ممكن دفعنا الديون •

الرئيس ــ هم اللى دفعوا ؟

الدكتور صلاح الدين ــ طبعا الشركة هى اللى دفعت بناء على الاجتماع اللى عمله **غنام** فى اسكندرية وفقا للتعهد الذى تعهده **غنام** الذى قرره فى مجلس الشيوخ •

الرئيس ــ كان القرار على أساس انها تسوى الديون فى الأول قبل أن تأخذ الاعانة •••

الدكتور صلاح الدين ــ هى أخذت الاعانة من مصلحة الطيران وعلى أى حال الشركة جمدت الاعانه •

الرئيس ــ الوزير عمل تعهدا • ازاى تاخذ الشركة قبل تنفيذه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ على أى حال الشركة لم تتصرف فى الأعانة وانما جمدتها وثابت هذا فى الملفات • صحيح خدوها ولكنها جمدت •

الرئيس ــ ايه المناسبة أنهم يأخذوها ؟

الدكتور صلاح الدين ــ اللى دفعت مصلحة الطيران المدنى مش وزارة التجارة • ولقد قال **محيى الدين عابدين وعبد الله اباظة وحمزة عليش** عند ما سئلوا فى هذا أن هذه

غلطة مصلحة الطيران المدنى ، وانها كان يجب أن تنتظر حتى نرى أن شرط البرلمان قد نفذ قبل ما تصرف للشركة خصوصا وان هناك تعهدا من الوزير بأنه أولا يسوى الديون التى للدائنين قبل الشركة ، فكان عليها أن توقف الصرف حتى ترى هل سويت الديون أو لا • ولكن الشركة مع ذلك كانت عند حسن الظن بها ، وجمدت المبلغ الى أن تسوى الديون ، والتى انتهت فعلا بسداد الديون فيما يتعلق بال ٧٠ ألف جنيه ، وهو الشرط الوارد فى الشروط الاربعة عشر •

الرئيس ــ مصلحة الطيران هى اللى دفعت ؟

الدكتور صلاح الدين ــ أيوه ومش وزارة التجارة • ولعل مما يدل على سلامة موقف موكلى انه لا يتردد رغم هذه الشروط ان يعطى مزيدا من الضمانات اذا ما طلب اليه ذلك • فهو يتعهد بأن تقوم الشركة بمساع جدية لدى الدائنين لتسوية ديونها • وأن تتخلص من الديون التى تدفع ثمنها فائدة مرتفعة ، وذلك بمجرد تقرير واستلام الاعانة • لا تكفى هذه الشروط الأربعة عشر التى وضعت مع التدقيق الشديد فى ادارة الشركات تلك الشروط التى دققت لجنة المالية مع وزارة المالية واعادتها من جديد • وبالرغم من هذه الشروط وهى أنه بعد ما ندفع لك يا شركة مش مقيدينك الا بالاربعة عشر شرطا دول ، ومش مفروض أنهم مرة واحدة حيتنفذوا ، نحن لا نقيدك يا شركة الا بأنك تعملى عملا جديا على تسوية الديون • يقوم **غنام** يتطوع بأكثر من هذا ، ويقيد نفسه بأن ده مايدفعش الا بعد تسوية الديون • ولست أريد أن اقرأ المضبطة لكيلا أثقل على حضراتكم • فهى أمامكم ، ولابد أنكم ستطلعون عليها • ومنها يتبين أنه قال : انه سيعمل على تسوية الديون • والعمل على تسوية الديون شيء ،

وتسويتها شيء آخر • ومن الجائز ما يوفقش ، والعبرة بالنتيجة وقديما قال الشاعر :

على المرء أن يسعى الى الخير جهده
وليس على المرء نجاح المطالب

ومش ضرورى أنه ينجح تمام النجاح •

الرئيس ــ دفعوا الديون من ال ١٠٠ ألف جنيه ؟

الدكتور صلاح الدين ــ لا • دفعوها من ال ٧٠ ألف •

الرئيس ــ الغرض أنهم سددوا من الاعانة •

الدكتور صلاح الدين ــ شرط البرلمان مسدده •

الرئيس ــ مش كان المفروض أنها تأخذ الاعانة تمشى بها نفسها وتأجل سداد الديون لبعد كده من الايراد بعد ما تمشي أو تأخذ الاعانة علشان تسد الديون •

الدكتور صلاح الدين ــ هو كله من بعضه لأن أنا لما آخذ الاعانة وأسدد بها الديون • الايرادات تمشى الشركة والحكاية من بعضها • واحنا فضلنا حاجة عن حاجة ، وتسوية الديون مفضلة قانونا عن كل شيء ، ولها الأسبقية فى كل الشرائع الى حدأن الشريعة الاسلامية تضعهافىالمرتبة الأولى • ولا يستطيع الوارث أن يمس التركة قبل سداد الدين • ولا تنفذ الوصية قبل سداد الدين لأن دول أجانب •

الرئيس ــ أنا أقصد أن من أرباحها تقدر تسدد الديون بتاعتها على مر السنين أن تحققت أرباح لأن الادارة السيئة كانت لا تزال موجودة •

الدكتور صلاح الدين ــ أنا ردى كان ان ده قرار البرلمان •

الرئيس ــ هل مجلس النواب حقيقة كما يقول الدفاع قراره صريح بدفع الاعانة للشركة على أساس تسوية الديون ؟ وهل فيه ما يثبت هذا ؟

الدكتور صلاح الدين ــ المضبطة موجودة وفيها الشروط •

الرئيس ـ احنا عاوزين القرار •

الدكتور صلاح الدين ـ مفيش قرار •

الرئيس ـ يعنى هما مش موافقين على قرارات اللجنة ؟

الدكتور صلاح الدين ـ فيه قرار عام بالموافقة علـى قرارات اللجنة • وهذا يختلف عن اللى تطوع به **غنام** زيادة على هذه الشروط • فهو تطوع هذا التطوع الذى نؤاخذه عليه ان الشرط الوارد فى التقرير هو أن على الشركة أن تسعى جديا لتسوية ديونها مع دائنيها • ولم يكن **غنام** مسؤولا عن هذا ، ولكنه تطوع ويسأل اذا لم يكن قـد نفذ تطوعه وهو قد نفذه كما بينت لحضراتكم ، ثم هو لم يصرف وان مصلحة الطيران هى الـتى صرفت دون انتظار لتنفيذ تطوع الوزير•ومع ذلك فقد كانت الشركة عند حسن ظنه ، والشركة ما تصرفتش تصرف يضره ، فهى قد جمدت المبلغ وعقد اجتماع فى الاسكندرية مـع دائنى الشركة • وقبل كده علشان تشوفوا التدقيق الى أى حد جاب مضبطة مجلس الشيوخ ، وأشر تحت تعهده وقال : « **الى حضرة الوكيل... اناتعهدت بكذاامام مجلس الشيوخ وأرجو أن تقول لأدارة الشركات أن تلاحظ تنفيذ هذا التعهد • وتبيجوا الرياسة علشـان اجتمع معـاهم علشان تنفيذ هذا الشرط** » • وراحت للاستاذ **عبد الله أباظة** ودى اجراءات تثبت أن ما يمكنش أن عمله يكون غير جدى ، والا لما بادر الى هذا العمل • ولما الشركـة صرفت الاعانة من مصلحة الطيران المدنى جمدت الأعانة واتصلت بعد هذا بالوزارة وقالت : ان الابواب الآتية عندى ملحة وملجئة • وده فيه الرد على كلام سـيادة الرئيس • دى حالة ملحة ملجئة غير الديون ، وذلك أن الشركة فى خطابها بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٠ قالت : ان الحالة الملجئة هى كيت وكيت وأنه يلزمـنى ٨٠٠٠ جنيه ماهيات وأجور الموظفين والعمال عن شهر يوليه

سنة ١٩٥٠ اظن مفيش حاجة ملجئة فى الدنيا أكثر من **كده • العمال اللى بياكلوا شهر بشهر • ثـم ده دين مستحق ، وله الاولوية على الديون الاخرى ، لأنه يعتبر دين نفقة ، وهو أكثر الديون الحاحا ، وهو يدخل فى نطاق التصريح اللى قاله الوزير فى مجلس الشيوخ •**
ولا يمكن أن نقول لهم استنوا لما نعمل اجتماع للديانة • ولذلك سمح بصرف هذا المبلغ • ثم عقد اجتماع الديانة فى ٩ أغسطس ، وفيه مذكرة هى دليلى الحاسم فى هذه القضية • لجنة التطهير لما تناولت الموضوع ، وأبادر هنا فأقول : ان الاستاذ **غنام** عمره ما سئل أمامها كمتهم وانما سئل فيها على أساس أنه شاهد • أرسلت لجنـة التطهير تطلب بيانا عما تم فى هــذه المسألة فأرسلت اليها ادارة الشركات مذكرة بامضاء **معين العرب**،وملخص هذه المذكرة أن الوزير سوى الديون ، وأن الديون دفعت بالفعل فيما عدا ال ٨ آلاف التى دفعت من قبل ، كما قلت لحضراتكم لأنها تعتبر دين نفقة ، وخلاصة المذكرة وبلاش اقرأها وأنا هنا كما قلت : فرق بين ســداد الديون والتسوية وفرق كبير جدا بين الاثنين • فان التسوية فى اصطلاح القانون هى أن واحدا يفلس ، فيجب يصفى حالته مع الدائنين • وكل واحد يأخذ جزءا من أصل دينه ، ولا يمكن أن يعتبر هذا سدادا للدين ، ومن المستحيل أن نقول : ان الشركة سددت ســدادا تماما الدين الذى عليها ، لأن عليها ٢٥٠ ألف جنيه • فكل ما وعد به **غنام** طبقا لتعهده فى البرلمان انه سيعمل على تسويتها ، وهو سعى لهذا بصرف النظر عن النتيجــة وجايبه المذكرة الدائنين تحت ا ، ب ، ج ، الخ **فنظارة الملك السابق** كانت تدين الشركة ـ ودى حاجة غريبة ـ قبلت تأجيل سداد الشركة لديونها حتى تتحسن حالتها المالية • **وبنك مصر** أفاد مندوب البنك بأنه ليس لديه

أية نية لتخفيض الدين . ان البنك يعتبر ماله من ديون قبل الشركة **ديون انقاذية** لان الشركة لجأت الى الاقتراض من البنك لتواجه ما عليها من ديون مستحقة • ولقـــد طلب معالى الوزير من مندوب البنك تأجيل موعد سداد ديونه • فقبل حضرته مبدأ التأجيل ولـــكنه أفاد بأنه لا يمكنه تحديد مدى هذا التأجيل الا بعد عرض الأمر على مجلس ادارة البنك ، ووعد حضرته باخطار الوزارة بما يتم عليه الاتفاق . **الشركة المصرية الهندسية للطيران** قبلت مبدأ تخفيض الدين فى مقابل أن تدفع الشركـــة جزءا مما عليها فورا ، وأن تدفع الباقى فى بحر ســنة من تاريخه • **شركة شل** قبلت تخفيض دينها على الشركة **شركة سوكونى فاكوم** قبلت مبدأ تأجيل سداد الديون ، وكذلك **شركة مصر للتــامين وشركة اعـــلانات الشرق الاوسط** قبلت ان تخفض جزءا من دينها فى مقابل دفع جـــزء منه فى الحال • وكل هـــذه تسـويات • نيجى للشركات الأجنبية علشان نشوف حتعمل ايه فى هذا • كل دى تسوية ولكن من حسن الحظ مش بس مجرد تسوية مبلغ الـ ٧٠ ألف جنيه التى تؤاخذنا النيابة الآن على أننا مسئولون ، احنا مش مسئولين لأن اللى دفـــع غيرنا ، وان **عبد الله أباظة ومحيى الدين عابدين وحمزة عليش** كلهم كلامهم واضح،على أن ذلك المبلغ ضخم ودفع كل مليم فيه وسدد الدين • ٨ آلاف جنيه وخلصنا منهـــا نشوف غيرها والشيكات اللى دفعت بها الشركة هـــذه الديون •••

الرئيس ــ هل يمكن نأخذ الكشف ده ؟

الدكتور صلاح الدين ــ مافيش مانع ، ده موجود عندكم زيه • جمعت هذه المبالغ ووجد انهـــا تنقص ١٢ ألف جنيـــه تقريبا عن مجموع الـ ٧٠ ألف جنيه والـ ١٢ ألف جنيه تم فيها ايه ••؟ لم تدفعها مصـــلحة الطيران لأن قبـــل

ما تدفع مصلحة الطيران دفعت ١٠٢ ألف جنيه بشيكات محددة معينة أمامكم فى هذا التقرير الى الدائنين •

الرئيس ـ يعنى أخذوا السبعين ألف وزعوهم على الدائنين ، معنى كده أن الحكومة هى اللى سددت الدين •

الدكتور صلاح الدين ـ هى اعانتها •

بعد كده فيه راجل ما حدش يقدر يتهمه وهو **على ماهر** دفع لها ٤٠ ألف جنيه واندفع المبلغ ده بطريقة أسرع من طريقة دفع مبلغ ال ٧٠ ألف اللى كان فيها تدقيق وخوتة •

يبقى أنا خلصت من الشطر الخامس من الادعاء الثانى بس عاوز أقول لكم ، أنه هو لم يعمل كل هذا علشان يغتنى • فيه كلام كثير جدا نشر فى الجرائد وتشنيعات كثيرة جدا اشنع بها على **غنام** . ففى وقت من الأوقات أشيع انه أخذ مليون جنيه من شركة البترول ، شوفوا الى أى حد بتوصل التشنيعات •

الرئيس ـ يعنى حطهم تحت البلاطه ؟

الدكتور صلاح الدين ـ مفيش أى مصلحة مادية من هذه التصرفات كلها التى رأيتم مبلغ تدقيقه فيها فين المصلحة المادية اذا كان **غنام** مديونا بخمسة آلاف جنيه ووصلوا الى ستة الاف واضطر أخيرا الى أن يبيع فدانين أو ثلاثة من أملاكه لأنه كان معتقلا مدة • والمكتب ما كانش بيشتغل • وله ابن بيتعلم فى لندن أحوج ما يكون لمعاونته بيكتب خطابات تمزق القلب ، ويسأله هل هو اللى أخذ المليون جنيه صحيح ؟ هذا الرجل لو كان استقر فى المحاماة ــ وهو يلام على هذا دائما ــ كان بقى من الأثرياء . تصوروا أنه كان بيكسب من مكتبه أد ايه .

ده فى سنة ١٩٤٩ بس كسب من مكتبه كمحام ١٢ الف جنيه مكسب حلال · وبعدين دخل الوزارة ودخل فى السياسة ، والسياسة ظلمها لا تجهلونه ، والاشاعات التى تشكون منها كما شكا كل من كانوا قبلكم لا تجهلونها أيضا · أنا لا أريد أن الجأ الى عواطفكم ، فما قلته عاطفيا فى دقيقتين ، قلت أمامه واقعيا ساعات طويلة ·

لى فيما يتعلق بالأدعاء الأول رجاء عادل أرجو قبل خلوتكم أن تمكنونى من أن أقول كلمتين فيه .

الرئيس ـ احنا عطوفين على المتهم أكثر من الدفاع ، ويهمنا أن المتهم يكون بريئا فنبرئه ·

الدكتور صلاح الدين ـ لا أقرب ولا احسن من هذه الكلمة التى قيلت عن لسان سيادة الرئيس ، وهى انه « **يهمه أن كل من يقدم الى محكمة الثورة يطلع برىء** » ولذا أنا متنازل عن طلبى فى الكلام بعد ذلك ·

الرئيس ـ ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة ·

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والثلاثين) ·

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر)

الرئيس ـ المدعى ·

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ كان الادعاء ـ **ياحضرات القضاة** ـ قد استسمحكم عند ما شرحنا على قدر الحال الادعاءات المقامة على المتهم أن يعقب على مايقـــوله الدفاع · وقد تفضلتم فاستجبتم لهذا الطلب مشكورين ، وانى اذأعقب على ماقاله الدفاع سوف لاأطيل ، وسوف أثبت لحضراتكم صدق الحكمة الخالدة ، وهى أن خير الكلام ما قل ودل . وانا فى هذا الزمن القصير الضيق سوف أدلل ببيانات سوف ينهار امامها دفاع استمر جلستين ، وســـوف لاأكون فى دفاعى الا مرتكنا على وقائع ثابتة فى الاوراق

وسوف لاأرد على ماقيل فى خارج نطاق الادعـــاء ، اذ لاقيمة له فى نظرى فقد تكلم الدفاع عن ماضى المتهـــم المجيد ، وهناك اشخاص حوكموا أمام حضراتكم وأدينوا، وكان لهم ماض لايقل عن ماضى المتهم ٠ان أمامنا وقائع ثابتة محددة ، والماضى لايشفع مع مثل هذه المخـــالفات الخطيرة المعروضة عليكم ٠

القسم الاول من الادعاء الثانى ـ نحن لم نكن هازلين ـ **ياحضرات القضاة** ـ عندما دونا صيغة الاتهام عليـــه بالوصف الموجود فى صحيفة الادعاء ـ نحن لم نقل أن **محمد جاب الله** ـ وقد سمعتموه حضراتكم ـ يفصـــــل موقفه الغريب ، يفصل موقفه من مصلحة الاملاك هـــو وشركاؤه كاملا ، ونحن لم نقل أن أعمالهم كانتصورية٠ ولكن قلنا الصـــورية بدأت من وقت أن تدخلت **عزيزة الوكيل** ومعها **جاب الله** . ولقد عرفتم كيف انهم لما اتفقوا بعد مقابلتهم عند **النقيب** كيف راحت الشركة لسنة ١٩٤٦ ٠ ورجعوها لوره كل الاوراق التى قدموهـــا مطروحة من جانبنا ولا معول عليها ٠ وانما نؤاخذ بما جاء على لسان ذوى الشأن فى تحقيقات النيابة فى التطهير ولننظر أولا ماذا قال **خليل الجزار زوج السيدة عزيزة الوكيل** فى ص ١٠٤ وقد كان يمثل **السيدة عزيزة الوكيل** ويحضر معها فى الاجتماع مع **جاب الله** تلك الاجتماعات التى تلاها الدور موضوع الادعاء : شوفوا اللى قاله فى صفحة ١٠٤ بعد ماتكلم وقال «**احنا مستأجرين من قديم مع محمد جاب الله**» ٠ **قال : «فى سنة ١٩٥٠ اشير علينا أن نحدد موقفنا قبل الحكومة ، لكى نعـــرف الى ماذا ينتهى الامر فى هذه الارض فقابلت غنام وتحدثت معـه فى هذا الموضوع ، وأفهمته ان السيدة حرمى والدكتور النقيب وآخرين معاهم واضعين يدهـــم على الارض فى تلك المنطقة ، فأجابنى بأن البيع غير ميسور وانالطريقة**

العملية هى الاستئجار تمهيدا للبيع بالممارســـة » .
الصورية هنا هى التأجير لامكان البيع لهم بالممارســة
وكيف يكون التيسير الا بالتوجيه . وانت وجهته الىأن
يستأجر وليس هذا كلام **الجزار** وحده ، ولكنشوفواكلام
عزيزة الوكيل فى ص ١٢٢ قالت ايه : «**أشير علينـــا
جميعاحسمالهذهالمنازعاتأننتصلبالوزيرالمختص وعرض
الامر عليه ليشير علينا بما يراه ، فقابلت الوزير وكان
غنام ، ووضحت له الموضوع ، ووعد بدراسة الورق ،
وأفهمنى بأنى وان كنت صاحبة حق حسب الثابت من
الأوراق الا انه لمركزكم يحسن ان تأخذوا الارض بالايجار
كسائر الناس ، ويكون لكم مالهـــم من حق فى الشراء
بالممارسة**» وبعد هذا يقال : انه ليست هناك صورية .
وانه ليس هناك توجيه من الوزير لهم اثنان لم يكنلهما
دخل الا بعد ان اتفقوا مع **محمد جاب الله** بعد تعرفه بهم
بواسطة **الدكتور النقيب** بلاش دى ... نرجع لـــكلام
المتهم نفسه ، هو بيقول فى ص ٣٠٢ عندما ســئل :
**هل لم يتردد عليك خليل الجزار وعزيزة الوكيل بشـأن
هذا النزاع** ؟ فيرد بأنه يذكر انه جاءه فى وزارةالتجارة
والصناعة ، وتكلم معه فى شأن شىء من هذا القبيل .
فسئل : **ماذا فهمت من صفة خليل الجزار** ؟ فقال :
**أنا فهمت انه كان شريكا للعمدة ولكن فى تأشيرتى على
ماأذكر لم أشر الى أسماء أى كان معاه شركاء ، والشركاء
كانوا هم الذين وردوا فى الكشف . فهل كنت تعـــلم
الاسماء الواردة فى الكشف أو لم تكن تعلم** ؟ كلا الامرين
يدينك ياسيدى بصفتك وزيرا . فهـل كنت تعرف أن
عزيزة الوكيل وباقى افراد العائلة قد زج بهم ، مما أدى
الى النتيجة التى قال عنها **جاب الله** لحضراتكم . بعـد
كدهالمسألة مشرمحتاجة لتطويل. هذاالقرار أمرمن٣أطراف
من أصحاب المصلحة ، وأظن يكفينى هذا . **المتهم سأله**

سيادة الرئيس ماذا يكون موقفك لو تقدمت اليك **السيدة عزيزة الوكيل** بهذا الطلب ؟ فقال : كنت أرفض فورا أى أنه مسلم بأن الموقف لم يكن سليما • اظن بقه مش حنتكلم أكثر من كده ، الكلام عن التواريخ والتمسك بها ، واخطأت فيها النيابة وما اخطأتش • انا اتكلم وأقول: العبرة بالواقع والتوجيه كان ظاهرا • وكما وعدت لن أشق على حضراتكم • أرض **عبد الخالق بدوى** : قال الدفاع **ان عبد الخالق بدوى** كان مستأجرا ، ثم قال : انه واضع اليد ، واحب بس أقول : ان الحالة دى لها ثلاث حالات وهى الايجار ، والزراعة الخفية ، ووضع اليد •• وواضع اليد لايدفع ايجارا ، والايجار اذا كنت مستأجرا فقد أكون واضع يدى ، وقد أكون زارع خفية ، والموضوع هو أن **عبد الخالق بدوى** ــ والعبرة فى الموضوع بالايجار كما يقول ديوان المحاسبة ، مش العبرة بوضع اليد ، أو الزراعة الخفية ، واعتبار أن الزراعة الخفية تساوى الايجار ، وهذا هو التحايل الذى أدى الى هذا التصرف المريب ــ **فالاستاذ عبد الخالق بدوى لم يكن مستأجرا** وقت أن عرضت عليه الارض للبيع بالممارسة ، والدفاع هنا قال : ان المتهم كان دقيقا وشكل اللجنة بعد اللجنة لانه حنبلى ، ولكننى أقول : ان المتهم كان دقيقا ، وشكل اللجنة بعد اللجنة لهدم تقرير «**مستر هولدن**» الموظف الانجليزى . مستر «**هولدن**» الذى ذكر طرفا من تقريره واغفل كمن يقول «**ويل للمصلين**» ويسكت عن بقية الآية وهى «**الذين هم عن صلاتهم ساهون**» لازم يقول بقيت التقرير مش يأخذ حته ، ويسيب حته • مستر «**هولدن**» قام بتحقيق مسألة وضع اليد ، وكتب تقريرا أشار فيه الى مايدعيه كل فريق بأنه هو واضع اليد وقال : انه يعتقد ان زراع هذه الاطيان هم فلاحو **عبد الخالق بدوى** ، ولكنه لم يتمكن من الوصول الى معرفة واضع اليد ، وانتهى الى نتيجة

وهى ان **عبد الخالق بدوى**هو اللى زارع الارض ٠والواقع ان اللى كان مأجر الارض زى ماقلت لكم هو**على الشاذلى** ورسيت عليه بثلاثين جنيها ونصف ، **ولكنهم الغوا عقد الايجار، وأدوها لعبد الخالق بدوى وهذا الالغاء لم يكونوا على حق فيه ، والعبرة بالايجار كما يقول ديوان المحاسبة** فأنت أعطيت حق الشراء بالممارسة مما انتهى به الى أخذ هذه الارض ، وهو كان يزرع خفية **والزراعة الخفيــة خلاف الايجار** ولذلك كان يجب أن تقوم المزايدة مادامت قد انتفت عنه صفة الايجار فى الجزء الذى أخذه بالممارسة على أساس تقدير سنة ١٩٤٩ بثلاثمائة جنيه، هما عاوزين يستندوا الى تقدير سنة ١٩٤٩ ، فى حين ان هذه الأرض فى منطقة تختلف الاسعار للاطيان حسب سعر السوق كل عام ، بدليل انه عرض فى الجزء الباقى منها ٤٠٠ جنيه للفدان ، فقيل ان هذا ثمن بخس ــ **٤٠٠ جنيــه ثمن بخس وثلاثمائة جنيه كفاية** ــ وبهذه المناسبة اذكر ردا على ماقاله الدفاع انه لم يكن من يتقدم للمزايدة سـوى **على الشاذلى** أقول : انه ورد الينا كتاب من **بركات رمضان ابراهيم** يقول فيه : انه دخل فى المزايدة ٠

الدكتور صلاح الدين ــ هذه واقعة انا قلت عليهــا وقلت انه وكيل عن **على الشاذلى** ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ــ هو يقول فى كتابه ان دخــل المزايدة مستقلا ٠ وقد دخل فى المزايدة عن على الشاذلى ابنه محمد على الشاذلى وواحد اسمه عبد الرازق العبادى وواحد اسمه أبو طيره ٠

الرئيس ــ القسم الثالث من الادعاء الثانى ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ــ حاضر يافندم ٠ **القسم الثالث وهو الخاص بشركة الملح والتعدين الاهلية** وكل ماقيل فى هذا الموضوع سواء أكان على لسان الدفاع أو المتهم خارج عن

الموضوع . احنا بنقول كانت هناك تقارير خطيرة ضد الشركة ، ومع ذلك فانك كنت فى موقف المدافع عن الشركة ، وامام المجلس كنت محرجا . **كنت قدمت هذه التقارير وسبت المجلس يتصرف ، هذه التقارير تكررت ، وكلها بنفس الصورة حتى انتهت فى هذا العهد برفع يد الشركة** . لما تنشأ حالة جديدة أدت الى رفع يد الشركة فى سنة ١٩٥٣ ، وانما ظلت تلك التقارير مستمرة الى أن وصلت الى مجلس الوزراء أخيرا وفصل فيها بهذا القرار الحكيم . لنا أن نتساءل هل كانت هذه التقارير موجودة أمام المجلس ، وهل اذاكانت موجودة أمامه ، هل كانت النتيجة انتهت الى ماانتهت اليه؟

الرئيس ـ ممكن نعرف التقارير بس أرجو عدم التطويل .

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ هى ثلاثة تقارير .

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ـ من مصلحة المناجم والمحاجر ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ واحد منها من مصلحة المناجم والمحاجر . والاثنان الباقيان من ادارة الشركات والتقرير الاول مفصل وانتهى الى أن استغلال المرفق لايتم طبقا للشروط المقدمة ، خصوصا وان الشركات مقتنعة بأنها تخالف هذه الشروط ، ولذلك لايمكن لهذا اتمام اجراءات التعاقد معها ، علاوة على انه يبرر الغاء أمر التكليف ، وهذا التقرير تاريخه ١٥يناير أىقبل الموضوع بخمسة عشر يوما .

الرئيس ـ هذه التقارير من ادارة الشركات ومصلحة المناجم ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ اثنان من ادارة الشركات وواحد من مصلحة المناجم .

الدكتور صلاح الدين ـ ممكن نشوفها ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ كانت فى الملف .

الدكتور صلاح الدين ـ نشوفه تانى .

الاستاذ عبدالرحمن صالح ـ يقـــول الدفاع : أن الوزير قام وفاجأ الشركة ،وردى على ذلك ماورد فى تحقيقات نيابة التطهير فقد جاء على لسان أحد أعضـــاء مجلس ادارة الشركة قال :عندماسئل عن الوزير عمل زيارة مفاجئة ، ان زيارة الاسكندرية لم تكن مفاجئـة ، اما زيارة بولاق الدكرور **فقد كانت هناك صلة بين الشركة والوزير عن طريق أحد المحامين لن أذكر اسمه ، وانه لما وردت على الوزير شكاوى عديدة اشار على الشركة بشحن شـحنة معينة . فلم يكن اذن التفتيش مفاجئا ، ولـــكنها كانت مدبرة ، ودبرت هذه الشحنة واتفق عليهــــا** . وانا ماباجيبش حاجة من عندى . ثم قال حاجات كثيرة أخرى انا عندى شكاوى كثيرة ، ومحاضر بتحرر للشركة ،وانا اذا تكرر هذا وكان عندى نية التحقيق الجدى ، كنتأقدر أتتبع هذه التقارير ، وأرد عليها ، واشوف الاجراءاتالتى تتخذ . أنا ليه اضع نفسى فى هـذا الموقف ، وآخـــذ على عاتقى ان هذه التقارير صحيحة ، فى حين ان تقارير المختصين عكس ذلك ؟ الشخص الوحيد اللى كان دائم الاشادة بالشركة كان **كبير مفتشى مصلحة المناجم .ويكفى أن أقول : انه مقدم امام المحكمة العسكرية العليا بتهمة الرشوة** . يقال بعد هذا : ان التقارير كانت كلها عــن مخالفات تموينية . وأرد على هذا **بأن أقول : انها كانت تشمل مخالفات ضرائبيـــة ومســـألة الانتاج الخ** .

ثم فى الجلسة يتمسك الدفاع بأقوال **الشيخ المحترم ابراهيم بيومى مدكور** وهو يقول : لما لقيت مافيش فائدة انا رفضت الموافقة وهاهى أقواله من مضبطة المجلس : «**حضرات الشيوخ المحترمين انا أعارض فى مشروع هذا**

القانون من حيث المبدأ ، لان التجربة أثبتت أن الشركة لم تقم فى فترة التكليف الدليل على انها صالحة للقيام بهذه المهمة » ورغم كل ماقاله الدكتور مدكور فهو عضو شيوخ فالوزير يرد عليه ويقول : **«مافيش عندى غير اللى قلته »** يعنى تصدقنى ما تصدقنيش أنت حر . ويعرض الامر على المجلس طبعا . والاغلبية هى الأغلبية ، وانتهى الأمر .

فيما يتعلق بالجزء الخاص بالمحروسة من الادعاءنعود فنقول : ان الامر فى هذا الادعاء هين بين ، وهو احنا جبناكلام من عندنا؟هذا الادعاءلما رفعهذا الشق من الادعاء الثانى قال حاجة من بره . نحن لم نخرج على ماقاله **غنام** نحن على حق حين نقول : انه قال ان الاصلاح بدىء فيه فعلا واحب أتكلم فى الحتة دى قبل ماأخش فى موضوع الادعاء **فاذا كنا سناخذ بنظرية أن المهندس لما يفحص اليخت يبقى ده شروع فى اصلاح اليخت . يبقى اليخت شرع فى اصلاحه من وقت ان عوينت المحروسة فى بحيرة التمساح . أى من سنة ١٩٤٥ . فقد راحت لها لجنة وعاينتها ، وهى لجنة من رجال الاسطول الانجليزى ، فاذا كنا حنعتبر أن المعاينة الظاهرية شروع فى اصلاح يبقى شرع فى اصلاحه من ذلك التاريخ ، أى فى سنة ١٩٤٥ . أو حتى شرع فى اصلاحه سنة ١٩٤٨ لما عوين فى مالطة .** ندخل بعد هذا فى صميم الموضوع **نحن لاناخذ المتهم الا بأقواله الثابتة من التحقيق** ، ان مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ بعد تشكيل الوزارة باثنى عشر يوما وافق على مبدأ الاصلاح مع زيادةالاعتماد وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وافق على تكليف الشركة الايطالية أورلاندو بالقيام بعملية الاصلاحبطريق الممارسة وكان **غنام** عضوا فى مجلس الوزراء يعنى كان موجودا

فى الجلستين اللتين فحص فيهما الموضوع فى جلسة ٢٥ يناير ، التى نظر فيها زيادة الاعتماد وفى جلسة ٨ فبراير التى أسندت فيها العمليةالىالشركة الايطالية . يعنى التعاقد لم يتم الا بعد ذلك ، وان كان الدفاع يريد أن يقول غير هذا ، أى انه يعلم أن التعاقد تم على غير الشروط التى اشترطها .
وتاريخ التعاقد لاحق على تاريخ الجلسة . ان كان يعلم هذا فلا عذر ، **وان لم يكن يعلم فكان عليه أن يطلب تأجيل الجلسة لانه لايمكنه الاجابة على السؤال** . ولكن ماعذر المتهم عندما يسأل فيجيب ويشترك فى المناقشة وهو يقول : اقطع بأنه وقت اجابته لم تكن فى ذاكرته كل هذه التفاصيل ، وليس فى ذهنه عنها شىء ، هذا تحليل لموقفه . وهل هذا من وزير ؟ **نحن نحاسبك عن موقف دستورى وقفته فى مجلس النواب ، كان عليك أن تطلب التأجيل اذا لم تكن متأكدا من الاجابة** . هو مقر بأنه لم يكن فى ذاكرته أى بيانات ، ولكنه يعود فيدلك بعد هذا على انه لم يكن يجانب الصواب فى موقفه . هذا هو موقفك فى ذلك وهذه هى المضبطة ماتروحش كده وتروح كده . هو يقول : **لقد أجبت اجابة عابرة نيابة عن الوزير المختص ، ولم أكن دارس الموضوع ، ولكنى اجبت على أساس احتمال أن اللجنة المالية درست الموضوع . فاذا قال الاستاذ عبد المجيد عبدالحق : ان الاصلاح بدىء فيه ،يقوم ويقول هو ان الاصلاح بدىء فيه . وهذا هو ما نحاسبك عليه ، وهذا هو الموقف الذى نأخذه عليه كوزير وهو أن يكون اهتمامه بالمجلس بهذا الشكل ، وشعوره بالمسؤولية الوزارية هو هذا . هذه هى المواقف التى أدت الى فساد الحكم ، والى اننا لم نسمع أن برلمانا أسقط وزارة أو عارض رغباتها .**

شركة سعيدة برضه موقفك منها محدد ونرجع الى

اقوالك نعيدها عليك . لقد وعدت ان الاعانة لاتصرف الا بعد تسوية الديون ، **لماذا اذا كان موقفك سليما رفضت أن تضمن هذا التعهد فى صلب القانون ، ولكنك رفضت وقلت أنا مسؤول ... ايه الحكمة ؟** علشان مايتعطلش الاعتماد مش فاهم ايه معنى عدم وضعه فى القانون ؟ **لو كنت وضعته فى القانون كنت خليت من المسئولية .** ولما تيجى للتسوية اللى بيقول انه عملها فهو بيقول باعترافه بعضهم قالوا لاأنقص ولا أؤجل ، ان التسوية معناها أن يبت فى أمر الدين بشكل قاطع ، وهنا أحب أن أستدرك نقطة قد فاتتنى لسرعة العرض الذى أعرضه على حضراتكم ، ودى خاصة بما ورد فى تقرير لجنة التطهير،فقد جاء فيه « **وتصرفات الوزراء الثلاثة لوزارة الاقتصاد على النحو المتقدم تعتبر ضربا من ضروب اساءة استعمال السلطة ، وانها تصرفات ضارة بالمصلحة العامة لانها لم تملها المصلحة العامة وانما أملتها روح الخدمة لاشخاص من ذوى الحظوظ كالسيدة عزيزة الوكيل وغيرها .**

الرئيس ـ ده تقرير ايه ؟

الاستاذ عبدالرحمن صالح ـ تقرير لجنة التطهير . وقد ورد فيه « **يتضح مماتقدم ان وزراء الاقتصاد الثلاثة الاستاذ محمد محمد الوكيل والاستاذ محمود سليمان غنام والدكتور حامد زكى ... وخصوصا محمود سليمان غنام حيث أمر بتأجير ٣٠٠ فدان بالممارسة للسيدة عزيزة الوكيل** » وده تقرير موجود ونحن لم نكن هازلين فى مسألة الادعاء ويكفينى ماقمت بعرضه على حضراتكم بهذا الاختصار ، وقد قطعت على نفسى عهدا أن أهدم فى نصف ساعة ماأقامه الدفاع فى جلستين وقد هدم فيما أعتقد .

الرئيس ـ فيه لسه حاجة ؟

البكباشي ابراهيم سامى ـ حاشوف يافندم • اعتقد ليس لى الا كلمة أخيرة اقولها لحضراتكم أن التعبير الذى يقولونه «اذل الحرص اعناق الرجال» الحـــرص على النفـــوذ واستغلاله استغلالا سيئا ، الحرص على ممـــالأة ذوى السلطان ، ومن يلوذون بالسلطان ، واخيرا الحرص على الثراء ولو على حساب الوطن ومصلحته العليا •

الكرامة ياسيدى الرئيس عند الكريم حياء لاشك فى ذلك فى عرف التاريخ الخالد ، وعـزة النفس لا يتردد الكريم فى التمسك بها ، ولو ادى به موقفه الى الجهـل ذلك ماكنا نبحث عنه فى الماضى • وصدق قول الشاعر :

لا تســـقنى ماء الحياة بذلة   بل فاسقنى بالعز كأس الحنظل
ماء الحياة بذلة كجهنـــــم   وجهنم فى العز أطيب منــزل

قضاة الشعب :

هذا ماطرحناه عليكم من أمر هذا المتهم ، فاقضوا لهذا الوطن فأنتم قادرون مقدرون فحكمكم أنتم ـ **قضاة الشعب** ـ حكم الله بل أمر الله ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لايعلمون •

الرئيس ـ متشكرين •

الدكتور صلاح الدين ـ لى رجاء انتم لم تروا منى أى اتجـــاه الى أن أعطلكم ، وكنت عند حسن ظنكم دائما وان كنت قد أطلت عليكم ، فاقتنعا منى بأن واجبى نحو **غنام** يقتضى هذه الاطالة ، ولكنى ترافعت اليوم أكثر من أربع ساعات ومضطر لان أترافع من جديد بعد هذا الاتجاه الجديد • ففيما يتعلق **بالشطر الاول من الادعـاء الثانى** لم تـكن النيابة قد استندت على شىء من هذه الاقوال مطلقا • وانا دارسها ، ولكنى لا أقدر الآن على أن أرد عليها ، فاطلب من سيادتكم أن تمهلونى حتى غد ، وسوف لاأطيل عليـكم

أكثر من ساعة من الزمن • فزميلى ممثل الادعاء تكلم نصف ساعة فلا أقل من أن أرد عليه فى ساعة • وأرجـو أن تقدروا مركزى كمدافع عن المتهم •

هذا رجاء رجل يعتمد على عدل المحكمة فى أن تمكنه من أن يؤدى واجبه ، وانا فى المرة الاولى تركت مرافعة زميلنا ممثل الادعاء معلقة على رقبة المتهم حتى اليوم التالى وابتدأت فى مرافعتى • وهذه المرة أترك مرافعته معلقة على رقبته • ولذا أرجو أن تمكنونى من الكلام غدا •

الرئيس ــ المدعى ماجابش حاجة من عنده ، بل من الدوسيهات وانت ترافعت مافيه الكفاية ، وافتكر ان المحكمة كانت واسعة الصدر •

الدكتور صلاح الدين ــ سأترافع فى كلام مختصر ، وأرجو أن تكون مرافعتى وانا فى حالة طيبة ، لانى تعبت اليوم •

الرئيس ــ المدعى ماجابش حاجة من عنده •

المتهم ــ انا ماعنديش مانع أرد عليه •

الرئيس ــ مفيش مانع المتهم يرد فى ربع ساعة ، المحكمة عاوزه تصل الى الحقيقة ، سواء المتهم دافع عن نفسه ، أو انت دافعت عنه الحكاية واحدة •

الدكتور صلاح الدين ــ لذلك أنا كنت عاوز أعاون المحكمـــة، وانا فى حالة أحسن ، لكى أعاون معاونة جدية من وجهة نظر الدفاع ، لان اخواننا بيعاونوا معاونة جدية من وجهة نظر الادعاء •

الرئيس ــ خلاص مافيش مانع المتهم يتكلم •

المتهم ــ انا لايسعنى الا أن أقدم لحضراتكم جميعا جزيل الشكر على انكم تريدون أن تصلوا الى الحقيقة ، ولا يسعنى الا أن ارجو الله أن يوفقكم ، ويهديكم الصبر . **مسالة عزيزة الوكيل •••**

الرئيس ـ بس باختصار من فضلك ·

المتهم ـ المسألة دى احنا عارفين اللى قيـــل فى الجزء الخاص بلجنة التطهير · ولكن نحن كنا مقيدين امام مرافعـة الادعاء ، الحكاية اللى ماكانتش معروفة اللى هى موعد مقابلة **عزيزة الوكيل لجاب الله فى مستشفى الدكتـــور النقيب** ، هذه كانت تايهة ، وحضراتكم وسيادة الرئيس بالذات استطاع انه يحدد التاريخ وهو قبل ١٩ نوفمبر وانا متفق ، وأيدت سيادة الرئيس فى هذا ، وهـــو ماسأبينه لحضراتكم من واقع الكلام الذى أشار اليـــه حضرة المدعى ، ونقلا عن أقوال **خليل الجـــزار وعزيزة الوكيل وغنام** · **خليل الجزار** أول ماسئل سـئل فى ٧ اغسطس سنة ١٩٥٢ قال:أنا قابلت **غنام** وكان وقتها وزير الاقتصاد · انا موافق على هذا · بيقول ايه ··· قال : انا رحت قلت له : ان **السيدة حرمى والدكتـور النقيب** معاها يضعون يدهم على الارض · هو عاوزيقول **عزيزة الوكيل بدل جـاب الله** وشركائه ، وبعد كده قال ايه ··· قال : اننا نريد شراء هذه الارض فأجابنى **غنام** بأن البيع غير ميسور ، والطريقة العملية هى استئجار الارض ، ونحن شركاء فاتصلت **بجاب الله** واعترض على التأجير ، وقال : ان التأجير يضيع علينا وضـــع اليـــد ، وقبل النصيحة واستأجر ، والعمدة وقع هو وشركاؤه عقد الايجار ، هذه الوقائع ياسيدى الرئيس وياحضرات الاعضاء كلها تؤكد تماما ان هذه المقابلة لم تأت اطلاقا الا بعد أن تم التصرف، والتأشير على الاوراق يوم ٢٩/١٠ ســـنة ١٩٥٠ ، والدليـــل القـــائم عليـــه ايه ···؟ لم يســـتطع **خليـــل الجـــزار** أن يدعى ويقول : أنا قدمت طلبا **لغنام** أو امرنى وقلت له نستأجر . هل هو تصرف وثبت أنه أجر ؟ ثم قال اللى حصل اننـــا

عاوزين نشاور **غنام** وقال شيء مش رسمى يقدر يقول راح يؤشر لى وقال : خلاص خذ ياعم اللى كان مفروض انه لما كان **غنام** أصدر رأيه **خدمة لعزيزة الوكيل** كان على **غنام** التصرف فى مساحة الـ ٦٠٠ فدان بأكملها **فغنام** لم يقصر تصرفه إلا على الأربع قطع ١و٢و٣و٤ بالرغم من الاوراق المعروضة والمفتش بيقول وضع يده على ١و٢و٣و٤و٥و٨ مكرر وطلع اللى انا اديته **لعزيزة ١٧٥ فدانا** .

وكما قلت لحضراتكم أن كلام **خليل الجزار** يشعر تماما انه عاوز يحافظ على الحق المدنى **للسيدة عزيزة الوكيل** فيما اذ اثير هذا النزاع المدنى المسيطر عليه كل التسيطر العقد الصورى الذى عقده بينه وبين **جاب الله** ٠

ننتقل الى **عزيزة الوكيل** شهادتها قاطعة ٠ **الست عزيزة** قالت : ان الوزير المختص كان **غنام** وعرضت عليه الموضوع ، ووضحت له تظلمى هذا ٠ كلمة وضحت له تظلمى هذا تقطع بوضوح انها كانت بتكلمنى على حسب ماتقول ، كانت تتظلم من القرار اللى قررته ٠ هى تقول ازاى الأرض ترسى على ١٧٥ **فدانا** وهى يمكن تطلع مافيش حاجة أبدا وهذا ماثبت فعلا ، وضحت له تظلمى هذا وظروف المسألة تفصيلا فوعد بدراسة الاوراق وبعد مدة والله أعلم المدة ايه ، اتصلت به وأفهمته بأنى انا صاحبة حق ثابت من الاوراق ، هذه الكلمة التى اقحمت اقحاما لايمكن أن تصدر على لسان **عزيزة الوكيل** ، لانها ليست فى أى ورقة من الأوراق ، وهذا الموضوع لم يشر أى اشارة الى اسم **عزيزة الوكيل** ، على الاطلاق ، كما بينت لحضراتكم قبل ١٩ نوفمبر يوم أن تقدمت بالاقرار ، ولما جه تفتيش مربوط ينفذ العقد قال الاقرار **لمحمد جاب الله** وشركاه

راحت عملت هي **وجاب الله** اقرارا وبعد ذلك في نفس اليوم كما جاء في مرافعة الادعاء عملت اقرارا آخر .

البكباشي ابراهيم سامي ـ كشف الايجار موجود أهه **(وقدمه للرئيس)** .

المتهم ـ أنا حاتكلم فيه حالا .

شوفوا حضراتكم بعدين قال لها **غنام « أولا لمركزكم يحسن أن تأخذوا الأرض بالايجار كسائر الناس ، ويكون لكم ما لهم من حقوق في الشراء بالممارسة »** وكلمة حضرة المدعي تركها وهي **(طبقا للقوانين)** وأقطع أنا بأن هذه السيدة لم تفاتحني اطلاقا الا ربمـــا حـديث في منزل **الرئيس السابق مصطفى النحاس** بعد أن تركت الوزارة وانما هذا الكلام الذي نقلته عني وكتر خيرها أنهـــا استطاعت أن تقول **« انكم تؤجرون كسائر الناس ويكون لكم ما لهم من حقوق في الشراء بالممارسة طبقا للقوانين» يعني حتى لما أكون قلت لها مثل هـــذا الكلام يبقى مفيش حاجة خارجة عن القانون** .

ثم بعد ذلك الذي يؤكد أن هذا الحديث قانوني أنها ما كانت تقصد **غنام** بل تقصد وزيرا آخر . واطلعت على نص القوانين والاوامر ، وتأكدت من هـــذا ، وراحت الشركة وأقنعتها ، لما سئلت في التحقيق قالت الـوزير ولم تقل اسمه . ولكن كل هذا حيبين أن الوزير واحد ثاني مش **غنام** . وقالت : **« حتى استنشير زملائي ومنهم جاب الله . فقلت له أن هذا هو القانون وهـــذا كلام الوزير ولا يمكن أن يدعي حق مع صراحة هـــذا القول توافق على ذلك »** أظن حضراتكم لما ترجعوا الى ما ذكر أمامكم في التحقيق تعرفوا ان **جاب الله** قرر صراحة أن هذا كله كان في مدة **حامد زكي** .

بعد هذا بقيت كلمة قيلت **« رجيت العمدة في التنازل عن القضية والصلح فيها عـلى أساس الايجـــار فطلبنا**

الايجار بعد ذلك من المصلحة » وهذا يؤكد تماما أنه بعد ١٩ نوفمبر « **عن القطع التى عليهـا النزاع وهى التى أجرينا فيها اصلاحا فعليا اللى هى الـ ٦٠٠ فدان» همه عاوزين يدعوا الملكية ايه اللى حصل** » ؟ جت المصـلحة **عرضت علينا القطع ١ و ٢ و ٣ و ٤ وهى فى حـدود الـ ٢٠٠ فدان تقريبا وكان ذلك بعد الاتفاق مع المصلحة**» وهى لم تقل **غنام** بل قالت المصلحة بعد ما كانت طالبة ٦٠٠ فدانا جت المصلحة وعرضت عليها الاربع قطع التى استقيتها من واقع الأوراق ٠ نيجى لكلام **غنام** ٠ **غنـام** سئل فى ١٩٥٢/١٠/٢١ ، وكنت فى ذلك الوقت متشرفا بالمدرسة الثانوية العسكرية ، وجابنى رئيس اللجنـة كشاهد وسألنى « **عـرض عليـك هذا الملف أنا وجدت تحقيقات أجريتها بشأن شكوى هذا العمدة فأنا طلبت من حضرة الرئيس فؤاد جبر الدوسيه فقال لى : يا فلان أنا آسف نسينا نجيب الدوسيه أنا وجدت تحقيقات أجرتها النيابة بشأن هذا العمدة ، وأعتقد أنى أثبت رأيى كتابة على ضوء هذه التحقيقات ، وعلى ما أستطيع أن أذكره أننى لاحظت ان مصلحة الأملاك أقرت وضع يد هذا العمدة وشركائه على قطع معينة وان هناك عربا على ما اذكر يضعون أيديهم على نقطة ، فاشرت تأشـيرتى على أساس ما استخلصته من تحقيق النيابة ٠**

التحقيق لما أشار اليه **صلاح الدين** من يوم ٤/١٩ و ٤/٢٠ كلهم يذكروا الاسماء **جاب الله** فى ٤/١٩ **ومحمد غراب** وشركاه فى ٤/٢٠ وسئل أصـحاب الأملاك عن وضع يدهم على هذه الارض وجاب تنفيذ التأشيرة حضرة وكيل النيابة فى نفس اليوم ٤/٢٢ وسئل **أحمد السيد أبو زهرة** مأذون الخضراء **وغلاب وجاب الله ومحمد مراد حامد وعطية جبر خليفة وعبد السلام الحفناوى** ، انما حضرة المدعى فاتته كلمة كان يجب يقولها ضدى ، وانما حاقولها ٠ سئلت أمام اللجنة بعد سنتين :

س ـ عند ما عرضت عليكم الاوراق الخاصة بهذا الموضوع هل علمت من هم شركاء العمدة ؟
شوفوا حضراتكم قلت ايه :

ج ـ الاوراق كانت بيدى عند ذكر هؤلاء الشركاء فيما عدا العرب الذين ورد ذكر أسمائهم فى الملف والذى كنت فاكره فى ذلك الوقت المذكرة بتاعت مفتش مربوط التى اشرت عليها ، هذه المذكرة لم يرد فيها الا اسماء العرب ليس الا كما قلت فى اجابتى ، وانما لم أفتكر ولما جيت اطلعت على التحقيق وجدت أسماء الجماعة العرب الذين كانوا مشتركين **مع جاب الله** .

س ـ ألم يتردد عليك خليل الجزار وعزيزة الوكيل ؟

ج ـ جاءنى على ما أذكر **خليل الجزار** وأنا فى وزارة التجارة وتكلم معى فى شيء من هذا القبيل ولا اذكر شيئا عن ذلك .

وبعد ذلك حب يعرب النقطة دى بالذات قال قبل التصرف والا بعد التصرف قلت لا أستطيع أن أذكر ذلك .

والذى أذكره على وجه القطع أن تأشيرتى فى مصلحة الاملاك لا أذكر اذا كانت قبلها أو بعدها من الجائز أن تكون هذه التأشيرة نتيجة لدراسة ملف الموضوع بتاع **الجزار** ، ومن الجائز أن تكون هذه التأشيرة سابقة . وقد يكون **الجزار** جاءنى بعدها وطلبت الدوسيه واطلعت عليه .

كل قراءتى للاحوال والمستندات التى فى هذا الملف تقطع بلا أدنى شك بأن زيارة **خليل الجزار** ما جاءت الا تظلما من قرار لأنه ثبت أن هذا العقد عمل فى ١٩ نوفمبر .

س ـ ماذا فهمت من صفة **خليل الجزار** عندما تحدث اليكم فى هذا الموضوع ؟

جـ ـ أنا فهمت أنه شريك العمدة هو وزوجته ولكنى لم أشر الى ذكر الاسماء ومن واقع وضع اليد الفعلى وفقا للتعليمات ولقرارات مجلس الوزراء ... الخ .

والذى أيد هذا فى هذا الموضوع أنه لما سئل **السعيد السبع** قال ان **عزيزة الوكيل** لم تظهر الا بعد صدور قرار **غنام** والحمد لله التقرير يحصر المسئولية فى ثلاثة وزراء يقوم ييجى الادعاء ويذهب **بمحمود غنام** فى ٣١ اكتوبر سنة١٩٥١ لماظهرت ارض مزيوط يقول مجلس الوزراء ويفتى أن هذا تحايل وتزوير ... ييجى يقول الادعاء انما كنت فى قبضة **عزيزة الوكيل** وطلبت منى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥١ ...

البكباشى ابراهيم سامى ـ العبرة بالواقع مش بالتاريخ .

المتهم ـ الواقع كمان .

الرئيس ـ الادعاء يحدد زى ما هو عاوز ومفروض أنه يصب التهم ولا تتمسك على لفظ قاله . تكلم فى الشطر الثانى من الادعاء الثانى .

المتهم ـ بيقول **بركات ابراهيم** فى خطابه اللى وصل للادعاء آنى دخلت مزايدة ، وطبعا مش راضى يقول : أنا دخلت بصفة ايه . انما أنا يكفينى فقط مراجعة حضراتكم ، وأطلب قرار اللجنة اللى فيها كبار الموظفين ، أولا أنا أحضرت الشاكى والمشكو أمامى **القاضى ورمضان** ودخلت واحدا واحدا فى الحجرة اللى كنت قاعد فيها ، وكان هذا أمام اللجنة مش بمفردى . ولما أستدعيته قلت له : أنت وكيل عن **الشيخ الشاذلى** ، وثبت فى أقواله وابنه كان موجودا وفهمت أن **الشيخ الشاذلى** لم يتقدم بصفته الشخصية ، انما كان وكيل **الشاذلى** ، وأراد أنه يحاربه القاضى لخصومة شخصية .

البكباشي ابراهيم سامي ـ نحن لم نعرض الخطاب وانما هو ورد لنا فقط ٠

المتهم ـ الكلام بخصوص الملح هذا الملف هو من بين الملفات وأشكر **الدكتور صلاح الدين** اللى استطاع أن يخوض فى هذا الخضم وأطلب من الله أن يعينكم بأن تدلوا بدلوكم فى الدلاء٠

شـــوفوا حضراتكم الادعاء نســـب الى أنى أخفيت تقريرين تقرير ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ١٥ يناير سنة ١٩٥١ وأنا طبعاً عقلى مش دفتر ملحقتش أطلع على كل حاجة وانما أشكر المحكمة أنها مكنتنى من انقاذ ما يمكن انقاذه ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ نصحح على طول علشان ما يبقاش فيه خلاف ٠ احنا مقلناش ان المتهم أخفى الدوسيهات أو التقارير وانما قلنا **أنه أشاد بكفاية تلك الشركة ، فى حين أنه كانت تحت يده فى ذلك الوقت تقارير تنطق بغير ذلك ، فلم نقل أنك أخفيت تقارير** ٠

المتهم ـ اذن الحمد لله اللى ماقيلش اننى أخفيته، والتقرير الثانى طويل وعريض وموجود تحت رقم ٥٧ دوسيه ، ويفهم من عنوانه أنه تقرير مؤقت عن ملاحات المكس وبلطيم ، وحا اثبت لكم أنه ما كانش تحت يدى ، وهو بامضاء الاستاذ **محمد حسين أبو سالم** مفتش بالادارة العـامة للشركات ٠ وبعد كده امضاء **الأستاذ عبد اللطيف** ثـــم امضاء **الأستاذ محيي الدين عابدين** وتاريخه ١٦ ديسمبر ومكتوب عليه تعد مذكرة لمعالى الوزير بوجوه المخالفات التى ارتكبتها الشركة فى تنفيذ عقد الالتزام الخ ٠٠٠ وبعدين واحد تانى بعتاه ادارة الشركات للتنفيـذ ، انتهينا الى أن هذا التقرير لم يكن تحت يدى ، ولم يكن لى به علم ، ولم أعرفه الا بعدين فى ١٥ يناير ثم فيـه مذكرة بعد كده بتقرير مطول وعظيم أخذ ٧ صفحات ،

وكان تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٥١ ومقـــدم من **عادل المراغى ومحمد حسين أبو سالم ثم امضاء أحمـــد عبد اللطيف** ثم تأشيره « **يعرض هذا البحث بعـد استيفاء البيانات التى طلبها معالى الوزير عن المخالفات التى تسند الى هذه الشركة وبعدين يعرض على معـــالى الوزير** »

وعرض بمذكرة أخرى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠، اللى أشار اليها الادعاء وقبل ما تجيلى التقارير بتعرض على وكيل الوزارة وأدلى برأيه أمام كل فقرة من المذكرة ، فهو يقول أمام احدى الفقرات: يكتب لمراقبة الأسعار عما يجرى عليه العمل ، ذلك لأن هذا التقرير مش نهـــائى يؤخذ ما به قضية مسلمة . لذلك فهو يعلق على الفقرات ويشرحها وهو يكتب أمام فقرة أخرى : « يكتب للسجل التجارى والتموين عن هذه الحالات » ويكتب على فقرة : « تراجع صادرات الشركة من الملح ويفاد عن الموقف ، وهل تحسن عن ذى قبل » . وهكذا أمام باقى الفقرات مع تحديد موعد للاجابة على ألا يتجاوز شهرا ، يقـــوم ييجى الوزير اللى يعلم به ربنا ، واللى حظه الله أعلم به ، فيقول : ما يصحش اننى أتصرف من غير ما أطلع مصلحة المناجم والمحاجر ، فهى المختصة اصلا ، واذا عملت هذا أبقى مقصرا ، فكتبت فى أعـــلى الصـــفحة بتـاريخ ١٩٥٠/١/٢٤ : « مصلحة المناجم والمحاجر للاطلاع على المذكرة وابداء ما قد يكون لديها من ملاحظات عليها ، ويستعلم من ادارة السجل التجارى عما تم فى المحاضر ضد موظفى الشركة والاطلاع على نتيجة التفتيش الذى طلبته من **محمد ابراهيم ثروت ونجيب نسيم** ضـــد الشركة ، على أن يصل الى فى أسبوعين على الاكثر » فى الوقت اللى بيقول فيه وكيل الوزارة فى شهر . ولكن هل كان الامر فى الـوقت ده مســـتوى ؟ . لا ويكفى للدلالة على هذا تأشيرة وكيل الوزارة . ثم أنا مقتنع

برأى قانونى وهو أن مراقبة الأسعار كانت تابعة لوزارة التجارة قبل أن تضم الى وزارة التموين • ولكن فى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء باحالة مراقبة الاسعار الى وزارة التموين • وقد كنت أعمل دائما ضد توزيع الاختصاص بين الوزارات ، لأن النتيجة أن وزارة التمـوين تمشى فى الشرق ، ووزارة التجارة والصناعة تمشى فى الغرب • وأحيلت الشكاوى الى وزارة التموين لأن مراقبة الأسعار كانت تابعة لهذه الوزارة ، والخلاف الذى كان بيننا هو على أننى مقتنـع برأى قانونى • وهو أن وزارة التجارة والصناعة ليس لها اختصاص على مراقبة الأسعار ، ولذلك أشرت بأن تحول هذه المخالفات الى مراقبة الأسعار لاجراء الـلازم بشأنها . وهذا هو التقرير الذى كان مفروضا أن أؤجل نظر المشروع علشانه بعد سنتين ونصف •

الرئيس ـ هل كلها مخالفات تموينية ؟

المتهم ـ نعم **والحمد لله اللى مكنتونى من أن اطلع على الدوسيه •**

الاستاذ عبد الرحمن صالح ـ ما هو كان عندكم •

الرئيس ـ المحكمة مكتفية بما قاله الدفاع وبما قلته ، واللـــه يلهمنا الصواب ، فلا نظلم أحدا •

المتهم ـ وأنا مفوض أمرى الى الله واليكم • **« قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا » •**

الرئيس ـ ترفع الجلسة الآن على أن تعود المحكمة للانعقاد فى الساعة الرابعة من مساء اليوم للنظر فى الادعاء الاول فى جلسة سرية بدون حضور الدفاع أو الادعاء •

(رفعت الجلسة فى الساعة الثالثة والربع مساء)

محضر

الجلسة العشرين لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة صباحا بمقر مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الأحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى ابراهيم سامى جادالحق المدعى والأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

استؤنف نظر القضية الحادية عشرة محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة العشرين من جلسات محكمة الثورة ...

الحكم فى القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام بالنسبة للادعاءات المقــامة عليه ما يأتى :

اولا ــ بالسجن ١٥ عاما مع ايقاف التنفيذ .

ثانيا ــ بابطال كامل الاجراءات التى اتبعت فى الأراضى

الخاصة بالفقرتين ١ ، ٢ من الادعاء الثانى وهى أراضى ناحيتى مريوط وطهواى • ومصادرة تلك الأراضى لمصلحة الشعب ••

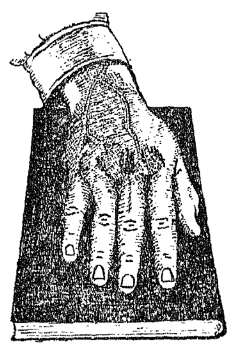
المتهم ـ اننى أشكركم ••

(وعلى أثر ذلك انصرف السيد محمود سليمان غنام برفقة حارسه)

* * *

تصديق مجلس قيادة الثورة : ـ

« طبقا للمادة السابعة من أمر تشكيل محكمة الثـــورة تعرض الأحكام الصادرة من المحكمة على مجلس قيادة الثـورة للتصديق عليها • وقد عرض الحكم الصادر على المتهم محمود سليمان غنام على مجلس قيادة الثورة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ فصدق المجلس على هذا الحكم » •



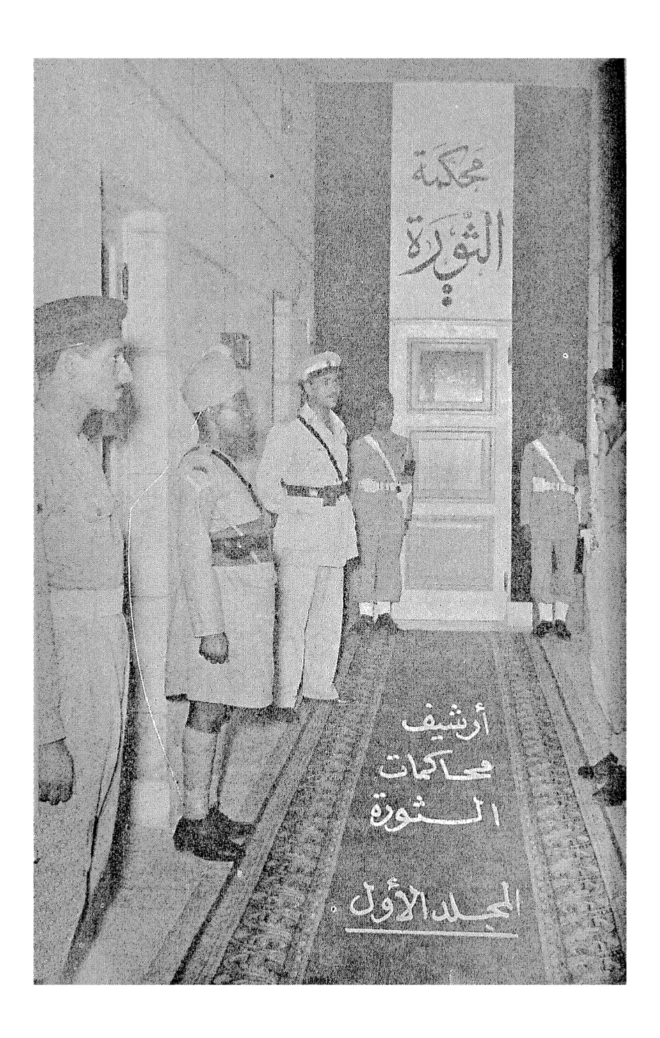
« قسم التحرير »

اللهم إنك تحب الأقوياء .. وتكره المستضعفين .. وتنشر رحمتك على الذين يؤثرون الموت العزيز في سبيل الحرية على الحياة الذليلة في مجال الاستعباد . اللهم وإنك لقريب ترى وتسمع وإنا لنقسم بذاتك العلية على أن نعمل ما وسعنا العمل ، لإرساء قواعد الحياة المقبلة لوطننا المفدّى على أصول محرّرة من العبوديّة ، منزّهة عن الهوى ، موصولة بالحق والعدل ، وأن نبذل في سبيل ذلك كل ما تقتضيه مصلحة أمتنا ، ويبتغيه شرف بلادنا ، وأن يكونَ شعارُنا دائمًا . **الاتحاد والنظام والعمل .**

اللهم فاشهد وأنت خير الشاهدين

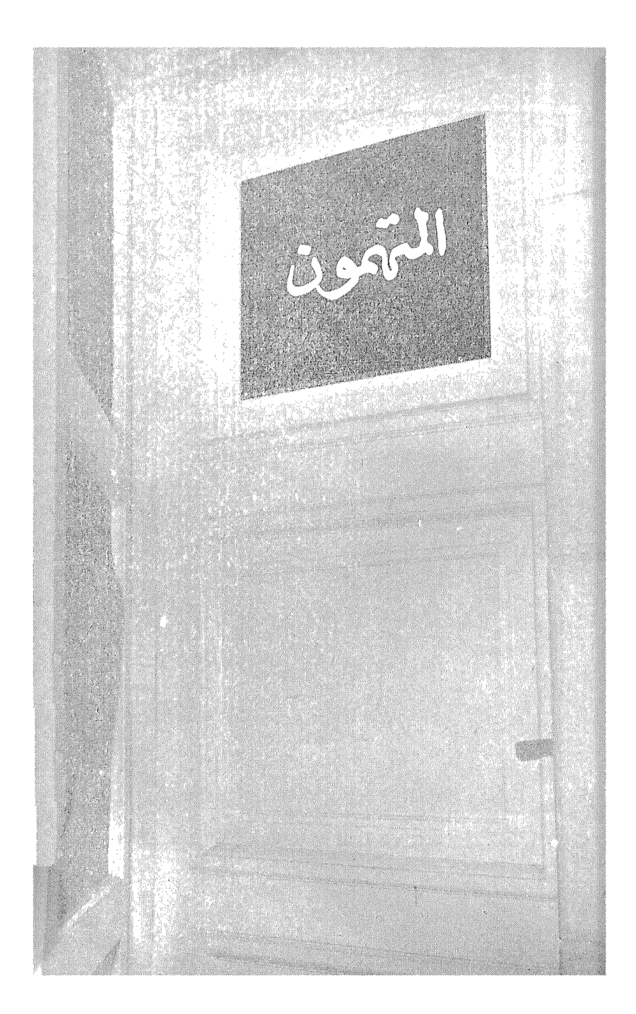


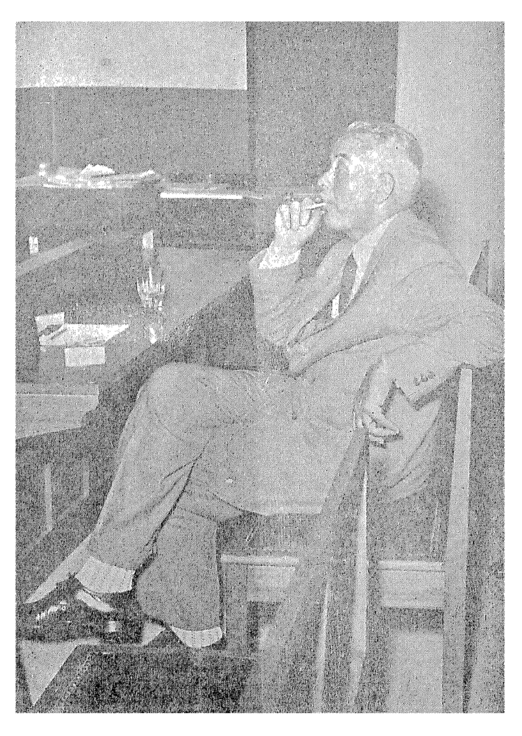
جمـــوع الشـعب فى المؤتمر الشعبى بميدان الجمهورية حيث
أعلن تشكيل محكمة الثورة


محكمة
الثورة
أرشيف
محاكمات
الثورة
المجلد الأول

المتهمون

١ ـ ابراهيم عبد الهادى
٢ ـ احمد محمد عوض
٣ ـ البكباشى سعد الدين السنباطى
٤ ـ البكباشى اسماعيل المليجى
٥ ـ ابراهيم فرج
٦ ـ احمد نصيف
٧ ـ الاميرالاى زكى زهران
٨ ـ مصطفى شاهين
٩ ـ محمود صبرى على
١٠ ـ حسن قدرى
١١ ـ عطية عزيز جندى
١٢ ـ ابراهيم اسماعيل على
١٣ ـ حسن محيى الدين
١٤ ـ محمود شكرى
١٥ ـ ألفريد عوض ميخائيل
١٦ ـ بولس مكسيموس سويحة
١٧ ـ محمد عزت محمد راغب
١٨ ـ كريم ثابت
١٩ ـ محمود سليمان غنام


المتهمون



السـيد ابراهيم عبد الهادى بقاعة محـكمة الثورة
قبل انعقاد الجلسة السرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ، إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ)

صدق الله العظيم



القضية الأولى

● المتهم ــ ابراهيم عبد الهادى

رئيس الديوان الملكى ورئيس مجلس الوزراء سابقا ، ورئيس الحزب السعدى المنحل .

● الادعاء ــ خيانة الوطن ، افساد الحكم ، استغلال النفوذ .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة السيد **ابراهيم عبد الهادى** فى الساعة العاشرة من صباح السبت ٢٦ سبتمبر ١٩٥٣.

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ مصطفى الهلباوى** نائب أحكام **البكباشى محمد التابعى** .

محامى المتهم ـ الاستاذ مصطفى مرعى ـ تنحى عن الدفاع فى **الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين من صباح الثلاثاء ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣** . وقد قبل تنحيه .

الشهود ـ وكان شهود الاثبات :

١ ـ الفريق محمد حيدر

٢ ـ السيد السيد رجب .

٣ ـ الدكتور احمد محمد الملط .

٤ ـ السيد عبد الكريم منصور .

٥ ـ السيد جرجس عبد الله

٦ ـ السيد حسين فهمى .

وكان شهود النفى :

١ ـ الدكتور نجيب اسكندر .

٢ ـ اللواء احمد عبد الهادى .

٣ ـ السيد حسين رأفت .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من صباح الخميس أول اكتوبر ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم عبد الهادى بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بما يأتى :

١ ـ اعدامه شنقا •

٢ ـ مصادرة كل مازاد من أمواله وممتلكاته عمـــا ورثه شرعا لصالح الشعب •

التصديق ـ وفى يوم الاحد ٤ اكتوبر ١٩٥٣ صـــدق مجلس قيادة الثورة على الحكم **وخففه ليكون :**

١ ـ تخفيف الحكم الصادر عليه بالاعدام شنقا الى السجن المؤبد •

٢ ـ مصادرة كل مازاد من أمواله وممتلكاته عمـــا ورثه شرعا لصالح الشعب •

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحـكم فى يوم الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣ ، **ونقل فى الساعة الحاديةعشرة من صباح ١٩٥٣/١٠/١٢ فى حراسة قوة من البوليس الحربى برئاسة الصاغ داود عويس من سجن الاجـانب الى سجن مصر •**

السيد ابراهيم عبد الهادى

فى العاشرة من صباح السبت ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ دخل السيد ابراهيم عبد الهادى قاعة محكمة الثورة مرتديا بذلة سماوية ووضع على رأسه طربوشا غامقا قليلا ، وكان فى كل ذلك يبدو أنيقا كعادته ، ودخل معه الاستاذ مصطفى مرعى والاستاذ على أيوب المحاميان

وأخذ ابراهيم عبد الهادى منذ هذه اللحظة يحاول أن يمسك أعصابه ويخفى مشاعره ، فكان يجلس معظم الوقت مستندا برأسه بين كفيه مركزا بصره الى أسفل . ولعله كان فى ذلك يستعيد تلك الأحداث التى عاصرته طوال حياته **ويذكر تلك العبارة التى أطلقها لسانه ونشرتها له جريدة الاساس فى عددها الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ :**

« أنا مستعد أن أقدم للشعب حسابى عن كل يوم من الايام التى شاركت فيها فى مسئولية الحكم » .

قالها وما كان يعتقد أن القدر قد سطرها له ، **وأن الشعب الذى أراد هو أن يخدعه بقوله هذا سينصب من نفسه قاضيا ليحاسبه «عن كل يوم من الايام التى شارك فيهافى مسؤولية الحكم» وقد ينخدع الشعب بالقول الزائف بعض الوقت ولكن الزيف يذهب وتبقى الحقائق ماثلة .. وقد مرت الايام بالفعل وانكشف دخان الدعاية الباطلة وظهرت الحقائق سافرة فى أرقام محددة .**

ولعله وقد اتهم بالعمل على تحقيق رغبات الملك السابق والفوز برضائه **قد استعاد تلك الكلمات البليغة التى**

ضلل بها الشعب يوم أن كان رئيسا للوزراء فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٩ فى عيد ميلاد الملك المخلوع لينعم برضائه السامى وعطفه الكريم !

فقال «ان آمال الفاروق لوطنه وحبه لبلاده ... كل هذا قد ألهم قلبه الكبير أن يرسل نداءه الاول فى شعبه وأن ينادى به قلوب المصريين جميعا ... فى كلمة الفاروق الخالدة الماجدة قد لاقت من وعى الامة أقدس مكان فطوت على حب الفاروق جوانحها وبايعته ملكا على عرش قلوبها . ولم يزل ولاء الامة للملك وعطف الملك على الامة مبعث قوة وطنية ومصدر وثبات حاسمات فى الوصول الى الاهداف المقدسة التى هى أهداف الملك والشعب معا .

ولم تزل مآثر الفاروق تتلاحق برا بشعبه واستجابة للنوازع الكريمة فى نفسه . فهو يعمل من أجل بنى مصر يتنقل من أطراف البلاد ويتغلغل فى صميم الحياة المصرية ويعهد حياة الجماعات والافراد ويوسعهم برا وعطفا وحنانا . ويختلط بأبناء الشعب حيث يعمل العامل ويصنع الصانع ويغرس الزارع ، ويدفع عن أبناء أمته العوادى والخطوب . وانه ـ حرسه الله ـ بهذا المنهاج السامى ليبعث فى كل نفس كوامن همتها . ويزكى جذوة وطنيتها ويبذل لها نصحه الغالى راجيا لها مستوى ساميا من الحياة الانسانية الكريمة .

فنتوجه بالقلوب والارواح بالدعاء الى الله أن يحرس الله (الفاروق) وأن يديم عهده عزا للوطن . وان يصون ذاته الكريمة رمزا للانسانية الكاملة وملهما لمجد مصر » .

هذا قول السيد ابراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء السابق وأحد زعماء البلاد وقادتها فى ذلك الملك الذى طرده الشعب . كان يقوله تضليلا والشعب ـ كما قلت ـ

قد ينخدع بالقول الزائف بعض الوقت ولـــكن الزيف يذهب حتما وتبقى الحقائق ماثلة •

ولعله ايضا قد استعاد أيام شبابه الثائر عندما كان يثور من أجل مصر فيسجن ويجلد لانه كان وطنيا مخلصا لبلاده فكان يقف أمام قضاة الاستعمار رافع الرأس باسم الثغر ككل وطنى مجاهد •

لعل كل ذلك قد استعاده ابراهيم عبد الهادى وهو فى قاعة محكمة الثورة فى انتظار حكم الشعب الذى أراد أن يضله بقولهوأن يرهبه بظلمه وأن يذله ببطشهوعدوانه•
وعندما جاء يوم النطق بالحكم اقتيد **ابراهيم عبد الهادى** ليسمع بنفسه حكم الشعب فيه **فارتمى على المقعد وأسند رأسه الى كفيه ومضى فيما يشبه الغيبـــوبة • ومضت الانفعالات تظهر على وجهه** • وعندما سمع الحكم **شاعت فى وجهه الاحمر صفرة ممتقعة • وأراد عند الانصراف أن يتجلد فأخذ يتلهى باشعال سيجارة ، ومد يده فى جيوبه يبحث عن علبة السجائر ولكنه لم يعثر عليهـــا فى ارتباكه ، فأخذت أصابعه ترتجف فى عصـــبية ظاهرة عنيفة •**

وخرج ابراهيم عبدالهادى ليتقابل مع الجلاد فيغرفة الاعدام ، **ولكن رحمة الثورة أدركته قبل أن يدق عنقه •**

السيد ابراهيم عبد الهادى

- **السيد ابراهيم عبدالهادى من مواليد ١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ بالزرقا مركز فارسكور بمديرية الدقهلية •**
- **كان زعيما للطلبة سنة ١٩٢٤ وهو طالب بالحقوق ، وكان خطيبا مشهورا •**

- أثناء الثورة المصرية اتهمه الانجليز وزملاءه فى قضـــية المؤامرة الكبرى وألقوا القبض عليه وقدموه الى المحاكمة العسكرية وطلبوا الحكم عليه بالاعدام وحكمت المحكمـة العسكرية الانجليزية بسجنه ٢٠ عاما وجلده علنا • ثم استبدل بهذا الحكم السجن ١٢ عاما ، وأمضى بضـــع سنوات ذاكر خلالها دروسه الى أن نال شهادة الحقوق عندمااستصدر سعد زغلول باشا مرسوما من الملك فؤاد بالعفو عن جميع المسجونين السياسيين •
- انتخب بعد خروجه من السجن زعيما للطلبة واختير محاميا فى بنك مصر ثم مديرا لقلم قضاياه •
- كان مسجونا مع توفيق صليب فى زنزانة واحدة ودخـل المفتش الانجليزى الزنزانة وكان مع عبد الهادى منشور ثورى مرسل من أصدقائه فوضعه عبد الهـــادى فى يد توفيق صليب فبلعه • فحكم المفتش الانجليزى على عبد الهادى بالنوم على الاسفلت ٣ أسابيع •
- انتخب عضوا فى مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ، واعيد انتخابه سنة ١٩٣٦ •
- استقال من الوفد مع النقراشى سنة ١٩٣٧ •
- تولى الوزارة لاول مرة فى وزارة الدكتور على ماهر سنة ١٩٣٩ •
- كان وزيرا للتجارة والصناعة فى وزارة حسن صبرى باشا سنة ١٩٤٠ •
- كان وزيرا للدولة والتموين فى وزارة على ماهر ، ووزيرا للتجارة فى وزارة حسين صبرى ، ووزيرا للاشـــغال فى وزارة حسين سرى ، ووزيرا للصحة فى وزارة احمد ماهر ، ووزيرا للصحة والعدل والمالية فى وزارة النقراشى ووزيرا للخارجية فى وزارة اسماعيل صدقى •
- انتخب نائبا لرئيس حزب السعديين فى مارس سنة ١٩٤٥ •

- أنعم عليه بالباشوية سنة ١٩٤٥ وكان عمره (٤٣ سنة) .
- اختير أميرا للحج سنة ١٩٤٥ .
- استقال من الهيئة السعدية وعضوية مجلس النواب عندما عين فى فبراير سنة ١٩٤٧ رئيسا للديوان الملكى .
- كان عضوا فى الوفد المصرى الذى اشترك فى مؤتمر سان فرنسيسكو .
- اشترك فى مفاوضات صدقى ـ بيفن .
- عندما كان وزيرا للخارجية فى وزارة اسماعيل صدقى ألقى خطاب العرش وهو وزير وذلك بسبب مـرض رئيس الوزراء .
- تولى رئاسة الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ . واستقالت وزارته فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٩ .
- ورث عن والده المرحوم المليجى على ٤٨ فدانا بزمام الزرقا مركز فارسكور ثم بلغت ثروته ٩٦٠ فدانا بزمام بنى عبيد مركز دكرنس ، وقصرا بالمعادى وبعض عقـارات بالزرقا وسيارتين ومواشى كثيرة و٣٠ ألف جنيه نقدا . وتملك زوجته ٩٠ فدانا .

ويملك ولداه حسن وابراهيم سندات وأسهما قيمتها ٢٨ ألف جنيه «وهذه لايشملها حكم المصادرة» .

وله ابنة متزوجة من الاستاذ فتح الله عبد الله بركات المندوب بمجلس الدولة .

- تبين من الوثائق التى قدمت للجنة القضائية عن مصادرة أملاك وأموال ابراهيم عبد الهادى تطبيقا لحكم محكمـة الثورة ان والده قد اختصه دون اخوته بـ ٢٣ فـدانا فوق ماورثه من والده . وقد طالب أنجاله باخراجهـا من قرار المصادرة .
- فى ١٠ /٥٢/١٢ نظرت امام الدائرة السابعة بمحكمـــة المنصورة برئاسة الاستاذ سعيد ناصر قضية ادوار والبير

وجورج صوراتى ضد ابراهيم عبد الهادى ووزارة المالية وبنك الاراضي وذلك بأن ابراهيم عبد الهادي قد اغتصب من صوراتى أطيانه الزراعية ، وقد حكمت المحكمة بعدم الاختصاص •

- وبعد صدور حكم محكمة الثورة نظرت محكمة الامورالمستعجلة برئاسة الاستاذ السيد عبدالمنعم الصراف وسكرتارية السيد صلاح رشوان القضية المرفوعة من ادوار صوراتى ضد ابراهيم عبد الهادى ووزارة المالية وطلب فيها تعيين حارس قضائى على ٥٥٢ فدانا كان قد اغتصبها المدعى عليه من المدعى سنة ١٩٤٢ ، وقد قدم الاستاذ سمير حيدر محامى المدعى اعلانا أرسله لكل من الرئيس محمد نجيب ووزير المالية باعتبار الاموال خرجت من حوزة ابراهيم عبد الهادى الى الشعب وتنازل عن الدعوى بالنسبة لابراهيم عبدالهادي وطلب التأجيل للمرافعةوقد قرر محامى الحكومة تقديم حكم محكمة الثورة ، وأجلت الجلسة اسبوعين • وقد حكمت المحكمة فى٢/١/١٩٥٤ بعدم الاختصاص •

- فى ١٩٥٣/١٠/٢٠ تقدمالاستاذ عبد الفتاح المليجى المحامى بطلب الى نيابة جنوب القاهرة لتعيين الاستاذ على المليجى على (شقيق ابراهيم عبدالهادى) قيما لادارة أملاك واموال شقيقه نظرا للحكم عليه بالسجن المؤبد •

وانتقل الاستاذ زهير الدمرداش وكيل النائب العام الى سجن مصر وسأل عبدالهادى فوافق ، ثم عرض الامر فى ٥٣/١٠/٢١ على محكمة القاهرة الابتدائية برئاسة الاستاذ توفيق عبدالمسيح فقررت قبول الطلب •

- وافقت النيابة العامة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤ على الافراج الصحى عن السيد ابراهيم عبد الهادى وقد نفذ ذلك فى ٦ مارس سنة ١٩٥٤ •

محكمة الثورة تفسر حكمها فى قضية ابراهيم عبد الهادى

الهبة توريث صورى وأمواله مشروعة

أقام السيد على المليجى باعتباره قيما على شقيقه السيد ابراهيم عبد الهادى قضية لطلب الافراج عن الاموال التى آلت اليه بطريق الارث والهبة تطبيقا لحكم محكمة الثورة ، وتنظر هذه القضية فى يوم الاربعاء ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أمام اللجنة القانونية للاموال المصادرة • هذا وكانت اللجنة قد عرضت الأمر على اللجنة العليا فرأت أن تطلب تفسيرا من محكمة الثورة بشأن الحكم الصادر منها والذى جاء فيه مصادرة مازاد عن أملاكه الموروثة شرعا لصالح الشعب •

وسيعرض على اللجنة التفسير الذى تلقته من محكمة الثورة وهذا نصه :

قرار تفسيرى

بعد الاطلاع على كتاب ادارة الشئون القانونية بادارة تصفية الاموال المصادرة رقم ٢٥٥/٢٤ المؤرخ ١٩٥٤/٨/٢٤ والأوراق المرفقة به •

وعلى الحكم الصادر فى القضية رقم ١ سنة ١٩٥٣ محكمة الثورة واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من امر مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٦ بشأن تشكيل محكمة الثورة واجراءاتها •

بما أن المحكمة ـ وقد قضت بادانة المتهم ابراهيم عبدالهادى

فى الادعاءات المقامة عليه ـ نصت فى الفقرة الثانية من حكمها على (مصادرة كل مازاد فى أمواله وممتلكاته عما ورثه شرعا).

وبما أن هدف المحكمة من ايرادها لتلك الفقرة فى حكمها هو أن يصادر لصالح الشعب كل الاموال والممتلكات التى دخلت فى ذمة المتهم ابراهيم عبد الهادى عن غير طريق الميراث الشرعى وبهذا حرمت المتهم من الاموال التى آلت اليه عن طريق غير مشروع .

ولما كانت الهبة هى نوع من التوريث الصورى ، فهى بهذا لاتعتبر أموالا آلت للمتهم بطريق غير مشروع .

لذلك

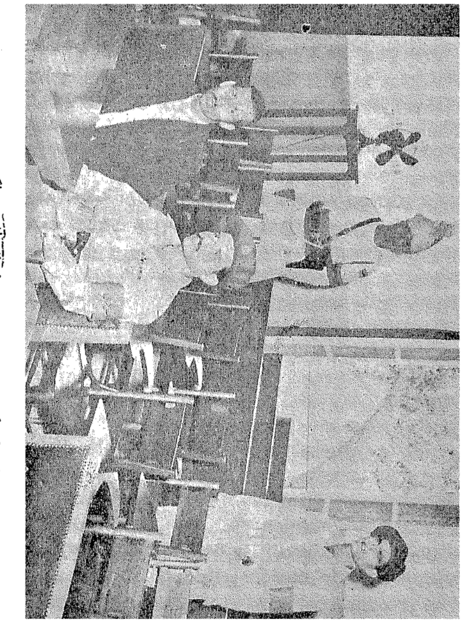
قررت المحكمة أن يجرى تنفيذ الفقرة الثانية من الحكم على ضوء ماجاء بأسباب هذا القرار وبشرط أن يثبت أن هناك هبة حقيقية آلت للمتهم من والديه .

قائد جناح	قائمقام	قائد جناح
حسن ابراهيم	انور السادات	عبد اللطيف البغدادى
عضو	عضو	رئيس المحكمة

تحريرا فى ١٩٥٤/٩/٤

***

جاء فى مذكرة السيد على المليجى باعتباره قيما على اموال شقيقه السيد ابراهيم عبد الهادى أن الاملاك التى آلت اليه نحو أربعمائة فدان من طريق الارث والهبة ... جاءت من ايراد وحصيلة دخل الاطيان الموروثة شرعا والموهوبة وستتناول اللجنة القانونية للاموال المصادرة بحث هذه المسألة .



الفنان أحمد محمد عوض في انتظار محاكمته

بسم الله الرحمن الرحيم

(أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ)

صدق الله العظيم



القضية الثانية

- المتهم ـ احمد محمد عوض .
  عامل بالجيش البريطانى .
- الادعاء ـ خيانة الوطن .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **احمد محمد عوض** فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح الخميس **أول اكتوبر ١٩٥٣** •

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ احمد موافى** ـ نائب أحكام**البكباشى سيد سيد جاد**•

محامى المتهم ـ دافع المتهم عن نفسه فى الجلسة السرية •

الشهود ـ الصاغ محمود سليمان والى •

منطوق الحكم ـ فى الساعة الواحدة والنصف من مساء **يوم الخميس اول أكتوبر ١٩٥٣** أعيدت الجلسة علنية واصدرت المحكمة الحكم الآتى :

« حكمت المحكمة على المتهم احمد محمد عوض فى الادعاء المنسوب اليه باعدامه شنقا •

التصديق ـ وفى يوم الاحد ٤ أكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة **على الحكم وخففه ليكون:**

«تخفيف الحكم الصادر عليه بالاعدام شنقا الى الاشغال الشاقة المؤبدة » •

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣ •

أحمد محمد عوض

في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح يوم الخميس أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ وبعد النطق بالحكم في قضية السيد ابراهيم عبد الهادى دخل المتهم الثانى احمد محمد عوض قاعة محكمة الثورة ليحاسب على اتصاله بأعداء البلاد ومدهم بتقارير وبيـــانات عن الهيئات والأفراد الذين يقومون بنشــاط وطنى • ولم تستغرق محاكمته أكثر من ثلاث ساعات كان خلالهـــا ممتقع الوجه يرتعش خوفا وخجلا ، ورأت المحكمة أن يكون جزاؤه حبل المشنقة وتقدم منه حارسه ليقتاده الى ساحة الاعدام ، ولكن أدركته رأفة الثورة فخفف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة •



البكباشى سعد الدين السنباطى يهتف للثورة عقب الحكم بالبراءة

بسم الله الرحمن الرحيم

(ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)

صدق الله العظيم



القضية الثالثة

- المتهم ــ البكباشي سعد الدين السنباطى .
  ضابط بوليس .
- الادعاء ــ خيانة الوطن ، افساد أداة الحكم واشاعة الارهاب.

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **البكباشى سعد الدين السنباطى** فى الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة **صباح الاحد ٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣** .

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ احمد موافى** ـ نائب أحكام **البكباشى سيد سيد جاد** .

محامى المتهم ـ الاستاذ حماده الناحل .

الشهود ـ وكان شهود الادعاء :

١ ـ مسعد حامد البابلى .
٢ ـ محمد على عمر هدهود .
٣ ـ عبد المقصود محمد المرحومى .
٤ ـ السيد احمد راغب دكرورى .

منطوق الحكم ـ فى الساعة السادسة من **مساء الثلاثاء ١٦اكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة ببراءة البكباشى سعد الدين السنباطى من الادعاء الاول واحالة أوراق الادعاء الثانى الى النائب العام لاجراء شئونه فيها » .

التصديق ـ وفى يوم **الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣** صـدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات **المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم السبت ١٧ اكتوبر ١٩٥٣** .

البكباشي سعد الدين السنباطي

كانت القضية الثالثة لمحكمة الثورة هي قضيـــية البكباشي سعد الدين السنباطي ، وكان أهم مافي هـذه القضية شهادة السيد راغب دكروري الذي طلبه المتهم ليكون شاهد نفي فقد ذكر سيادته اقوالا كانت كلها في غير صالح المتهم وكان أهم هذه الاقــــوال ما ذكره بخصوص تعذيب المتهم للأبرياء أيام ان كان رئيســـا للقسم المخصوص بمديرية الغربية • وقد حكمت المحكمة ببراءة المتهم من تهمة الخيانة وأحالت أوراقه بالنسبة للادعاء الثاني الى النائب العام ليجرى شئونه فيها •



البكباشى اسماعيل المليجى يغادر قاعة المحكمة
بعد انتهـاء الجلسة السرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)

صدق الله العظيم



القضية الرابعة

- المتهم ـ البكباشى اسماعيل المليجى ضابط بوليس .
- الادعاء ـ خيانة الوطن .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **البكباشى اسماعيل المليجى** فى الساعه الحادية والدقيقة السابعة والخمسين **صباح الاحد ٤ أكتوبر ١٩٥٣** .

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام ـ **الاستاذ أحمد موافى** نائب احكام **البكباشى سيد سيد جاد** .

محامى المتهم ـ الأستاذ وحيد رافت .

الشهود ـ لايوجد شهود لاتهامه بالخيانة ، وقد حوكم فى جلسة سرية .

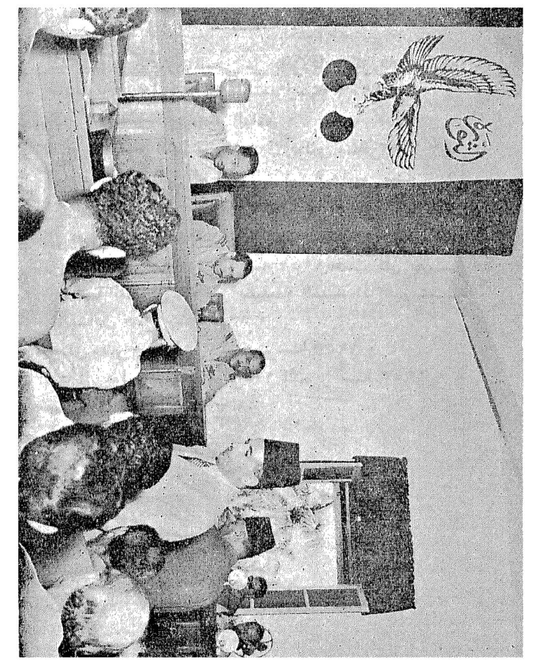
منطوق الحكم ـ فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والاربعين من مساء **يوم الاحد ٤ أكتوبر ١٩٥٣** أعيدت الجلسة علنية وصدر الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة ببراءة المتهم البكباشى اسماعيل المليجى من الادعاء المقام عليه» .

التصديق ـ وفى يوم الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

البكباشي إسماعيل المليجى

- ولد السيد اسماعيل المليجى على بالزرقا مركز فارسكور مديرية الدقهلية فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩ .
- شقيق السيد ابراهيم عبد الهادى .
- تخرج فى كلية البوليس فى أول يوليو سنة ١٩٣٣ وعين بمصلحة السجون ثم نقل الى كلية البوليس سنة ١٩٣٦ وبقى بها الى سنة ١٩٥١ .
- ظل يعمل بكلية البوليس ١٥ سنة متتالية .
- نقل الى بوليس القاهرة فى سنة ١٩٥١ حيث كان يعمل رئيسا للحرس الخاص بشقيقه السيد ابراهيم عبد الهادى حتى سنة ١٩٥٣ .
- نقل الى مديرية المنيا فى ٧ سبتمبرسنة ١٩٥٣ .
- أعيد الى بوليس القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .
- يعمل الآن مفتشا بفرقة ج .



ابراهيم فرج يغادر قاعة المحكمة عقب النطق بالحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ

صدق الله العظيم



القضية الخامسة

- المتهم ـ ابراهيم فرج
  وزير سابق ومحام أمام محكمة النقض .
- الادعاء ـ خيانة الوطن .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **السيد ابراهيم فرج** فى الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والخمسين من **صباح الاثنين** ٥ اكتوبر ١٩٥٣ ·

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ عبد الرحمن صالح** نائب احكام **البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق** ·

محامى المتهم ـ الدكتور محمد صلاح الدين ·

الشهود ـ لايوجد شهود لاتهامه بالخيانة ، وقد حوكم فى جلسة سرية بعد أن استمعت المحكمة الى مرافعة الدفاع ·

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة السابعة صباح **الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى ·

«حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم فرج فى الادعاءين المقامين عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة» ·

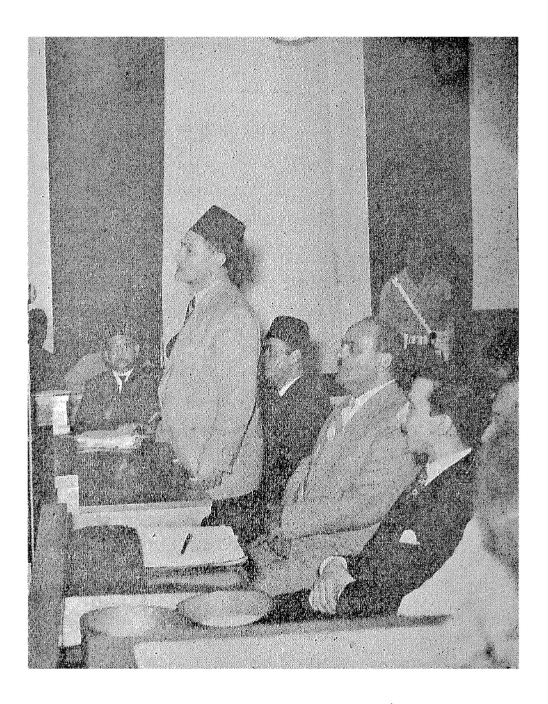
التصديق ـ وفى يوم الأحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم **وخففه ليكون** :

«يخفف الحكم الصادر عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة الى السجن لمدة خمسة عشر عاما» ·

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى **يوم الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣** ·

السيد إبراهيم فرج

- السيد ابراهيم فرج من مواليد سمنود .
- كان الرئيس السابق مصطفى النحاس ولى أمره لمـــا كان تلميذا فى المدرسة .
- كان وكيلا للنائب العام وفصل سنة ١٩٣١ .
- كان على رأس الاستثناءات التى خرج بسببها مكرم عبيــد من وزارة النحاس وفصل بسببها من حزب الوفد .
- كان آخر منصب حكومى تولاه قبل أن يلى الوزارة فى عهد النحاس منصب وكيل ادارة التفتيش بالداخلية .
- ضمه الوفد عضوا فى الهيئة الوفدية وانتخب نائبا عن دائرة الشماشرجى بشبرا .
- قيد نفسه محاميا امام محكمة النقض بعد اقالة وزارة الوفد وافتتح له مكتبا فى شارع سليمان باشا رقم ٢٧ .
- عقد قران كريمته ايزيس على الاستاذ كمال فهمى المحامى فى ١٩٥٢/٢/٢١ واختارت حرم النحاس بنفسهـــا خاتم الخطبة الذى صنع فى بروكسل وثمنه ١٢ ألف جنيه .
- فى فبراير سنة ١٩٥٣ أجرى مجلس الدولة تحقيقا فى شأن ماأثبته ديوان المحاسبة من مخالفات تتعلق بوسائل النقل ببلدية الاسكندرية وقد رفع المجلس الى البلدية تقريرا بنتائج التحقيق ذكر فيه ان المسئول عن هذه المخالفات هو الاستاذ ابراهيم فرج وزير الشئون البلدية والقروية فى ذلك الحين . فقد كان يصدق على هذه المخالفات رغـم وضوحها .



ثالوث الاشاعات والأراجيف شاهين وزهران ونصيف

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)

صدق الله العظيم



● المتهمون :

١ ـ احمد نصيف .

وكيل مكتب خبراء مصر بوزارة العدل .

٢ ـ زكى زهران .

أميرالاى بالمعاش .

٣ ـ مصطفى شاهين .

مهندس .

● الادعاء ـ خيانة الوطن ، ترويج الاشاعات الكاذبة .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **السيد احمد نصيف والأميرالاى زكى زهران والمهندس مصطفى شاهين** فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة من **مساء يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٥٣** •

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ نائب احكام **البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق**

أ ـ السيد أحمد نصيف •

محامى المتهم ـ الدكتور زهير جرانه •

الشهود ـ شهود الادعاء :

١ ـ محمد مصطفى •

٢ ـ سيد رشدى •

٣ ـ حسين صفوت •

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من **صباح السبت ١٠ أكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة على المتهم احمد نصيف فى الادعاءين المقامين عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة» •

التصديق ـ وفى يوم الأحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم •

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم **الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣** •

ب ـ الاميرالاى زكى زهران •

محامى المتهم ـ الدكتور محمد هاشم •

الشهود :

١ ـ محمد مصطفى .

٢ ـ سيد رشدى .

٣ ـ حسين صفوت .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من **صباح السبت ١٠ أكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة على المتهم زكى زهران بالنسبة للادعاء المقام عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما» .

التصديق ـ وفى يوم الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم **الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ .**

جـ ـ المهندس مصطفى شاهين .

محامى المتهم ـ الاستاذ يحيى حسنى .

الشهود ـ :

١ ـ محمد مصطفى .

٢ ـ سيد رشدى .

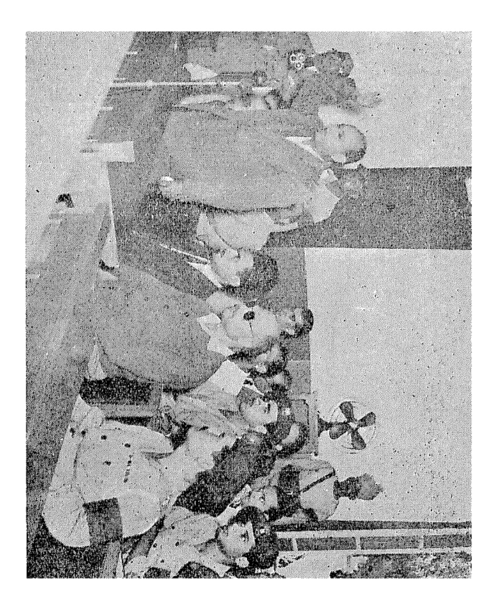
٣ ـ حسين صفوت .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من **صباح السبت ١٠ أكتوبر ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة على المتهم مصطفى شاهين بالنسبة للادعاء المقام عليه بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات .» .

التصديق ـ وفى يوم **الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣** صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم **الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ .**



الخائن صبري يتوسط زملائه

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ)

صدق الله العظيم



● الادعاء ـ خيانة الوطن والتعاون مع القوات المعادية للبلاد .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ قدمت القضية **السابعة** المتهم فيها **محمود صبرى على وحسن حسن محيى الدين وابراهيم اسماعيل على وعطيه عزيز جندى وحسن سيد احمد وشهرته حسن قدرى** فى صباح **السبت ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٣** الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة بعد النطق بالحكم على المتهمين الثلاثة : **احمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين** .

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ نائب أحكام **البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق** .

أ ـ المتهم الاول محمود صبرى على

محامى المتهم ـ الاستاذ جلال شاهين .

شهود الادعاء :

١ ـ عبد الرحمن محمد الطحاوى .

٢ ـ صبحى عطيه فرج الله .

٣ ـ عبد العزيز عبد الباقى صالح .

(وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا قررت المحكمة استبعاد شهود الادعاء فى هذه القضية ، ونظر قضية هذا المتهم فى جلسة سرية لا يحضرها الدفاع أو الادعاء) .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة **صباح يوم الأحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣** ، أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم محمــــود صبرى على فى الادعاء المقام عليه بالاعدام شنقا) وهنا صـــاح المتهم : نموت وتحيا مصر .

التصديق ـ وفى يوم **الأحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣** صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم **فى نفس اليوم «الاحد ١١ أكتوبر»** وقد نفذ فيه الحكم .

ب ـ المتهم الثانى ـ حسن حسن محيى الدين .

محامى المتهم ـ الاستاذ عبد القادر عوده .

شهود الادعاء ـ فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العـاشرة صباحا **قررت المحكمة نظر قضيته فى جلسة سرية لا يحضرها الدفاع أو الادعاء .**

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الثـالثة عشرة **صباح يوم الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣** ، أصـــدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم حسن حسن محيى الدين بأنه غير مذنب فى الادعاء المقام عليه ـ وتحال أوراقـه الى النائب العام لاجراء شئونه فيها) .

وهنا صاح المتهم : فلتحيا المحكمة .

التصديق ـ وفى يوم **الأحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣** صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم **السبت ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .**

جـ ـ المتهم الثالث ابراهيم اسماعيل على .

محامى المتهم ـ الاستاذ مصطفى كامل بسيونى .

شهود الادعاء :

١ ـ الاستاذ فاروق القاضى •

٢ ـ الاستاذ محمد عبد المؤمن •

«وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا **قررت المحكمةنظر قضيته فى جلسة علنية فى نفس اليوم»•**

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة عشرة **صباح يوم الاحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم اسماعيل على فى الادعاء المقام عليه بالاشغال الشاقة خمسة عشرة سنة» •

التصديق ـ وفى يوم **الأحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣** صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم •

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم **فى نفس اليوم «الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣» •**

د ـ المتهم الرابع عطية عزيز جندى

محامى المتهم ـ الاستاذ محمد طاهر الخشاب •

الشهود ـ فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا قررت المحكمة **نظر قضيته فى جلسة سرية لايحضرها الدفاع أو الادعاء •**

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشر **صباح يوم الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم عطيه عزيز جندى فى الادعاء المقام عليه ببراءته) •

وهنا صاح المتهم : **لتحيا المحكمة ولتحيا الثورة وليعيش رئيس الجمهورية •**

التصديق ـ وفى يوم **الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣** صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

هـ ـ المتهم الخامس ـ حسن السيد احمد وشهرته حسن قدرى .

محامى المتهم ـ الاستاذ محمود كامل .

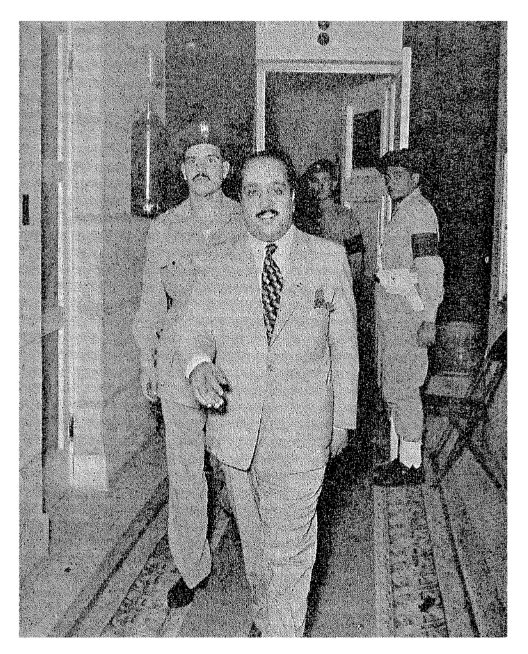
الشهود ـ فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا **قررت المحكمة نظر قضيته فى جلسة سرية لايحضرها الدفاع أو الادعاء .**

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباح **يوم الأحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم حسن السيد احمد وشهرته حسن قدرى فى الادعاء المقام عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة) .

التصديق ـ وفى يوم **الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣** صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة **فى نفس اليوم «الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣»** لتنفيذ الحكم .



الخائن شكرى يغادر قاعة محكمة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

(قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)

صدق الله العظيم



القضية الثامنة

- المتهم ـ محمود شكرى .
  صحفى بجريدة المصرى وموظف بمصلحة البريد .
- الادعاء ـ خيانة الوطن .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدات محاكمة **السيد محمود شكرى** فى الساعة العاشرة والربع من صباح **الاثنين ١٢ اكتوبر سنة ١٩٥٣**.

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ احمد موافى** ـ نائب أحكام **البكباشى سيد سيد جاد** .

محامى المتهم ـ الاستاذ ابراهيم طلعت .

الشهود ـ «**قررت المحكمة جعل الجلسة سرية بدون المدعى وبدون الدفاع ـ ثم سمحت للدفاع بالمرافعة قبل نظر الادعاء فى جلسة سرية على الا يتناول فى مرافعته وقائع الادعاء المقام على المتهم**» .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة من صباح **يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

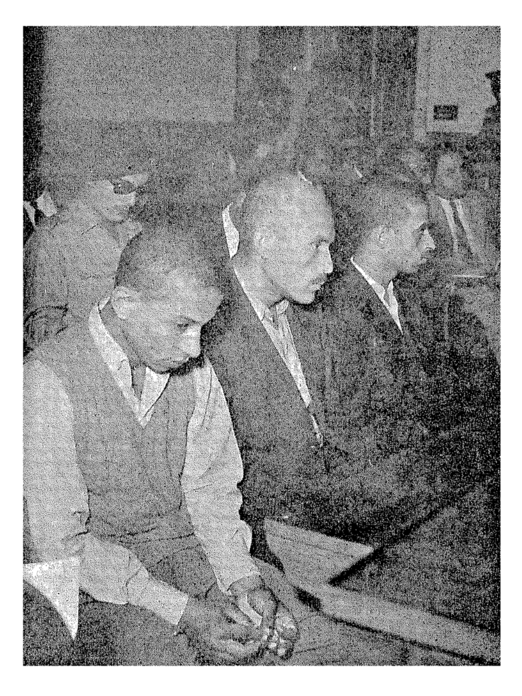
(**حكمت المحكمة على المتهم محمود شكرى فى الادعاء المقام عليه بالسجن عشر سنوات**) .

التصديق ـ وفى يوم الاربعاء ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم **فى يوم الخميس ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣** .

محمود شكرى

كان أول عمل حكومى زاوله محمود شكرى بمكتب بريد مرسى مطروح ثم نقل الى مكتب بريد الاسماعيلية ثم الى المركز الرئيسى بالقاهرة وسعى الى الاتصال باصحاب جريدة المصرى ليعمل بها بقسم الحوادث وعندما قامت معركة القنـــال بين الفدائيين والانجليز فى أواخر سنة ١٩٥١ أرسلته الجـــريدة المذكورة مندوبا عنها ليوافيها باخبار المعركة الا أن ســلوكه كان يتنافى مع الوطنية ومع الواجب الملقى على عاتق كل مصرى فقد نمى الى علم المسئولين بجريدة المصرى أنه يتصـل بضباط المخـابرات البريطانية لينقل اليهم أسرار الفـدائيين وأماكن تحركاتهم مقابل مبالغ معينة فسحبته من المنطقة وفصلته من عمله بالجريدة الا أنه بعد شهرين من تاريخ الفصل أخـــذ يتودد الى المسئولين بجريدة المصرى حتى نجح فى اقنـاعهم بالعودة وظل يعمل بها حتى قامت ثورة ٢٣ يولية فكان مندوب المصرى بمجلس قيادة الثورة ولكن عاد الى الاتصال بالجهـات الأجنبية للاضرار بالوطن .

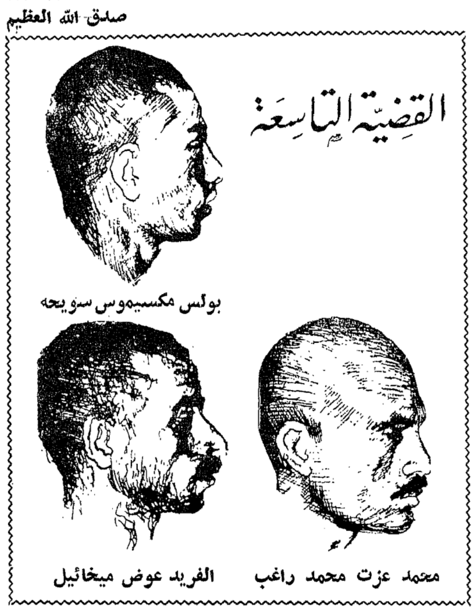


ثلاثة خانوا الوطن
ألفريد ، ومكسيموس ، وراغب

بسم الله الرحمن الرحيم

(أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ)

صدق الله العظيم



القضية التاسعة

بولس مكسيموس سويحه

محمد عزت محمد راغب   الفريد عوض ميخائيل

● الادعاء ـ خيانة الوطن والتجسس لحساب الدولة المعادية للبلاد ٠

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ فى الساعة العاشرة وسبع دقائق من صباح يوم **الثلاثاء ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٣** وبعد النطق بالحكم على **المتهم محمود شكرى** قدمت القضية العاشرة المتهم فيها كل من **الفريد عوض ميخائيل ومحمد عزت محمد راغب وبولس مكسيموس سويحه** •

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ احمد موافى** ـ نائب أحكام **البكباشى سيد سيد جاد** •

محامو المتهمين ـ أ ـ **المتهم ألفريد عوض ميخائيل لم يوكل عنه محامى** وعندماسئل قال : « **أنا أرسلت لأهلى ولكن محدش رد عليه** » •

ب ـ **المتهم محمد عزت محمد راغب : وكل عنه الاستاذ عبد المجيد عامر** •

ج ـ **المتهم بولس مكسيموس سويحه : لم يوكل عنه محامى** •

الشهود ـ قررت المحكمة نظر الادعاءات المقامة عليهم فى جلسة سرية •

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة صباح **يوم الاربعاء ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(بالنسبة للمتهم الاول) **حكمت المحكمة على المتهم الفريد عوض ميخائيل بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه** •

(بالنسبة للمتهم الثانى) **حكمت المحكمة على المتهم الثانى محمد عزت محمد راغب بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه** •

(بالنسبة للمتهم الثالث) **حكمت المحكمة على المتهم الثالث بولس مكسيموس سويحه بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه •**

التصديق ـ وفى نفس اليوم «الاربعاء ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣

صدق مجلس قيادة الثورة على الاحكام الثلاثة الصادرة فى هذه القضية •

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم **الخميس ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣** • وقد نفذ •



الفاجر كريم ثابت

بسم الله الرحمن الرحيم

(أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلاَ إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ) .

صدق الله العظيم



القضية العاشرة

- المتهم ـ كريم ثابت .
  مستشار صحفى الملك السابق سابقا .
- الادعاء ـ خيانة الوطن ، وافساد الحكم والحياة السياسية ، واستغلال النفوذ .

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ بدأت محاكمة **السيد كريم ثابت** فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثامنة بعد ظهر **يوم الاثنين ١٢ اكتوبر سنة ١٩٥٣** ، ثم قررت فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين **تأجيل نظر القضية الى جلسة تعقد يوم الخميس ١٥/١٠/١٩٥٣ الساعة العاشرة صباحا .**

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ مصطفى الهلباوى** نائب أحكام **البكباشى محمد التابعى .**

محامى المتهم ـ الأستاذ احمد رشدى .

شهود الادعاء :

١ ـ السيد عبد السلام الشاذلى .
٢ ـ الرئيس السابق حسين سرى .
٣ ـ الدكتور حافظ عفيفى .

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة عشرة من صباح **يوم الاحد ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥٣** أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم كريم ثابت فى الادعاءات المقامة عليه :

أولا ـ بالاشغال الشاقة المؤبدة .

ثانيا ـ برد مااستولى عليه هو وزوجته من أموال الشعب الى الشعب ، وذلك بمصادرة كل مازاد من أموالهما وممتلكاتهما عما كان يملكانه قبل ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ .

التصديق ـ وفى نفس اليوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ ـ ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم **فى يوم الاثنين ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٣**

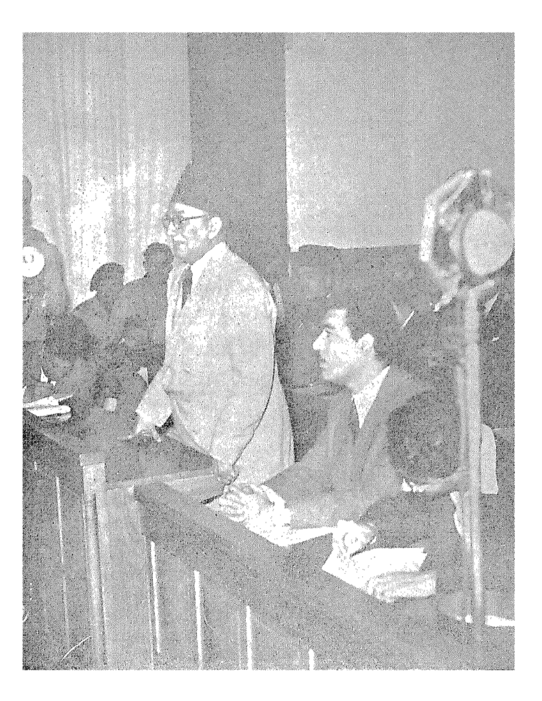
السيد كريم ثابت

- ولد السيد كريم ثابت فى ٩ يوليو سنة ١٩٠٣ ٠
- ألف اول كتاب له عن كليمونصو السياسى الفرنسى وكان عمره ١٦ سنة ٠
- ألف وعمره ١٩ سنة كتابا عن مصطفى كامل ٠
- بدأ فى الاشتغال بالصحافة وسنه ٢١ سنة وأصدر مجلة العالم وعمره ٢٣ سنة ٠
- كان محررا بالمقطم سنة ١٩٢٦ ٠
- قربه الملك فؤاد اليه واختاره لمرافقته فى رحلاته وعمره٢٦ سنة ، وكان الصحفى الوحيد الذى صحبه فى رحلته الى الخارج عام ١٩٢٧ ٠
- أول صحفى فى الشرق قابل هتلر وموسولينى ٠
- دعاه الملك فيصل لمرافقته فى زيارته لايران ، وسافر معـه الى أوروبا سنة ١٩٣٣ ٠
- كان أحد اصحاب جريدة المصرى عند انشائها وباع نصيبه فيها فى أواخر سنة ١٩٣٨ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه ٠
- اشتهر بتاريخ حياة الملوك والدعاية لهم ٠
- متزوج من السيدة هيلانة سركيس كريمة الاستاذ سليم سركيس الصحفى وانجب منها ابنة واحدة اسماها ليلى ٠
- استطاع أن يكون صاحب المكان الاول فى قلب الملكالسابق فاروق ٠

- انعم عليه بالبكوية وعمره ٤١ سنة وبالباشوية وعمره ٤٥ سنة وبالوشاح الاكبر من نيشان النيل وعمره ٤٧ سنة
- يحمل ٢٢ نيشانا من مختلف الدول الاجنبية .
- كان عضوا بمجلس ادارة شركة مصر للحرير الصناعى .
- تطوع فى الجيش المرابط سنة ١٩٤٠ .
- عين مستشارا للاذاعة سنة ١٩٤٧ .
- عينت زوجته وصيفة للملكة فى سنة ١٩٤٨ .
- عين مستشارا صحفيا للملك السابق سنة ١٩٤٩ .
- كتب فى مجلة العالم سنة ١٩٢٦ فى العدد (٣٠١٤) بحثا عن البغاء .
- قدم الاستاذ مصطفى مرعى استجوابا الى مجلس الشيوخ عن تصرفاته وكتبت المعارضة عريضة الى الملك عن تعدى كريم ثابت بوصفه من الحاشية حدود اختصاصه .
- كانت النية مبيتة فى ١٩٥٢ لاخراج حافظ عفيفى من منصب رئيس الديوان الملكى ليشغله كريم ثابت .
- حاول فى سنة ١٩٤٩ أن يصبح عضوا بمجلس ادارة شركة قناة السويس ولكن مدير الشركة رفض وعاد الضغط ثانية فى سنة ١٩٥٠ .
- حاول فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ أن يسافر الى باريس مع الياس اندراوس وقد أخرجا من المطار قبل سفر الطائرة
- قدم لمحكمة الغدر وحكمت بحرمانه من الحقوق السياسية والاجتماعية ١٠ سنوات والزامه برد الخمسة آلاف جنيه التى حصل عليهامن مستشفى المواساة بغير حق ، ولكنه استشكل امام محكمة الأمور المستعجلة فى دفع الـ ٥ آلاف جنيه ورفض استشكاله برياسة الاستاذ محمد

منيب ، وتولى الدفاع عنه الأستاذ احمد رشدى ٠

- اجتمع مجلس نقابة الصحفيين فى ١٩٥٣/٧/١ وقرر مطالبة لجنة قيد الصحفيين بشطب اسم كريم ثابت من الجدول تنفيذا لحكم محكمة الغدر ٠
- قدم لمحكمة الثورة فى ٥٣/١٠/١٢ وتم ترحيله الى ليمان طره فى التاسعة من صباح ١٩٥٣/١٠/٢٠ ليقضى مدة العقوبة
- عندما تقدم منه أحد الضباط ليضع الاصفاد الحديدية فى يديه أخذ فى الصراخ ٠
- أصدرت الدائرة المدنية السابعة عشرة بمحكمة مصر فى ٥٤/١/١٧ برياسة الاستاذ محمد احمد العريان قرارها بتعيين السيدة هيلانة سركيس قيمة على زوجها كريم ثابت كطلبه ٠



محمود سليمان غنام يستمع الى الادعاءات المقامة عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ)

صدق الله العظيم



القضية الحادية عشرة

● المتهم ـ محمود سليمان غنام •
وزير سابق ومحام •

● الادعاء ـ خيانة الوطن ، واستغلال النفوذ ، وافساد الحكم •

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة ـ فى الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة عشرة صباح يوم **الاحد ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥٣** وبعد النطق بالحكم على المتهم كريم ثابت قدمت القضية المتهم فيها **السيد محمود سليمان غنام** •

ممثلا الادعاء ـ وكيل النائب العام **الاستاذ عبد الرحمن صالح** ـ نائب احكام **البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق** •

محامى المتهم ـ الدكتور محمد صلاح الدين •

شهود الادعاء ـ محمد عبد الله جاب الله •

منطوق الحكم ـ فى الساعة العاشرة صباح يوم **الاحد ٢٥اكتوبر** سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على السيد محمود سليمان غنام بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بما يأتى :

اولا ـ بالسجن خمسة عشر عاما مع ايقاف التنفيذ.

ثانيا ـ بابطال كامل الاجراءات التى اتبعت فى الصفقتين موضوع الفقرتين الاولى والثانية من الادعاء الثانى الخاصة بأراضى مريوط وأرض طهواى مركز اشمون ومصادرة تلك الاراضى والاموال لمصلحة الشعب.

وهنا قال المتهم ـ اننى اشكركم •

التصديق ـ وفى نفس اليوم «الاحد ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣ » صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم •

التنفيذ ـ ثم اخطرت الجهات المختصة يوم **الاثنين ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٣** لتنفيذ الحكم .

السيد محمود سليمان غنام

- ولد السيد محمود سليمان غنام فى سنة ١٨٩٢ .
- حائز على ليسانس الحقوق .
- فى سنة ١٩٢٦ كان يعمل سكرتيرا خاصا لسعد زغلول ثم اشتغل بالمحاماة .
- كانت أمنيته وهو نائب أن يلغى الرقابة على الصحف وعندما عين وكيلا لوزارة الداخلية كان من أقسى الرقباء الذين واجهتهم الصحافة .
- اختير وزيرا للتجارة فى وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ .
- عين سكرتيرا مساعدا للوفد سنة ١٩٤٧ .

المحامون

الأستاذ مصطفى مرعى

تولى الدفاع فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى وقد تنحى وقبل تنحيه فى الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين من صباح الثلاثاء ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

- تخرج فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٣ .
- اشتغل قاضيا ثم محاميا ، وأعاده الدكتور على ماهر للقضاء وعين محاميا عاما فمستشارا فى الاستئناف ثم مستشارا فى النقض فرئيسا لاقلام قضايا الحكومة فوزيرا للدولة.
- شقيق صغير للمرحوم الاستاذ أمين مرعى وقد بدأ حياته العملية محاميا فى مكتب شقيقه بالاسكندرية .
- كشف عن تصرفات الدكتور النقيب باستجوابه عن واقعة اعطاء النقيب ٥ آلاف جنيه لكريم ثابت من أموال المواساة وطالب بتأليف لجنة برلمانية لتحقيق هذا العبث ، ومن الطريف أن شقيقه المرحوم الاستاذ أمين مرعى تناول هذه الواقعة أمام محكمة الثورة محاولا تبرير تصرف الدكتور النقيب .
- كان شاهد اثبات ضد الدكتور النقيب أمام محكمة الغدر وعندما اعترضه النقيب بانه يذكر واقعة غير صحيحة ثار وصرخ بأعلى صوته قائلا للنقيب : « أنا اطرشك الدم»
- قال أمام محكمة الغدر ان حاشية الملك هددته بالقتل بسبب استجوابه المشهور .
- كان وزيرا فى وزارة كل من السيد ابراهيم عبد الهادى سنة ١٩٤٩ والرئيس السابق حسين سرى .

- متزوج ٠
- مشهور بأنه جرىء وشجاع ٠
- كتب الى الرئيس السابق حسين سرى سنة ١٩٤٩ استقالته حيث اتهمه فيها بأنه مسير لامخير وقال فيها بالحرف الواحد «لقد رأيتك بنفسى ترى الرأى للحق وتنقضـــه للباطل ، وتقول الكلمة وتنكرها » ٠

الأستاذ وحيد رأفت

تولى الدفاع فى قضية البكباشى اسماعيل المليجى ٠

- كان مستشارا للرأى بوزارة الخارجية واصطدم بالدكتور محمد صلاح الدين اكثر من مرة وهدد بالاستقالة أكثر من مرة ٠
- له مؤلفات قانونية عديدة وبحوث قيمة ٠ ويعتبر حجة فى القانون ٠
- حصل على الجائزة الاولى لأحسن راقص عام ١٩٢٥ فى كازينو سان استفانو بالاسكندرية ٠
- تزوج بعد حب من أول نظرة ٠

الدكتور محمد صلاح الدين

تولى الدفاع فى قضية السيد ابراهيم فرج والسيد محمود سليمان غنام ٠

- ولد فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٢ بطنطا ٠
- تعلم فى بنها الابتدائية والخديوية الثانوية وتخرج من مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٤ ٠
- حصل على دبلومين فى الحقوق من باريس سنة ١٩٢٦ ، سنة ١٩٢٧ ٠
- اشتغل محاميا تحت التمرين سنة ١٩٢٥ بمكتب الرئيس السابق مصطفى النحاس ، واشتغل بالمحاماة من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٢٩ ومن سنة ١٩٣٢ — سنة ١٩٣٦٠
- كان عضوا فى لجنة الطلبة التنفيذية سنة ١٩١٩ ٠
- كان يحضر رسالة الدكتوراه فى بعثة فى فرنسا ولكن فى عهد وزارة المرحوم محمد محمود سنة ١٩٢٨ فصل من البعثة لاشتغاله بالسياسة ٠
- تولى رياسة تحرير جريدة كوكب الشرق سنة ١٩٣١ ٠ وقد اختاره لذلك احمد حافظ عوض بك ٠
- كان سكرتيرا خاصا للرئيس السابق مصطفى النحاس ٠
- من هواة التمثيل وقد مثل فى جمعية انصار التمثيل دورا فى رواية «ملك وامبراطور» وكان اذ ذاك فتى صغيرا ٠
- تزوج فى سنة ١٩٢٩ وله ولدان وبنت ، ولد اولهما فى سنة ٣٣ ، الثانى فى سنة ٣٧ ، وابنته فى سنة ١٩٤١ ٠

- كان سكرتيرا برلمانيا لرئيس الوزراء سنة ١٩٣٠ •
  ومديرا لمكتب رئيس الوزراء سنة ١٩٣٦ •
  وسكرتيرا عاما مساعدا لمجلس الوزراء سنة ١٩٣٦ ،
  سنة ١٩٣٧ •

  واشتغل وكيلا لمصلحة المساحة سنة ١٩٣٨ •
  وسكرتيرا عاما لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٢ •
  ووكيلا لوزارة الخارجية سنة ١٩٤٥ •
- رشح سنة ١٩٤٧ لتولى منصب مدير الاذاعة ولكنه فضل البقاء في منصبه كوكيل لشركة المياه •
- حصل على البكوية سنة ١٩٣٦ ووسام الكوميدور من بلجيكا ووسام الاستحقاق من هولندا والصليب الاحمر الألماني •
- كان رئيسا لرابطة خريجي جامعات فرنسا وسويسرا وبلجيكا •
- كان سكرتيرا مساعدا في وفد مصر الذى وقع معاهدة سنة ١٩٣٦ •
- عين وزيرا للخارجية في وزارة الوفد الاخيرة ، وعين عضوا بمجلس الشيوخ في المكان الذى خلا باستقالة الرئيس السابق حسين سرى •
- في ٨ فبراير سنة ١٩٥٢ طالب الشباب الوفدى بتعيينه سكرتيرا للوفد •
- قيد اسمه بعد اقالة وزارة الوفد الاخيرة محاميا امام محكمة النقض •
- مارس كرة القدم والسكواتش ركت والآن المشى على الاقدام •

الدكتور زهير جرانة

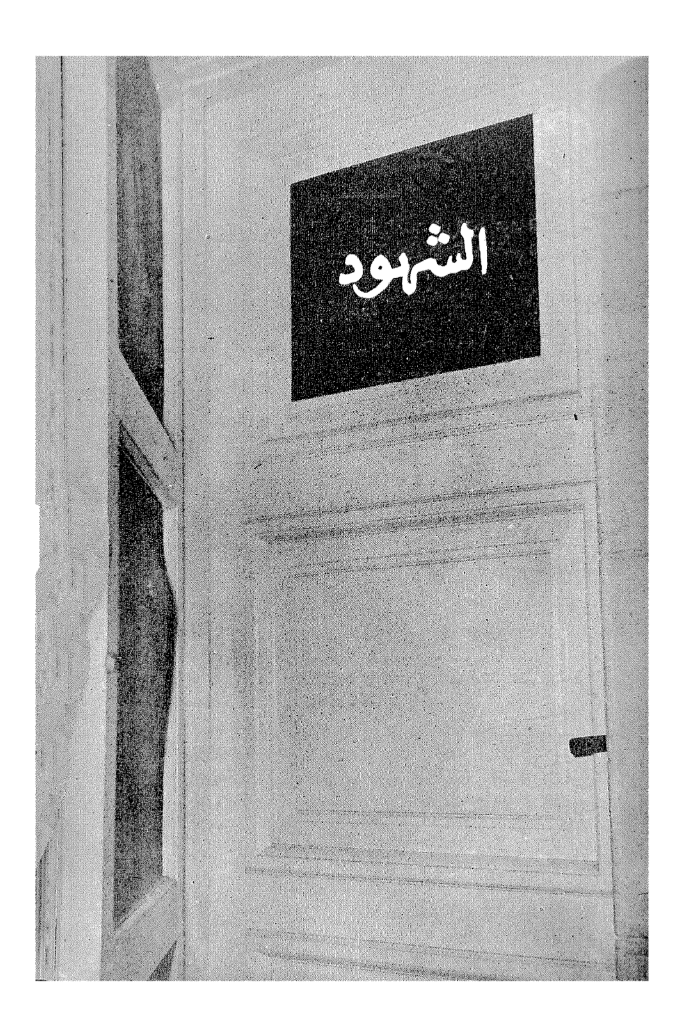
تولى الدفاع فى قضية السيد احمد نصيف .

- ولد فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٨ .
- تخرج فى كلية الحقوق سنة ١٩٣٠ واشتغل بالمحاماة ثم عين معيدا بكلية الحقوق .
- حصل على الدكتوراه من جامعة فؤاد الاول سنة ١٩٣٥ .
- اشتغل وكيلا للنيابة المختلطة ثم استاذا للقانون العام بكلية الحقوق سنة ١٩٣٦ .
- استقال من وظائف الحكومة سنة ١٩٤٤ واشتغل بالمحاماة .
- عين وزيرا للشئون القروية فى فبراير سنة ١٩٥٢ فى وزارة على ماهر الاولى ، ثم اختير فى وزارته الثانية للشئون الاجتماعية .

الأستاذ أحمد رشدى

تولى الدفاع فى قضية السيد كريم ثابت .

- عمره الآن ٦٧ سنة .
- حصل على اجازة الحقوق من فرنسا .
- عين وكيلا للنائب العام بمركز فوه لمدة سنتين .
- اعتزل خدمة الحكومة واشتغل بالمحاماة .
- عرض عليه الرئيس السابق على ماهر الوزارة فى وزارته سنة ١٩٥٢ فرفض .
- ترافع امام محكمة الغدر فى قضية السيد كريم ثابت .


الشهود

الفريق محمد حيدر

شاهد اثبات فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى ٠

- تخرج من الكلية الحربية وكان أول دفعته وانضم الى سلاح الفرسان ٠
- تلقى دراسته الثانوية بالمدرسة الخديوية ٠ وكان رئيسا لفريق الملاكمة بها ٠ وكان من أمهر لاعبى كرة القدم ٠
- كان قومندانا لبوليس السوارى سنة ١٩١٧ برتبة صاغ ٠
- كان رئيسا لنادى المختلط سنة ١٩٣٥ ٠
- عين فى سنة ١٩٣٤ مديرا لمصلحة السجون وكان قبل تعيينه وكيلا لمحافظة مصر ٠
- عين وكيلا لوزارة الشئون الاجتماعية لشئون مصلحة السجون سنة ١٩٤٤ ٠
- رشح وزيرا للحربية فى وزارة حسنين باشا التى لم تتالف سنة ١٩٤٤ ٠
- كان أميرا للحج سنة ١٩٤٤ ٠
- عين وزيرا لاول مرة فى وزارة النقراشى سنة ١٩٤٧ ٠
- صدر أمر ملكى بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة فى أول مايو سنة ١٩٥١ ٠
- رفع استقالته من منصب قائد عام القوات المسلحة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ٠
- فى ١٩٥٤/٤/٢٨ نظرت دعوى له امام محكمة القضاء الادارى برياسة المستشار عبد الرحمن نصير على وزارة المالية ومدير عام المعاشات مطالبا بوقف القرار الادارى باستقطاع ربع معاشه ، وكان محاميه فى هذه الدعوى الاستاذ مصطفى مرعى ٠
- يشرب ١٥٠ سيجارة فى اليوم ٠

الاستاذ حسين فهمى

شاهد اثبات فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى .

- ولد فى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ فى مدينة الاسكندرية وجده لوالده من الشرقية .
- أمضى دراسته الثانوية بمدرسة رأس التين الثانوية .
- درس الحقوق من منزله وبدأ حياته كاتبا فى أرشيف الجمارك ثم تدرج فى مناصبها حتى أصبح مديرا عاما لها .
- فى سنة ١٩٣٩ كان يشغل وظيفة مراقب التعريفات بمصلحة الجمارك .
- سافر فى بعثة الى باريس وتخصص فى شئون الجمارك ووضع التعريفة الجمركية التى أحدثت انقلابا فى نظام الجمرك .
- كان عضوا بمجلس ادارة مستشفى المواساة سنة ١٩٣٢ .
- اشتغل ابان الحرب وكيلا للتموين ثم استقال منها سنة ١٩٤٣ واشتغل مديرا لشركة الملح والصودا فمصرها .
- مثل مصر فى عدة مؤتمرات دولية واشترك فى معظم المفاوضات التجارية وله بين الاجانب وفى الخارج مكانة ملحوظة .
- له نشاط كبير فى عالم الشركات .
- كان وزيرا للمالية فى سنة ١٩٤٩ .
- رشح وزيرا للمالية فى وزارة على ماهر فى يناير سنة ١٩٥٢ واعتذر عن قبول المنصب ، وكذلك اعتذر عن قبول

الوزارة فى وزارة الهلالى ، وكان سبب الرفض ايمـانه بفساد الاداة الحكومية الى درجة لايستطيع معها أن يؤدى خدمة عامة .

- عند قيام الثورة قال للرئيس على ماهر انه على استعداد لتحمل أية مسئولية فى سبيل المصلحة العامة .
- صدر مرسوم بتعيينه حارسا على أموال الملك السـابق فى ٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ وقد قبل لوجود معلومات كثيرة عنده عن تصرفات الملك المخلوع . ثم اصبح رئيسـا لمجلس الانتاج القومى .
- يرى انه يجب ازالة كل حجاب بين اصحاب الاعمال والعمال حتى لايتولد حقد خاطىء فى نفوسهم .

اللواء احمد عبد الهادى

شاهد نفى فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى .

- تخرج فى مدرسة البوليس سنة ١٩٤٤ وعين ضابطا بمحافظة مصر .
- اشتغل معاونا للادارة ومأمورا ومفتشا للبوليس ووكيـلا للحكمدار ثم حكمدارا لمعظم مديريات مصر . ثم اختاره النقراشى حكمدارا للعاصمة .
- كان مديرا عاما للبوليس سنة ١٩٥١ .

الدكتور نجيب اسكندر

شاهد نفي في قضية السيد ابراهيم عبد الهادى

- من مواليد ٢ يونيه سنة ١٨٨٧ ·
- حصل على دبلوم الطب من القصر العيني سنة ١٩٠٩ وعين مباشرة في مستشفى الامراض العقلية ·
- قضي ثلاث سنوات في انجلترا وفرنسا والنمسا للتخصص في الصحة العامة ، وعندما اختلف مع الدكتور «وارموك» عاد الى مصر وعين بدرجة ممتازة في قسم الابحاث بالمعامل الحكومية سنة ١٩١٤ ·
- تزعم في سنة ١٩١٩ حركة اضراب الموظفين في الدوائر الطبية وصدر الامر بنقله الى السويس فقدم استقالته ·
- ألقي القبض عليه قبل قبول استقالته مع النقراشي وفخرى عبدالنور ونجيب الغرابلي والشيخ القاياتي وأرسلوا الى القلعة ·
- ظل عضوا بالوفد المصرى بعد وفاة سعد زغلول ثم انضم الى النقراشى وماهر وأصبح عضوا بارزا في الحزب السعدى ·
- عين في سنة ١٩٢٤ في وظيفة بكتريولوجى في مصلحة الصحة بمرتب ٧٠ جنيها ·
- نجح في دائرة شبرا للنواب ١٩٢٥ وسقط عن دائرة روض الفرج سنة ١٩٤٥ ·
- أمضى ستة شهور مسجونا في قضية القنابل سنة ١٩٣١ ، وافرج عنه بعد اعتراف ابراهيم الفلاح وعدوله عن أقواله ·
- فصل من حزب الوفد في نوفمبر سنة ١٩٣٢ ·
- اختير وزيرا للصحة في الوزارة السعدية ، وظهر وباء الكوليرا في عهده فبذل جهودا كبيرة في مكافحتها ·
- انعم عليه برتبة الباشوية في مارس سنة ١٩٤٧ ·

الأستاذ عبد السلام الشاذلى

شاهد اثبات فى قضية السيد كريم ثابت •

- من مواليد سنة ١٨٨٣ •
- نال شهادة الليسانس سنة ١٩٠٩ وكان من المتفوقين وعين بعد تخرجه معاونا للادارة ثم رقى الى رتبة مأمور مركز وأخذ يتدرج الى أن عين مديرا •
- كان مديرا لمدرسة البوليس والادارة •
- كان مديرا للبحيرة سنة ١٩٣٠ ولاسيوط سنة ١٩٣٣ وندب للغربية سنة ١٩٣٤ •
- نادى بالغاء البغاء سنة ١٩٣٢ والغاه بالفعل فى مديريته (البحيرة) •
- رشحه الإنجليز وكيلا للداخلية سنة ١٩٣٤ •
- رشحه توفيق نسيم باشا للوزارة سنة ١٩٣٥ •
- قدم لمحكمة التأديب وحكم ببراءته فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٥ وذلك من أجل تصرفات متعلقة بمجلس بلدى دمنهور •
- عين فى عهد وزارة على ماهر باشا الاولى مفتشا عاماالمديريات الوجه البحرى وفى وزارة محمد محمود باشا عين محافظا للعاصمة واختير مديرا لمصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية •
- كان وزيرا للشئون الاجتماعية ووزيرا للاوقاف فى وزارة على ماهر سنة ١٩٣٩ •
- أحد الأعضاء الذين وقعوا على العريضة التى رفعت للملك السابق بشأن فساد حكم الوفد •
- كان أحد الذين اشتركوا فى استجواب المحروسة والاسلحة الفاسدة •
- كان رئيسا للجنة التحكيم فى الحفل التى أقيمت فى الأريزونا لاختيار ملكة الجمال فى مصر سنة ١٩٤٧ •

الدكتور حافظ عفيفى

شاهد اثبات فى قضية السيد كريم ثابت .

- ولد فى ٢٨ يوليه سنة ١٨٨٦ .
- تلقى علومه الثانوية فى مدرسة التوفيقية .
- أراد والده أن يدخله الأزهر فرفض وهدد بالانتحار .
- عندما التحق بمدرسة الطب سنة ١٩٠٦ تضايق من رائحة الجثث فشرب «البيبنب» .
- حصل على دكتوراه فى طب الأطفال .
- كان من أعضاء الوفد المصرى الاول الذى سافر الى باريس سنة ١٩١٩ .
- كان صاحب الامتياز لجريدة السياسة عند نشأتها وكان يشرف على كل كبيرة وصغيرة فيها .
- استقال من الوفد فى ٦ مايو سنة ١٩٢١ بعد أن نشر بيـــانا يعلن فيه مخالفته لسعد زغلول باشا .
- كان نائبا للبرادعة فى مجلس النواب سنة ١٩٢٦ .
- رفض الملك فـؤاد تعيينه وزيرا فى وزارة ثروت باشـــا سنة ١٩٢٧ .
- اختير وزيرا للخارجية فى وزارة محمد محمود باشا فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ ، ثم وزيرا مفوضا لمصر فى انجلترا واعتزل منصبه الأخير فى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى .
- هجر مهنة الطب فى سنة ١٩٣٤ .
- عين وزيرا مفوضا لمصر فى لندن سنة ١٩٣٠ واستقـــال سنة ١٩٣٤ وعاد سفيرا بها عندما رفع التمثيل السياسى الى سفارة ثم استقال .

- كان رئيسا للجنة ترقية التمثيل سنة ١٩٣٥ •
- بلغ مرتبه من الشركات التى كان يديرها سنة ١٩٤٠ عشرة آلاف جنيه •
- عرض عليه فى سنة ١٩٤١ منصب مدير ديوان المحاسبة فرفض •
- متزوج من كريمة المرحوم أمين سامى باشا •
- اشترك مع الاستاذ عبد الحميد بدوى وغيره من المصريين والاجانب فى تاليف شركة لانتاج نوع من (الغازوزه) المعروفة فى أمريكا فى مارس سنة ١٩٤٤ •
- رفض الاشتراك فى وزارة النحاس سنة ١٩٣٦ •
- كان ايراده فى سنة ١٩٣٩ من عضوية الشركات ستة آلاف وخمسين جنيها وفى سنة ١٩٤٥ مائة ألف جنيه •
- استقال من شركة مصر للسياحة سنة ١٩٤٧ وكان عضو مجلس الادارة المنتدب بها •
- كان عدد الشركات التى يتمتع بعضويتها فى سنة ١٩٤٧ أكثر من ٢٥ شركة •
- قال فى سنة ١٩٤٨ «ان أكبر غلطة يرتكبها السياسى أن يشتبك فى مناقشة مع جريدة » •
- أدلى بحديث الى الاهرام نشر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥١ ذكر فيه أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تكن نكبة ، وتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع انجلترا وأمريكا ، وطالب بقصر الانتخاب على الرجل المتعلم والمرأةالمتعلمة • وقد سبب له هذا الحديث متاعب كثيرة •
- أمر الرئيس السابق مصطفى النحاس فى سبتمبر سنة ١٩٥١ باخراجه من رياسة بنك مصر •
- هتف الطلبة بسقوطه فى سنة ١٩٥٢ •
- كان آخر منصب تولاه حتى الثورة منصب رئيس الديوان الملكى •

الرئيس السابق حسين سرى

شاهد اثبات فى قضية السيد كريم ثابت ٠

- ولد حسين سرى فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ٠
- حصل على الابتدائية من مدرسة الناصرية ٠
- كان من أعضاء فرقة تمثيل المدرسة السعيدية سنة ١٩٠٩
- كان أول البكالوريا علمى سنة ١٩١٠ ٠
- نال دبلوم الهندسة من لندن سنة ١٩١٥ ودبلوم الهندسة من السنترال بباريس سنة ١٩١٦ بدرجة ممتاز ٠
- عين مساعدا لمدير أعمال فى شئون الرى بالاشغال ثم مفتشا لرى منطقة الاسكندرية ٠
- اختاره المرحوم مرقص حنا باشا وزير الاشغال فى وزارة الشعب الاولى ومديرا لمكتبه وسكرتيرا عاما مساعدا للوزارة ٠
- عين فى سنة ١٩٢٥ وكيلا عاما لوزارة الأشغال ثم مديرا عاما لمصلحة المساحة فى سنة ١٩٢٧ فوكيلا لوزارة الاشغال سنة ١٩٢٩ ٠
- متزوج من صغرى كريمات محمد سعيد باشا رئيس الوزراء سابقا ولم ينجب ذكورا وكريماته متزوجات ٠
- كان عضوا فى مؤتمر الاحصاء الدولى السابع عشر الذى عقد فى مصر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ٠
- اشتغل بالادب عندما كان طالبا فترجم رواية (سجين زندا) وألف قصة عنوانها (النور بعد الظلام) ٠
- وكتب مقالا فى سنة ١٩٢٨ بالانجليزية فى مجلة الجمعية الجغرافية الأمريكية عن مشروع «منخفض القطارة» ونال أجرا له ١٠٠ جنيه ٠

- من مؤلفاته العلمية «الرأى العام فى عشرين عاما» ٠
- عين عضوا بمجلس ادارة الجامعة سنة ١٩٣٥ ٠
- أقيل من عضوية لجنة الموظفين العليا فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ لأنه غادر الاجتماع بدون ابداء أى عذر شرعى ٠
- أنعم عليه بالباشوية سنة ١٩٣٦ فى وزارة على ماهر ٠
- أنعم عليه بوشاح النيل ونيشان ليوبولد الثانى من بلجيكا ، ونيشان الجراندافسيه لسان موريس والازار من ايطاليا ونيشان الجران أوفيسيه لجيون دونير من فرنسا ٠ ٠
- أنعم عليه بالوشاح الاكبر من نيشان محمد على سنة ١٩٤١٠
- من هواة وضع الدبابيس الثمينة فى الكرافتة ٠
- يعلق فى سلسلة ساعته الذهبية مصحفا صغيرا داخل علبة من الذهب ٠
- عين رئيسا للوزارة لاول مرة وعمره ٤٧ سنة وذلك عقب وفاة حسن صبرى باشا سنة ١٩٤٠ وقد استقال فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وقد قرر بعض المهندسين عمل تمثال له من الذهب الخالص لانه أول مهندس يتـــولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٤١ ٠
- دخل الوزارة لاول مرة وزيرا للاشغال سنة ١٩٣٨ فى وزارة محمد محمود باشا وتولى الزراعة علاوة على الاشغال بعد استقالة رشوان محفوظ باشا واختاره على ماهر باشا وزيرا للمالية فى أغسطس سنة ١٩٣٩ ٠
- أول مهندس تولى وزارة الخارجية والداخلية ٠
- عين عضوا بمجلس ادارة البنك الاهلى سنة ١٩٤٥ ٠
- أسس شركة الكرنك للنقل والسياحة سنة ١٩٤٥ ٠
- كان عدد الشركات التى يتمتع بعضويتها سنة ١٩٤٧ أربعون شركة ٠

- عين عضوا بمجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسج سنة ١٩٥٢ ·
- أمن على حياته ضد اخطار الحرب بعشرين ألف جنيه ·
- تولى رئاسة ديوان الملك فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ ·
- تولى رئاسة الوزارة فى سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٩ وفى المرتين جاءت بعده مباشرة وزارة الوفد ·

السيد محمد عبد الله جاب الله

شاهد محكمة فى قضية السيد محمود سليمان غنام ·

- عمدة الامراء مركز كفر الدوار مديرية البحيرة ·
- عمره ٦٠ سنة تقريبا ·
- قال عنه الدكتور صلاح الدين محامى المتهم : انه شاهد نزل من السماء لصالح المتهم ·

بيان

بالثروات المصادرة

طبقاً لأحكام محكمة الثورة

النقود والأوراق المالية المودعة بالبنوك (الأموال)

باسماء المصادرة أموالهم باحكام محكمة الثورة

أ - السيد ابراهيم عبد الهادى .

١ - النقود ١٩٨ ج و٩٣٢ م ببنك مصر حساب دائن .
٩٠ ج و٢٩٧م ببنك التسليف الزراعى المصرى بمن بلدة

٢ - الأوراق المالية : لايوجد باسمه - وموجود أوراق مالية ببنك مصر باسم نجليه ابراهيم وحسن .

أ - باسم ابراهيم ابراهيم عبد الهادى .

عدد
٢٢٢ اسهم شركة مصر للحرير الصناعى ب
٥٢٨ اسهم شركة مصر للحرير الصناعى ا
٥٥٠ اسهم شركة المستحضرات الطبية أ
٤٥٠ اسهم شركة المستحضرات الطبية ب

ب - باسم حسن ابراهيم عبد الهادى .

عدد
٤٠٠ أسهم شركة الاسمدة والصناعات
١٩١ أسهم شركة مصر للحرير الصناعى ب
٤٣٤ أسهم شركة مصر للحرير الصناعى أ
٥٥٠ أسهم شركة المستحضرات الطبية آ
٤٥٠ أسهم شركة المستحضرات الطبية ب

ب - كريم ثابت :

١ - النقود ١١٥٥ج و٥٧٧ م بالبنك البلجيكى والدولى حساب دائن .

٢ ـ الأوراق المالية :

عدد

٢٥٠ أسهم شركة الصناعة والتجارة المصرية سيكو بالبنك البلجيكى والدولى .

٢٥٠ أسهم شركة أسيوط للتعبئة (بالبنك البلجيكى والدولى) .

٢٥٠ أسهم شركة صباغى البيضا باسمه واسم السيدة زوجته ببنك باركليز .

٢٠٦ أسهم شركة مياه الاسكندرية بالبنك الاهلى المصرى .

جـ ـ السيدة هيلين ثابت (حرم كريم ثابت) :

١ ـ النقود : ٩٦ج و٦٣٥م بالبنك البلجيكى والدولى حساب دائن.

٢ ـ الاوراق المالية :

عدد

٢٥٠ أسهم شركة مصر للنقل والمقاولات طرف يوسف صفديه بخلاف ١٤٨ج و٥٠٠م

٧٥٠ أسهم شركة النسيج الوطنية جمفيس .

٥٠ أسهم شركة صباغى البيضا (غير معروف مكانها).

المتلكات الخاصة بالمحكوم عليهم بأحكام محكمة الثورة حسب الوارد بمحاضر الجرد الواردة لادارة التصفية

١ ـ السيد ابراهيم عبد الهادى :

عدد

١ فيلا مقامة على ٢٥٠ مترا من قطعة أرض ٣١٥٠ مترا بالمعادى رقم ٥ شارع رقم ٣٧، ويقيم بها أسرة المالك السابق ومكونة من دورين وثلاثة حجرات على السطوح ، وجراج عليه حجر خدم .

١ قطعة أرض ٥٢٥٠ مترا فضاء مزروعة ومستعمل جزء منها حديقة ملحقة بالفيلا .

١ سيارة ملاكى رقم ٥٢ ماركة كاديلاك .

٦١٥٧

٢ ـ السيد كريم ثابت :

عدد

١ منقولات الشقة سكن السيد كريم ثابت وحرمه رقم ٧ بالدور الثالث بالمنزل رقم ٦ شـارع خليـل بجاردن سيتى بالقاهرة ٠

١ سيارة بويك رقم ٩٦٦ ملاكى مصر موديل ١٩٥٠

٣ ـ السيدة هيلانة سركيس (حرم كريم ثابت) :

١ عمارة سكنية رقم ٧ شارع روفر ببولكلى رشدى باشا بالاسكندرية مكونة من ثلاثة أدوار بكل دور ثلاثة شقق ، الايجار الشهرى ١٤٨ج و٧٤٠ م

١ عمارة سكنية رقم ٧٠ شارع نيجران بسيدى جابر كليوباتره حمامات بالاسكندرية مكونة من دور أرضى وثلاثة أدوار كل دور شقتين ، الايجار الشـهرى ٣٣ج و٨٩٥م

١ عمارة سكنية رقم٧٢ شارع نيجران بجهة كليوباتره حمامات بالاسكندرية مكونة من دور أرضى وثلاثة أدوار بكل دور شقتين ، الايجار الشهرى ٤١ج ٧٩٠م ٠

١ فيلا رقم ١٣ شارع فرانسو بأبى النواتير مغلقة وبها منقولات ومحتويات ومكونة من دورين وبدروم لانها كانت تقطن فيها ٠

الأطيان الخاصة بالمحكوم عليهم بأحكام محكمة الثورة

١ ـ السيد ابراهيم عبد الهادى :

س	ط	فدان
٥	١٢	٩٥٨

٢ ـ السيد كريم ثابت :

. . . .

جدول بيانى

لمحاكمات الثورة

المجلد الأول

جدول بيانى لمحاكمات الثورة (الجداول)

رقم مسلسل	اسم المتهم	مهنته	جلسات المحاكمة – الجلسات العلنية – عدد	الجلسات العلنية – ق	الجلسات العلنية – ساعة	الجلسات السرية – عدد	الجلسات السرية – ق	الجلسات السرية – ساعة	تاريخ اعلان المتهم بالادعاءات لسنة ١٩٥٣	تاريخ بدء المحاكمة سنة ١٩٥٣	النطق بالحكم – التاريخ سنة ٥٣	النطق بالحكم – الحكم	التصديق على الحكم – التاريخ سنة ٥٣	التصديق على الحكم – الحكم المصدق عليه	أسماء الادعاء – عسكرى	أسماء الادعاء – مدنى	عدد الشهود – إثبات	عدد الشهود – نفى	أسماء الدفاع
١	ابراهيم عبد الهادى*	رئيس الديوان الملكى رئيس مجلس الوزراء سابقاً ورئيس الحزب السعدى المنحل	٤	٥٧	٥	١		٥	٩/٢٤	١٠/٢٦	١٠/١	الإعدام شنقاً	١٠/٤	السجن المؤبد	بكباشى محمد التابعى	الأستاذ مصطفى الهلباوى	٦	٣	الأستاذ مصطفى مرعى (تنحى)
٢	أحمد محمد عوض	عامل بالجيش البريطانى	١	٢		١	٥٥	٢	٩/٢٤	١٠/١	١٠/١	الإعدام شنقاً	١٠/٤	السجن المؤبد	بكباشى سيد سيدجاد	الأستاذ أحمد موافى	١		
٣	سعد الدين السنباطى	بكباشى (ضابط بوليس)	٢	١٢	٤	١	٣٠	١	١٠/١	١٠/٤	١٠/٦١	البراءة	١٠/١١	البراءة	بكباشى سيدسيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	٤	—	الأستاذ حماده الناحل
٤	اسماعيل المليجى	بكباشى (ضابط بوليس)	١	١١		١	١١	٢	١٠/١	١٠/٤	١٠/٤١	البراءة	١٠/١١	البراءة	بكباشى سيدسيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	الأستاذ وحيد رأفت
٥	ابراهيم فرج	وزير سابق ومحام أمام محكمة النقض	٢	٤٥		١	٤٨	٢	١٠/٣	١٠/٥	١٠/٦١	أشغال شاقة مؤبدة	١٠/١١	السجن ١٥ سنة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	—	—	الدكتور محمد صلاح الدين
٦	أحمد نصيف	وكيل مكتب خبراء مصر بوزارة العدل	٣	٣٦	٥	١	٢٥	١	١٠/٣	١٠/٦	١٠/١٠	أشغال شاقة مؤبدة	١٠/١١	أشغال شاقة مؤبدة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٣	—	الدكتور زهير جرانه
٧	زكى زهران	أميرالاى بالمعاش	٣	٣٦	٥	١	٢٥	١	١٠/٣	١٠/٦	١٠/١٠	أشغال شاقة ١٥ سنة	١٠/١١	أشغال شاقة ١٥ سنة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٣	—	الدكتور محمد هاشم
٨	مصطفى شاهين	مهندس	٣	٣٦	٥	١	٢٥	١	١٠/٣	١٠/٦	١٠/١٠	أشغال شاقة ١٠ سنوات	١٠/١١	أشغال شاقة ١٠ سنوات	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٣	—	الأستاذ يحيى حسنى
٩	محمود صبرى على	موظف بالجيش البريطانى	٢	٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	الإعدام شنقاً	١٠/١١	الإعدام شنقاً	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٣	—	الأستاذ جلال شاهين
١٠	حسن حسن محيى الدين	تاجر بالاسماعيلية	٢	٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	غير مذنب	١٠/١١	غير مذنب	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	—	—	الأستاذ عبد القادر عوده

رقم مسلسل	اسم المتهم	مهنته	جلسات المحاكمة: الجلسة العلنية – عدد	ق	ساعة	الجلسة السرية – عدد	ق	ساعة	تاريخ إعلان التهم بالادعاءات سنة ١٩٥٣	تاريخ بدء المحاكمة سنة ١٩٥٣	النطق بالحكم – التاريخ	الحكم	التصديق على الحكم – التاريخ سنة ٥٣	الحكم المصدق عليه	أسماء الادعاء – عسكرى	مدنى	عدد الشهود – إثبات	نفى	أسماء الدفاع
١١	ابراهيم اسماعيل على	موظف بالجيش البريطانى	٢	٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	أشغال شاقة ١٥ سنة	١٠/١١	أشغال شاقة ١٥ سنة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٢	—	الأستاذ مصطفى كامل البسيونى
١٢	عطية عزيز جندى	تاجر بميت غمر	٢	٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	براءة	١٠/١١	براءة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	—	—	الأستاذ محمد طاهر الخشاب
١٣	حسن السيد أحمد	تاجر بالاسماعيلية	٢	٣٠	٤	١	١٠	٢	١٠/٦	١٠/٨	١٠/٨	أشغال شاقة مؤبدة	١٠/١١	أشغال شاقة مؤبدة	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	—	—	الأستاذ محمود كامل
١٤	محمود شكرى	صحفى وموظف بمصلحة البريد	٢	٥١	١	١	٤٠	٣	١٠/١٠	١٠/١٢	١٠/١٣	السجن ١٠ سنوات	١٠/١٤	السجن ١٠ سنوات	بكباشى سيد سيدجاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	الأستاذ ابراهيم طلعت
١٥	كريم ثابت **	مستشار صحفى الملك السابق سابقاً	٤	٢٠	٧	٢	١٠	٣	١٠/١١	١٠/١٢	١٠/١	أشغال شاقة مؤبدة	١٠/١٨	أشغال شاقة مؤبدة	بكباشى محمد التابعى	الأستاذ مصطفى الهلباوى	٣	—	الأستاذ أحمد رشدى
١٦	الفريد عوض ميخائيل	عامل بالجيش البريطانى	٢	٢٠		١	١٠	٣	١٠/١١	١٠/١٧	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	بكباشى سيدسيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	
١٧	محمد عزت محمد راغب	موظف بادارة الأبحاث الفنية	٢	٢٠		١	١٠	٣	١٠/١١	١٠/١٣	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	بكباشى سيدسيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	الأستاذ عبد المجيد عامر
١٨	بولس مكسيموس سويحة	» »	٢	٤٠		١	١٠	٣	١٠/١١	١٠/١٣	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	١٠/١٤	الإعدام شنقاً	بكباشى سيد سيد جاد	الأستاذ أحمد موافى	—	—	
١٩	محمود سليمان غنام	وزير سابق ومحام	٥	٤٠	١٣	١		٤	١٠/١١	١٠/١٨	١٠/٢٠	١٥ سنة مع إيقاف التنفيذ	١٠/٢٥	١٥ سنة مع إيقاف التنفيذ	بكباشى ابراهيم سامى	الأستاذ عبد الرحمن صالح	١	—	الدكتور محمد صلاح الدين

* ما زاد عن أملاكه عما ورثه شرعاً   ** ما زاد عن ممتلكاته هو وزوجته بعد ١٩٤٦/٤/٢٧

شكر وتقدير

اليوم وقد انتهينا من المجلد الأول فان الواجب يقتضى أن نسجل بكل فخر وتقـدير الشكر باسـم المواطنين جميعـا لكل الذين ساهموا فى اخراج تلك المجموعة ، التى هى سجل لأهم أحداث ثورة الشعب . سيتوارثه الأبنـاء عن الآباء ، فيعتزون به ، ويفخرون بكل من ساهم فى اخراجه .

ويسرنا ـ ونحن نسجل هذا الشكر باسم المواطنين جميعا ـ أن نخص به هؤلاء السادة :

١ ـ قائد الجناح وجيه اباظة
مدير الشئون العامة للقوات المسلحة سابقا .

٢ ـ الدكتور حسن ابو السعود
وكيل وزارة الارشاد القومى سابقا .

٣ ـ الأستاذ على زين العابدين
مدير مصلحة الاستعلامات .

٣ ـ الأستاذ منصور محمد
مراقب عام الاستعلامات سابقا .

٥ ـ الأستاذ مصطفى أمين
صاحب دار اخبار اليوم

٦ ـ الصاغ محمد ابو الفضل الجيزاوى
نائب مدير الشئون العامة للقوات المسلحة .

٧ ـ مدير وموظفو وعمال مطبعة مصر

٨ ـ شركة النيل للتوزيع

خاتمــــة

((الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتــدى لولا أن هدانا الله))

وبعد

فبهذا الكتاب نكون قد انتهينا من المجلد الأول لمحاكمــات الثورة ، الذى جمع ألوانا مختلفة لقضايا تعددت فيها صنوف الاتهام ، الموجهة الى أشخاص ... بعضهم تبوأ أعلى مناصب الدولة ، فى عهد طغت فيه المصلحة الشخصية ، والنزعـــة الحزبية على كل شيء ، حتى ملكت عليهم قلوبهم . والبعض الآخر لم يحتل مركزا أو منصبا ، ولكنه ارتضى لنفســه أن يعيش فى هذا الفساد حتى ضل واندفع فى ركاب العدو لقاء دراهم قليلة باع بها أغلى ما يعتز به الانسان ــ وهو وطنه ــ الذى تتسع له أرضه ، وتظلله سماؤه ، وينعم بما يخرجه من خيرات .

وفى كل هذه القضايا نرى النفوس الضعيفة ، والشخصيات التى كانت تبدو للناس على غير حقيقتها ، ونرى الأقزام كيف كانوا يعيشون عمالقة !!

ولعل أبلغ ما يخرج به الانسان من هذه المحاكمات هو أن الشعب قد ينخدع بالقول الزائف بعض الوقت ولكن الزيف يذهب ، وتبقى الحقائق ماثلة .

وسنعرض باذن الله فى كتابنا السابع ــ أول المجلد الثانى ــ نماذج أخرى لقضايا .. المتهمون فيها لا يختلفون عن أسلافهم، وان تباينت تهمهم ، وســـنبدأ بتقديم الدكتور أحمـــد النقيب الذى ارتضى أن يجعل من مستشفى المواســاة ملهى ومرقصا للملك الفاجر ، متجاهلا ما يجب أن يتوافر فى هذا المكان من التوقير والرعاية . حتى شاءت الأقدار أن ينــال جزاءه فى عهد ثورة التحرير والتطهير .

فهرس العناوين

صفحة

الكتاب الأول :

الكتاب الثانى :

صفحة

صفحة

الكتاب الثالث :

صفحة

الكتاب الرابع :

صفحة

فهرس الصور

صفحة

الكتاب الأول :

صفحة

الكتاب الثاني :

صفحة

الكتاب الثالث :

صفحة

الكتاب الرابع

صفحة

الكتاب الخامس :

الكتاب السادس :

صفحة